



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية اللغات

قسم الترجمة



ترجمة الصفحات (٥٩ - ١٠٩)

من كتاب : نظم و أخلاقيات الصحافة

المؤلف: كرسنت فروست

Translation of pages (59-109)

The book: Journalism Ethick and Regulation

By: CHRIST FROST

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الآداب في الترجمة

إشراف:

إعداد الدارسة:

د. محمد الأمين الشنقيطي

نجوى أبو القاسم الخليفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

قال تعالى:

(سُئِرِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ
حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ
بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ (٥٣)

صدق الله العظيم
سورة فصلت الآية (٥٣)

إهداء

إلى روح أبي

إلى أمي الحنوننة

إلى زوجي العزيز

إلى بناتي (فدوى - رؤى - أمل)

إلى إبني الجليل (أحمد)

إلى صديقتي عمري (رشا)

أهدي هذا العمل المتواضع راجياً

من الله عز وجل أن يجد القبول والنجاح

شكر وعرفان

الحمد لله من قبل ومن بعد الذي أنعم علي لإستكمال هذا البحث لنيل درجة الماجستير في الترجمة.

والشكر للدكتور. محمد الأمين الشنقيطي والأساتذة و إهتماماتهم حتى يستكمل هذا العمل ويرى النور والشكر أيضا لإدارة الجامعة التي سمحت لي أن أكون واحدة من دارسيها ، و كل القائمين على أمر كلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا و أخص بالشكر: قسم اللغات والترجمة الذين كانوا عوناً وسنداً لتزليل الصعوبات التي أحيانا تقف في طريقنا فلکم مني الشکر أجزله .

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان لأستاذي الفاضلين:

د. منتصر الحفيان

د. كيريا

لتفضلهما بقبولهما لمناقشة هذا البحث وإثرائه بالنصح والإرشاد التي تساعدني في إخراجه بأفضل صورة وأرجو من الله عز وجل أن يثوبهما ويجعل هذا العمل في ميزان حسانتهم.

والشكر الموفور لكل من ساهم في طباعة الدراسة وتدقيقها وتنسيقها وحسن إخراجها.

المستخلص

تناول البحث ترجمة الجزء من الطبعة الثانية من كتاب نظم وأخلاقيات الصحافة (كرسى فروسى - رئيس الصحافة بالملكة المتحدة) الذى يناقش ما يجب أن تتحلى بها الأخلاق المهنية للصحفيين وأهميتها وكذلك اللوائح والضوابط التى يجب على الصحفيين إتباعها لأداء وظيفتهم .

وتناول أيضا ور الصحفي وواجب المحرر والمعلن والقارئ وعليه فإنه يجب على الصحفي الإلتزام بالقانون بشكل عام وأن يتفنى فى كيفية التعامل مع خصوصية الفرد والمجتمع ، وعليه توخى الحذر وتحري الدقة والموضوعية فيما ينشر ونقل الأخبار من المصادر الموثوقة ، وعلى الصحفي أن يلزم الحياد فى عرض وجهات النظر للقراء.

الواجبات الصحفية

الفئات المطلقة هي الأداة المهمة لصنع القرار، والأساس لقانون السلوك، حيث انها أحياناً تتناسب الطريقة التي يعمل بها الصحفيون وتسعى لتكون صادقة ودقيقة وذات أولويات مطلقة واضحة، لا تتطلب أي تفسير أو اهتمام للعواقب وينبغي على الصحفي أن يحاول ليخبر الحقيقة، لأنه شيء أخلاقي لأن يقوم به حيث تستطيع أن تبرره من خلال المنطق ولا تحتاج أن نأخذ في الاعتبار العواقب التي ربما قد تكون من أفعالنا وبينما هنالك معضلات أخلاقية أخرى لا تتناسب هذا بسهولة من معارضة العواقب كاسلوب لصنع القرار.

تتطلب بعض القضايا الأخلاقية طريقة مهمة حيث أن تتنازع الأولويات قد يضر به فإنه يجب على الصحفي أن يتبعها من خلال الحالات المحتملة، فإذا كان الوفاء بالعهد يعنى به اخبار الكذب أو اخبار الحقيقة فهذا ربما يصنع أرواحاً على حافة الخطر أو إخبار العامة عن ما يستحقون معرفته أي من انتهاك خصوصية فرد ما ومن ثم فإن هنالك عوامل أخرى تحتاج أن تؤخذ في الحسبان، فواحدة من العوامل الرئيسية هي الوفاء والتي يمكن أن توصف بالواجب أو الالتزام ولكن منذ أن استطاع هذا الواجب أو الالتزام بموجب عقبات أو ظروف مختلفة أن يكون سهل التطبيق لمجموعة واحدة لأخرى مع مختلف النتائج، وأني أفضل أن أوصفها كالوفاء حيث أن الولاء هو مفهوم صعب، فهو أحياناً قد يرى كشيء ملزم ينبغي أن يقبل دون نقاش، وعلى سبيل المثال فلولاء للوطن هو الشيء المطلوب بموجب ظروف محددة سواء كان يتفق معها أو لا.

نجد أن الكثير من الطرق من إعلام الولايات المتحدة عن النتيجة الحالية فإننا نجدتها تتراوح بين الحادي عشر من سبتمبر وجعلها واضحة. والتي أشنقت من الوضع الذي لم يحظى باستقبال وطن صائب أم خاطئ فالولاء للعلم والوطن كان متوقعاً أو نقاش عقلاني حول ما، قد يعنى بذلك سواء أن كان صحيحاً ولم يكن متقبلاً، فلولاء هو ليس بالقيمة التي ينبغي أن تصبح أولوية مطلقة فنحن ينبغي الا توافق بارفاق ولأئنا لمجموعة محددة بغض النظر عن الظروف وبهذه الطريقة لا يمكن أن تكون التزاماً أو واجباً صحيحاً كولاءنا، كما يجب لولاءنا إعادة التفكير بثبات مثل تغيير العواقب المحتملة والظروف وعلاوة على ذلك فنحن نستطيع استخدام تصورنا لمفهومنا لولاءنا في أي زمان معطى ليساعدنا أن نقرر أن يمكن التزامنا أو واجبنا ضد الظروف المتغيرة حيث يمكن أن نجد العواقب مقبولة.

فالقرار بأن ندين لهم بالولاء، هو عنصر أساسي للعمل الخارجي وما يجب أن تقوم به في معضلة أخلاقية، وبشكل واضح فإن الصحفي يعمل في حقل فيه عدد من نزاعات الولاء المحتملة، وعلى سبيل المثال فإن الصحفيين لهم واجبات تعاقدية كالمخدمين الذين لديهم واجبات مهنية ومسئوليات وواجبات تجاه العامة حيث يتبع ذلك الالتزام الصحفي لاختيار كيف يؤدي أو تؤدي عملهم والذي ربما يعتمد لمن يشعرون تجاههم بكامل الولاء، حيث أن القارئ والمخدم أو بعض الفئات الأخرى، أما المجموعات التابعة فلربما تكون تجاة لمن يدين له الصحفي بولاءه وذلك بموجب ظروف محددة وبعضها واضح لمن هو أكثر أهمية من الأخريات.

القارئ

فالمحافظة على ثقة القراء تعني المعاملة بعدالة معهم وبامدادهم بالمعلومات التي يريدونها بصدق وفي الوقت المناسب وهذا قد يثير عدداً من الأسئلة مثل كيف يقرر الصحفيون ما يريد القراء من معلومات؟ وكيف يضمنون الصدق؟ فمنذ أن أصبحت معظم العناصر الاخلاقية لطريقة الصحفي الجيد تتوقف على الولاء والتعامل العادل، فإن الصحفي الذي يتعامل بعدل مع زبائنه ويرفض خداعهم والكذب عليهم يحظى بفرصة أفضل بالتصرف بشكل أخلاقي من الصحفي الذي يعامل زبائنه بإذراء.

المحرر

العثور على أو إنتاج القصص التي تباع والتي لا تعرض المحررين للمشاكل مع المستهلكين وشكاوي اللجانالخ.فهذا ما يدفع المحررون بأن يكونو سعداء فعادة ما تنعكس بصورة جيدة على مهنة الفرد سواءً في العائد المادي أوالطموح أو ببساطة لإضفاء جو أكثر سعادة في العمل. فلربما قد يأخذ الوفاء الأسبقية على البقية لعله من العدالة أن نقول أن الوفاء للمحرر على قدر كبير من الأهمية لدى معظم الصحفيين.

إن من صلاحيات المحرر ، الحق في طرد الصحفي ، وعليه فإن عدداً من الصحفيين يقومون بما يرونه ضرورياً لإرضاء المحرر وبالطبع فإن هذا الوفاء إنتشر من خلال هيكله الإدارة لذا فإن الوفاء لمحرري الأخبار أو المراسل الصحفي يتدرج تحت الوفاء والإخلاص للمحرر.

المعلن

سيتفاجأ المعلنون عندما يلزموا بدفع الالاف من الجنيهاات لدعم الحملة الانتخابية في الجريدة أو محطة الإذاعة، فيجدوا أن الصحفيين يركضون للإنتقااص من قدر القصص لمنتجاتهم فاعتراضاتهم لا محالة تعود على المحرر وقد تكون سيئة بالنسبة للعمل ، وأيضاً للتقدم المهني للصحفي المهتم فإن هذا الاخلاص نادراً ما يفوق ما يتوقعه القارئ وهذا ما يحدث عادة وبذلك نحن في حاجة للإدراك ولمكانية تحريف لاختيار الاخبار للحد من المصادقية المتكاملة للتقرير .

بعض الصحفيون يميلون إلى التفكير في أن المعلن لا يلعب دوراً في تفكيرهم حول اختيار القصة وتغطية الأحداث وإنما زيادة وتمديد الفترة التي قد تكون كلاهما غير مرغوب فيها وساذجة ، ومع ذلك فإن معظم الصحفيون يفضلون الحد من الولاء للمعلنين ، وبالنظر إلى محاولات المعلنين للتأثير على التغطية مثل الإعلان التجاري التام وبالطبع فإن هنالك استثناءات فقد أبان نشارلز وينتور للجنة الملكية أمام الصحافة بأنه ليس من الخطأ اعطاء بعض الدرجات من الأفضلية للقصص التي تعلن لطالما أن منتجاتها جيدة ، وأنه لا

سبيل لهدر المال إذا كان ذلك الإعلان سيساعد في أن تظل متاجرنا مفتوحة فهي بذلك تستحق أن تكون تحت دائرة الضوء^(١).

وقد تعترض اللجنة الى حد كبير على أساس أن المعلنين قد قاموا بالتأثير الكبير على المحتوى في الصحف. فإن مثل هذه الاتهامات كانت وراء قيام مثل هذه اللجان، ولكن اللجنة قد تمكنت من الحصول على دليل بسيط على ما حدث، لقد تحصلت على شكوى أو شكويتين لمحاولات لإسكات النقد. وقد رأت تهديدات بائسة وقد وافقت على أنه من السهل إدراك لماذا أن على المعلنين تحديثها عندما يقوموا بدعمها من مدفوعاتهم من المنشورات التي تقوم بمهاجمتهم أو مهاجمة منتجاتهم وما يقدمون من خدمات.

المالك

إن المالك ليس فقط هو من يحرص بأن يجعل المعلنين سعداء وإنما أيضاً من يتحمس لدعم الانتشار فإنه أو إنها على قدر خاص من الاهتمام وقد تكون سياسية أو تجارية أو شخصية فذلك أنه أو أنها أرادوا الإعلان أو الصمت وعلى سبيل المثال للخطه فإن (روبرت مردوخ) فضل الأقمار الصناعية التلفزيونية (البي اسكاي بي) على أن تكون معززة للمنتجات الاخبارية العالمية الأخرى مثل (الصن داي) وأنه أيضاً قد جهز لحماية اهتماماته التجارية برفض الاعلان لنشر اشياء يخاف من احتمالية أن تسبب ضرراً.

باعتبار الرفض بنشر كتاب بواسطة المحافظ السابق (هونغ كونغ)، كريس باتن وقد تم تكليف السيد باتن بكتابة كتاب الشرق والغرب كآخر محافظ لهونغ كونغ بواسطة واحد من ناشري ماردوخ ، هاربر مولنز ففي يناير عام ١٩٩٨م اخبرون أن الست أبواب الأوائل لم يواجهوا بتوقعات مناسبة ، حيث سربت القصة أيضاً لأوراق صحيفة "الصن داي" مما جعل الكتاب مملاً حيث أدى السيد باتن بمخالفة العقد المبرم بعدئذ وعلى الفور تلقى اعتذار دون تحفظ وتسوية مالية لم يعلن عنها وقد وقع عقلاً جديلاً مع (ماكميلان) وهي ليست شركة ماردوخ وإنما صحيفة (ديلى تلغراف) كما ورد في تقريرها.

وقد صرح بيان مشترك قد أصدر بواسطة المحامين لأجل كلا الطرفين بأنه: ينبغي عليه أن يسجل ذلك علناً أن هارفرد كولن اعتذر وبشكل صريح وسحب اختراجه بأن كتاب كريس باتن كان مرفوضاً لكونه لا يناسب المعايير المهنية أو لكونه مملاً الى حد كبير، بحيث أن يتقبلوا هذه الإدعاءات غير صحيحة ويجب أن لا تصنع مطلقاً المذكرة الداخلية المعلن عنها بواسطة تلغراف في الأسبوع الماضي فقد أوضحت بأن الكتاب قد سلط على تحريضات السيد مستر ماردوخ بسبب جوانبه السلبية ، والتي افترضت و بشكل واسع أنه لم يتمنى أن يساوم على اهتمامات تلفاز الأقمار الصناعية في الصين بالنشر والنقد اللازم للنظام في بكين، (دبلجة تلغراف السابع من مارس لسنة ١٩٩٨م).

وقد كانت القصة أيضاً احراراً لمردوخ المالك لصحيفة التايمز والتي تغطيها، ونجد أن (رايمونز) أو (ستودي) المحرر الاعلامي للصحيفة توجب عليه أن يعترف أن الصحيفة اقترفت خطأ غير مقبول بالفشل باعداد تقرير عن فصول الكتاب.

(١) اللجنة الملكية في الصحافة عام ١٩٧٧م ، صفحة ١٠٥.

وقد صح بأنه لم يكن هنالك مؤامرة لذلك لم يميل عليها ليتجاهل تلك القصة حيث أن دار النشر هاريد كولينز المملوكة بواسطة مجموعة مردوخ الإعلامية ، الذي تحكي عن خطط نشر الكتاب ، لأنه ينعقد للصين بينما أعتبر وبشكل كبير أن السيد (استودي) هو واحد من معظم الصحفيين موضعاً للثقة وقد صرح بأن نقص التغطية حتماً ناتج عن سمعته ومن المحتمل أنه تضرر بالتاييمز.

وقد أخبر برنامج راديو الرابعة الموجه المتوسطة بأنه اعتقد ومن الواضح تماماً إن مقدار تحد الكتاب ينبع من التهديدات لطموحات السيد مردوخ الاقتصادية في الصين (ديلر تلغرام) الثاني من مارس لعام ١٩٩٨م.

البرلمان والقانون

ينبغي على الصحفي الالتزام بالقانون بشكل عام وعليه مسئولية تجاه البرلمان كهيئة مركزية لسن القانون، فالبرلمان والقانون نظرياً على الأقل هما يمثلان إرادة الشعب في المجتمع الذي يعيش فيه الصحفي وبالتأكيد فإن هذا لا يعني انه يجب علي الصحفي طاعة عمياء إن جرعة صحية من الشك لأجل هؤلاء في السلطة والقانون الذي يطيعونه يمكن أن يضمن لواضعي القانون وعليه دائماً يقومون بتبرير ما يفعلونه.

ولكن ذلك يعني بأن الصحفيين لا يستطيعون التصرف اخلاقياً دون حق اعتبار للقانون ومعايير المجتمع الذي يعملون فيه ، وبالطبع إن هذا ربما يعني معايير مختلفة في مجتمعات متباينة و مختلفة ، على سبيل المثال فإن عمل الصحفية الإعلامية في العالم الإسلامي ربما تحتاج أن تغير أسلوبها الغريب في اللبس لتجنب إهانة المجتمع المحلي والذين نتوقع منهم الحصول على القصص ، وهذه تعتبر مسألة أخلاقية بمعنى أنه ممارسة مهنة جديدة ، وأنه من الأكثر صعوبة الحصول على قصص المستطلعون المصدومون الغاضبون من هؤلاء الذين يفكرون تماماً بأنك أجنبي غريب الأطوار بعض الشيء.

إن استمرارية الولاء للقانون والمجتمع الذي يجعلها تقدم مشكلة إضافية للصحفي فإذا خرجنا بدليل الجريمة خلال البحث عن القصة هل ينبغي علينا أن نمد الشرطة بالأخبار حتى إن كان ذلك يعني فضح المصدر أو فقدان القصة؟ الزميل الذي غطى مجرى القصة عن القسوة على فتاة صغيرة معاقبة التي لا تملك أزرع ولا سيقان، فإن الصحيفة قد قامت بحملة لجمع المال لأجلها لذلك فقد كان هو مصدوماً عندما غطت المحكمة ذلك في يوم واحد لرؤية والدها في محاكمة معالجة بضائع مسروقة التي كانت كبيرة و تتطلب إريعين مرأباً مغلقاً ولدى الزميل معضلة هل ينبغي عليه أن يجري القصة عن الرجل صانعاً رابطاً للفتاة الصغيرة أو هل ينبغي عليه أن يلغي القصة؟

وقد قرر هو أن يقدم نصاً ويستخدمها المحرر، وقد استقبل الصحفي تهديدات الموت لأجل الأمة ولكن ولاءة للقانون يعني أنه يستطيع تغطيتها وولاءة للقراء والمحرر أنه ملزم بأنه يصنع رابطاً بين الرجل والإبنة في القصة.

الهيئات التنظيمية

الهيئة التنظيمية مثل لجنة الشكاوي الصحفية تتطلب بعض الولاء بل أكثر من ذلك إذا كانت الهيئة طوعية أو تنظيم ذاتي كلجنة الشكاوي الصحفية فإذا تجاهل المحرر والصحفي قوانين لجنة الشكاوي الصحفية

وأحكامها فإن لجنة الشكاوي الصحفية سوف تصبح غير ذات علاقة وطالما أن لجنة الشكاوي الصحفية تبدل بواسطة الهيئة القانونية الأمر الذي سوف لن يقبله العديد من الصحفيين والمحررين وهناك أيضاً أسباب سياسية لكي ندعمها كما أن الاقتراح الحالي بأن الكثير من الناس سوف يأخذون شكاوي الإعلام إلى المحكمة بدلاً من لجنة الشكاوي الصحفية. ومن الطبيعي سوف يكون له نتائج مهمة (أنظر دراسة الحالة ٢ ، ٣).

جهات الاتصال

يحتاج الصحفيون أن يتعاملوا مع جهات الاتصال لأنهم بشكل عادل قدر الامكان واخبارهم من يكونوا هم؟ وما يودون القيام به؟ وكيف يقوموا به؟

وأنه من أفضل أهتمامات الصحفي أن يتعامل مع جهات الاتصال بعدالة وأنه من المحتمل أن المتصل الذي قد خدع من قبل الصحفي وربما لا يتحدث مع الصحفي مرة أخرى. والصحفي الذي أساء استغلال الثقة عن طريقة طباعة الأكاذيب والحقائق المنقوصة فإنه لا يتعامل بعدالة مع جهة الاتصال وهو بذلك ليس بالصحفي الجيد وهذا يكون صحيحاً بشكل محدد إذا ما وعد الصحفي بإبقاء اسم جهة الاتصال سراً.

السلوك الذاتي للصحفي / الصحفية

إنه لمن المهم أن تكون ذاتية الصحفي/ه بذاته مخلصاً لنفسه/ إذا لم يدرك الصحفيون الأسباب والدوافع لتناول القصص بالطريقة التي يعملون بها ففي نهاية الأمر سوف يصبح العمل صعباً جداً. فإن للصحفي ميوله الشخصي ورغباته وطموحاته وغالباً ما يعتمد على من يدين له أو لها أيضاً بالوفاء على سبيل المثال فإن العمل لساعات طويلة قد يؤدي إلى دعم الولاء الجيد نحو المحرر والمالك فإن الولاء الصحفي لكن ذلك ربما يستحسن من قبل الشريك أو الأطفال وولاء لنفسه وعائلته يمتد للتقليل من الخطر عند تغطية المهمات الخطرة فإنها تدل على الوفاء الحسن للقارئ والمحرر بذلك يظهر قليل من الولاء والحزن لنفسه وعائلته وينبغي أن يتضمن على الصحفي أن يتأكد من أن في مناطق الحرب أو الأماكن الخطر الأخرى أو في القصص التي ربما قد تنطوي على مخاطر أو جراح أو الموت قد تمت بقليل من المخاطر وفي عدد من الحالات وربما ذلك يعني الامتناع عن المهمة كلياً.

أوجه أخرى للصحفي

يشعر معظم الصحفيون ببعض الولاء نحو زملائهم الذين يعملون لصالح صاحب العمل نفسه ومع ذلك حتى الصحفيين من الوسائط الأخرى وأصحاب الأعمال الآخرين يستحقون مستوى مفعولاً من الولاء سواء كان قد أعرب عنه من خلال عضوية الاتحاد القومي للصحفيين وقد دعم لأجل الاتحاد القومي للصحفيين (Nujs) (قانون اخلاقيات المهنة) كرمز للتفسير أو أنه بمعنى أعم بالاخلاص مع أعضاء نفس المهنة إن الصحفيين يعملون في شكل فريق ولكن في التحديات فإنهم يعملون. يعمل الصحفيون كفريق ولكن في منافسة حيث يعملون مع الصحفيين الآخرين الا بل صحيفتهم الخاصة أو محطة البث ولكن سوف يكونوا في منافسة مع الصحفيين من منافذ أخرى حتى ربما في حالات ومن منظماتهم ، مما يعني أنهم احياناً سوف يفعلون أثناء تضلل الصحفيين الآخرين وتضعهم بعيداً عن مشهد القصة ، وعلى سبيل المثال فإن الصحف تشغل ما عرف

بالمخربين ليخربوا أثر زيادة أول السبق الصحفي للمعارضون كما ونادراً ما يتشارك الصحفيون المعلومة مع صحف أخرى سواء إن كان اتصالاً أو اقتباساً مباشراً أو نموذجاً آخر للمعلومة ، باستثناء أن يكون ذلك بين زميل وآخر يكون على أساس المواقف مثل المؤتمرات الصحفية والمباريات الرياضية عندما يمكن لعدم الانتباه للخطأ أن تفقد ما حدث وإن الصحفيين الذين يعرفون بعضهم بعضاً يقومون بعد ذلك في كثير من الأحيان بمساعدة كل منهم للآخر وإن عدم مشاركة المعلومة مع المنافس ربما يكون مبرراً ويجعلك لا تتوقع مساعدة منهم في المستقبل.

وقد ساعدت التكنولوجيا في تغيير بعض الجوانب الأكثر تنافسية في الأيام، ففي الأيام السابقة كنا نجاهد لتحصل أدينا على التلفون الوحيد الذي كان جزءاً مهماً من هذه المهمة فقد ذهب ذلك الزمان خطوط الاتصال تبقى مهمة للصحفيين ولكن مع وصول التلفون المحمول لم يعد بالضرورة الإصطفاف لإجراء محادثة تلفونية عبر الهاتف العام الوحيد الذي يعمل ضمن دائرة نصف قطرها عشرة أميال.

الفرق بين النشر والصحافة

لا يساق الصحفي مباشرة بواسطة الريح مثل مالك صحيفة الأخبار ومحطات البث الإذاعي، وهم بالتأكيد معنيون بأن تلك المنظمة التي يعملون معها ينبغي أن تستمر في العمل. (كما أنهم لا يريدون أن يفقدوا وظائفهم) ولكن لطالما يشعر الصحفيون أنهم يمدون صاحب عملهم بالقصص التي سوف تمتع القاري ولذا سيستمرون في جعل صحفهم وأنباءهم ومحطات بثهم ناجحة حينها سيقومون بالوفاء لوظيفتهم.

وإن مالكي الصحف والمذيعون مهتمون حقاً وبالجانب الأخلاقي في المنتج الأخير، ومعنى الانجاز بأنها أقل أهمية، ويحتاج قرارات الصحفيون بأن تصنع قبل ذلك وهم يحتاجوا لأن يكونوا مدركين بالقضايا الأخلاقية التي تحيط بالقصص التي يسعون إليها والتي يسعون لها، وكما نوقشت في زمن القصة التي نشرت وربما وضعوا المشاكل الأخلاقية المتعددة في الاعتبار والاختلافات بدأت سواء بتغطية القصة كلياً، ويحتاج الصحفيون أن يضعوا في الاعتبار مستوى الحماية التي يعطونها للمصدر بصدق المعلومة التي يعطونها وكيف أنهم يسرعون المعلومة والى أي مدى يستطيعون جمع الأحداث بصورة أخلاقية، وفقط حينما يمتلكون القصة يصبح الناشر مشاركاً، وفوق ذلك متأخرة جداً أحياناً.

وإن قانون لجنة الشكاوي الصحفية المبكر للممارسة المتمركزة على نطاق واسع على النشر فقط، لأنها وضعت بواسطة الصحفيون أنفسهم، ورأى القانون الاتحاد القومي للصحفيون أن احتياج الصحافة للسيطرة والطريقة التي يتصرف بها الصحفيون، ولأن قانون لجنة الشكاوي الصحفية قد أنشأ بواسطة المحررين والناشرين قد ركزوا على ما نشر، وإن التغييرات التي قدمت منذ أن كان القانون قد كتب أولاً وحول تجاه جمع الأخبار، وهذه العملية قد سرعت بحوث أميرة ويلز لاحقاً كضجة العامة أثر إدراك مطاردة الصحافة، فقد حاول القانون المقوي أن يقدم سيطرة أكثر في جمع الأخبار وهذا يعني أنها تحتاج لشروط أكثر تتضمن الدفاع عن اهتمامات العامة، وبالمثل فإن قانون تحديد هيئة الإذاعة البريطانية وقانون (ofcomess) عموماً هي عن الإذاعة بشكل عام وليس كلها يطبق على الصحافة، وهذه قوانين لأجل البث تغطي كل شيء من تتسبب الإنتاج للأطفال من

عروض، وبالتالي هنالك عناصر لا تغطي تماماً ما يقوم به الصحفيون، وهذا أقل لهيئة الإذاعة البريطانية الذين لديهم سبعين عاماً من الخبرة، والمشكلة هنا والتي تكررت بواسطة الاوفكوم هو أن ذلك القانون طويل جداً، وذلك أن الفرد يستخدم لمدة واحدة حقاً فقط كأداة مرجعية عندما يكون الغدد متأكداً أن هنالك معضلة أخلاقية سلفاً.

الحقيقة ، الدقة

الموضوعية والثقة

يناقش هذا الفصل:

١. أهمية قول الحقيقة في الصحافة.

٢. اختلاف الحقيقة وأهميتها ودقتها بالنسبة للصحفي.

٣. الموضوعية، التوازن والإنصاف.

لا يهم ما قد يقوله المتهمون في التحليل الأخير بأن الصحافة هي حول البحث عن الحقيقة وهي حول تقديم حقائق بحث عنها بشكل صحيح تم التأكد ووضعت مع بعضها في محاولة لتقديمها للقراء والمشاهدين مع قصة واقعية مترابطة حول قضية أو حدث ذو الاهتمام. وهذا لا يعني بأن كل فصل في كل صحيفة أو إذاعة هو صحيح تماماً أو حتى (دقيقاً) تماماً العديد من القصص تحتوي عناصر خاطئة أو مختلفة للعديد من الأسباب ولكن يجب أن نعترف بأن الصحافة ليست عن تقديم حقائق أن أي شيء ذكر في الصحافة أو الإذاعة ليس عملاً صحفياً، على الرغم من ذلك أنه ربما عملاً للترفيه متكرراً في شكل عمل صحفي.

إن الصحافة والإعلام الذي يحملها سوف يكون موثقاً به من قبل المتلقين عندما يكون هادفاً على الدوام، وإن الصحيفة والإذاعة التي تنتج أخطاءً فعلية أو تضلل أو لا تصحح أخطاءها في أسرع وقت ممكن سوف تفقد تدريجياً ثقة المتلقين وذلك الصنف من وسائل الإعلام الذي ليست موثقاً به ربما لا يزال يباع لانه مادة تبدو ترفيهية ولكنها تجذب جمهوراً قليلاً صغيراً يبحث عن المتعة المحضة.

هنالك سببان رئيسيان يجعلان ما يقدم الصحافة أو الإذاعة يفتقر إلى المصداقية وهما ضيق الوقت أو المصادر والتي بدورها تحد من قدرة الصحفي في الحصول على القصة والرغبة لزيادة جمهور القراء حيث يستطيع جعلها مغرية جداً لتقديم قصة ممتعة ولكن ليست دقيقة أو صادقة بالفعل، وكلاهما مشكلة خطيرة وذلك ليس لأن أفراد الصحفيين فجهود بهذه العضلات كل الوقت ولكن أيضاً لأنهم الطابع المؤسس للمشاكل أخبار المنظمات الأعمال والسعي لربح عظيم يقود المنظمة لتقليل التكاليف وتقليل المصادر ربما - محتمل - على الأرجح وتجعلها أكثر إيراداً وذلك أن العدد المخفض من الصحفيين سوف لن تمتلك مصادر كافية ليتبع القصص بشكل ملائم لا مجاله أن المحررين حريصون لزيادة التداول وسوف يكونون حينها أكثر استقبالية للقصص التي تمتع القراء والأرجح سوف تكون لجذب المبيعات حتى لو كانت تلك القصص ليست صادقة تماماً. وبالطبع أنه وبغرض تقليل الارتباك المحتمل فإن الكثي من هذه القصص ليست حول قضايا مهمة أو جدية أو أحداث يمكن أن تصدر وتفكر، ولكنها قصص ممتعة عن أناس في أماكن ليست سهلة التعقب أو تتعلق بأحداث صعبة الإنكار حيث أن القصة (قاذفة القنابل للحرب العالمية الثانية على القمر) في النسخة

الأولى لصحيفة "صن داي" الرياضية تعتبر مثلاً عميقاً فإن الحقيقة هي مفهوم صعب الإثبات ولكن قريباً فإن على المعلقون سيوافقون بأن البحث عنها هو أحد الأهداف الأساسية للصحافة. البرامج التلفزيونية الشعبية الحقيقة هي مفهوم صعب لإثباتها ولكن حال دون ذلك بأن جميع المعلقون وافق على بحث عنها هي واحدة من الأغراض الأساسية للصحافة. حيث يعرض التلفزيون العام (الأكس فايلس) ويشنكي من الحقيقة التي ظهرت هناك والتي ضمناً أنها موجودة ولكن هذا ليست بالشئ الذي يملكه أي شخص. الحقيقة بطبيعتها مجزأة وهي من غير المحتمل بأن أي شخص منا سوف يري الحقيقة كاملة أولئك الذين يعتقدون في الربط يعتبرونه بأن يكون هو الجزء الأساسي من الحقيقة. ولكن الملحدون ليست هم في موضع لیتهموا المؤمنون بالكذب فمجرد انهم مخطئون او على خطأ فان الملحدون لا يؤمنوا. ولكن ليس لديهم دليل ليدعم فكرتهم إي اكثر من أولئك اللذين يعتقدون انها قادرة على ان تظهر ادلة ملموسة لصالح الالهوية. على الرغم من هناك الكثير من الادلة لاثبات ان الدين موجود.

وربما كان طابق اخلاقي للحقيقة التي يجب ان تشغلنا هنا بدلا من المعني الميتافيزيقي او ما وراء الطبيعة. يمكن جمعينا ان يفهم معني الحقيقة حين تاتي لتخبرنا عن الحقيقة بدلاً من الكذب. وفي هذا المستوي من الحقيقة فان معظم الناس يريدونها من الصحفيين

الحقيقة والمبادئ الاخلاقية

تتمي الصحافة الحقيقة بواسطة فحص الدليل من مصادر متعددة، بأختبارها، بفحصها ثم من بعد ذلك وضعها معاً نسخاً باستخدام تلك المصادر. وجميعها قد عملت لتوثيق المواعيد النهائية بواسطة مصادر محدودة وسحر دائم لقطع زوايا لاخذ نبأ شخص ما لها أو تصديق ما يقوله المصدر من غير فحص تجاه المصدر الآخر.

إن جودة المعلومة المقدمة للمستهلكين حتماً ما تكون متغيرة كما المصادر التي أنتت منها وكذلك الدور الأساسي لعمل الصحفي وجمع المادة للنشر أو البث من مصدر الأخبار لتحديد كيف أن هذه المعلومة جديرة بالثقة. ويمكن لذلك أن يحصل بواسطة اختبار المعلومة تجاه الحقائق (المعروفة) التي عرفت أو مصادر أخرى. لوأن المعلومة معروفة لتكون كاملة الدقة. على سبيل المثال قد رأى الصحفي أن سياسي قد صدم سيارته الحائط حين ذات هذه حقيقة دقيقة ذلك الذي يمكن الاخبار عنها ولكن عندما تأتي المعلومة من مصدر آخر وهذا المصدر غير جدير بالثقة والتي لا يمكن أن تكون مؤكدة من المصادر التي تكون أكثر ثقة وصدقاً. فإن على الصحفي أن يصنع تقييماً عن إذا ما يقوم بدفع هذه المعلومة نحو المستهلك وينبغي له أو لها إعداد تقرير ادعاءات أنه قد شوهد هروب امرأة شابة من عربة سياسي كانت عاهرة (مومس) وهل ينبغي أن يذكر التقرير أن ذلك السياسي يبدو عليه ظاهرياً أنه سكران في حفل قبل مدة قصيرة قبل الحادثة؟ والثقة في هذه المصادر وكذلك يجب أن يتم التحقق من مصداقية الأدلة على حد سواء (ال بي بي سي) هيئة الإذاعة البريطانية ليست في شك فلذلك يجب أن يكون مصدر مخرجاتنا جيداً، بناء على أدلة سليمة ويكون اختبارها بدقة وعرضها بلغة واضحة ودقيقة كما ينبغي عليها أن نكون صادقين ونكشف ما حول ما لا نعرفه ونتجنب التخمين وكل ما ليس

له أساس من الصحة ولأجل الدقة فإن هيئة الإذاعة البريطانية أولت اهتماماً أكثر لمسألة الحصول على الحقائق الصحيحة وكل الحقائق والمعلومات ذات الصلة فلذلك يجب أن تقرروا فيكم فيها ملياً للحصول على الحقيقة ولو أن قضية مثيرة للجدل، فإن الآراء ذات الصلة قد تحتاج إلى النظر فيها فضلاً عن الحقائق التي ربما قد نحتاج أن تكون مفيدة

(<http://www.bb.co.uk/guides/editorialguides/edguideaccuracy/index.shtml> accessed/417106)

يورد جون هارثلي المسألة التي تعتبر خرائط طريق الأخبار للعالم حيث بنتابنا شعور حول مصداقيتها التي تعتمد إلى حد كبير على طبيعة علامات مختلفة من الاستخدامات لتخامسة عشر من العام ١٩٨٢م فيتالي ومن المهم أن الصحفي يقوم بمعالجة المعلومات بحرص من مصدر الأخبار الغير موثوق فيه أو عديمة الثقة إذا لم يكن المستهلك عن غير قصد يقوم بالتضليل وفي هذه الحالة فإن عديم الثقة تعني مصادر الأخبار التي تؤدي بالمعلومة إلى عدم الدقة والتضليل، فإن المعلومة المتحيزة أو التي تقدم تعليقاً أو إشاعة كحقيقة لسوء الحظ فإنه فعلياً كل مصادر الأخبار بطبيعتها تدعم المعلومة التي قد تكون محرفة إما بسبب ضغط الزمن أو المصادر أو بسبب رغبة متعمدة في الغش والخداع. له ذا السبب فإنه من المهم جداً أن تحقق مصدر ضد آخر. دائماً يرغب السياسيون بإيحاء أفكارهم أنها صائبة الصواب وأن معارضتهم على خطأ فهل يعني ذلك أنهم يخبرون الأكاذيب؟ فهي تعتمد على الفرد والقليل جداً من الناس، والسياسيون ليسوا محل استثناء عليهم قول الحقيقة كاملة على طول الوقت، في بعض الأحيان علينا قول الأكاذيب لحماية صديق أو قريب. وفي أوقات أخر فإن وجهة نظرنا حول حادثة ما قد تكون ملونة بأفضل إهتماماتنا. ومن جهة أخرى من الصعب تخيل شخص ما (سياسي أو غيره) الذي يمكنه الكذب طول الوقت من غير الكشف عنه بسرعة. لو أن المستهلكين يكونوا قادرين على تحديد أي السياسيين كاذبون أو على الأقل وضع معان مواتيه حول الحقيقة في أي زمن معطى يحتاجون أن يكونوا قادرين لاختيار المعلومة التي يتم تغذيتها بواسطة الصحفي لتحليلها نقدياً لحديث إعلام السياسيين.

يجب على الصحفيون أخذ حل وسط عند التعامل مع الناس عليهم أن يكونوا متشككين حول أي شخص ويرونهم لا هم بجيدون ولا سيئون ولكن هم مجرد بشر. وهذا لا يعني أن الصحفي ليس له واجب لمتابعة المعلومة التي تدل على الشخص أنه يكذب بل عكس ذلك تماماً. انها تعني الاستماع والملاحظة بحرص لالتقاط الاشارات الصغيرة التي يمكن أن تساعد في إظهار شخص لديه شيء ما يخفيه. والاستماع للتناقضات والرفض لتصديق ظواهر القيم التي يخبرونا بها فالناس لا تميل للكذب بشكل صريح فمن السهل جداً أن يكتشف بل وبالأحرى يستخدمون الجمل التي يمكن أن يكون لها عدة معان. وهم يتجنبون الأسئلة ويستخدمون الأساليب الملتوية متمنين أن لا يلاحظ الصحفي وعلى سبيل المثال، والسؤال الذي يطرح نفسه لو اخذت رشوة وقدرها ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني؟ ربما تأتي بالاجابة لـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني؟ وبالطبع لا يا زميلي العزيز. لا يمكنني البقاء في لندن ومعني هذا الكم من المال في حسابي المصرفي وأنا في عطلة هذا إنكار صريح من تهمة تقوم على التدقيق متشككاً قليلاً. على افتراض أن المتحدث عليه قول الحقيقة المطلقة وليس لدينا أي وسيلة

للتحقق من ذلك. والأنباء الوحيدة التي نعلمها فقط للتأكد هو أن المتحدث في لندن وأن أي رشوة استلمها ربما كانت ليس من أجل الـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني. ويمكن أن نتصور أن أي رشوة تم اخذها كانت أقل من ذلك والا يتمنى باعترافه تكون في عطفة. ومن الواضح نحتاج أن نطرح أسئلة إضافية ولهذا السبب أن جيرمي باكسمان اعتبر أن يكون أحسن مقابل فهو لا يخاف من أن يطرح نفس السؤال حتى يتحصل على الإجابة أو يصبح جلياً بأن السياسي غير قادر على الإجابة بصدق مما يجعل المشاهد يجتهد نحو ما يمكن أن يعني ذلك.

الحقيقة والدقة

إن مصادر المعلومات غالباً قد لا تكون بالدقة المطلوبة للأساطير المرئية تقريباً فهي من المستحيل تتبع أصولها وتبدو انها ملفقة بالكامل وما زال الناس يستمتعون بسماعها وبالتالي تعبئتها علي الشبكة العالمية او من المؤكد بالتحديد لا يمكن أن تكون كما نرغب وقائد شرطة التعامل مع الحوادث الكبيرة قد تصدر معلومات للصحفيين والتي لم يتم فحصها وبالتالي يمكن أن تكون غير دقيقة. لأنه أو لأنها يرد أن يعرض الوسائط الإعلامية أنه أو أنها تقوم بعمل جيد بتحديد المعلومات قبل أن تصبح جاهزة. وهؤلاء الذين هم موقع السلطة يتعلمون بسرعة أن طبيعة الخبر تعني أن تلك القصة أن تنتهي قريباً. أخذ بيانات كاذبة أو مضللة معها في غياهب النسيان. الجميع يريد أن يظهروا أنفسهم في صورة زاهية ومن المرجح أن تشوه القصة بطريقة ما، حتى لو كان دون قصد او بشكل غير مقصود. فمرة أخرى على الصحفي أن يستخدم حكمته في محاولة لاكتشاف تعبيرات الصدق بواسطة مصدر المعلومات ووضعها في السياق الصحيح.

في الحالة البرازيلية حيث جارس دي مخليزس ، الذي قتل رمياً بالرصاص من قبل شرطة العاصمة لسوء اعتقادهم بأنه ارهابي فهو يعتبر مثال على ذلك.

في ذلك الوقت اصدرت الشرطة البيانات التي ادت الصحفيين في الاعتقاد بان ليس للشرطة خيار ولكن اطلاق النار بالقتل لاحقاً فاضحت التحقيقات واضحة بان هذا كان غير دقيقاً وان رئيس الشرطة السيد ايان بلير المعروف انه كان على خطأ في غضون ساعات من اطلاق النار.

الشهود اللذين كانوا بداخل مقر اسكوتلاند يارد في ٢٢ يوليو فقد قال الفريق الحكومي الدولي انه جري النقاش والتخطيط باطلاق النار على اساس افتراضي بان هناك رجلاً يري انه قد قتل وبالرغم من ان الحاجة الى ان تكون على علم فقد اكد علي دقة المعلومات حيث ينبغي علينا ان لا نفترض ان جميع المخرجات تستحق بان تصدر تصدر اخبار فعلية بذلك فان متلقيهم غير سعداء حول توعية المعلومات الفقيرة التي يمدونهم بها ففي بعض الاحيان يكون المتلقون على استعداد ان تكون قصصاً مزهلة ومضحكة ومدهشة وانها فقط ببساطة مسلية حتي ولو انها ليس انهم دائماً يعتقدون انها تكون صحيحة هنالك عدد من النشورات حول العالم تحمل مثل تلك القصص.

في السادس من اكتوبر في عام ١٩٩٦م تداولت الناس قصة افيش علي قيد الحياة في صفحتها الاولى وقد نشرت صحيفة "ال وكي وويلد نيوز" في الولايات المتحدة الامريكية ولكن التداول الدولي دائماً ملئ

بالقصص الغير معقولة مثل تزوج زوجان ذوي السنة بطول ٨ بوصات مكملة بالصورة في صحيفة "الوكيلي ويرلد نيوز" فى الرابع عر من يونيو لعام ١٩٩٤م او اكثر من ذلك تعتبر الاساطير المدنية.

تلك هي القصص التي يتم انتشارها من قبل سرد العالم بالرغم من بعضها يتم انتشاره بواسطة وسائل الاعلام غزا الانترنت شعبيتها والان تنتشر اكثر واسرع من ذي قبل. وعادة الاحداث توصف بواسطة الرواة كالذي يحدث لصديق وغالباً وفي مرات عديدة يتم ازلتها. لو أن المخرجات الإعلامية تهدف إلى تسليية القراء بهذه الطريقة إذ انها لا تحتاج إلى التزويد بالمعلومات الدقيقة. هذا ما لا يحتاجه السوق بنشرها للتسليية وليس لدقة المعلومات ومع ذلك فإن كثير من الناس ينشرون البرامج المسلية خلال الانظمة المعلوماتية من أجل مستوى عالي من المعلومات وليس فقط للتسليية وكل المبيعات الاعلانية تدعي أنها تزود المستهلك بالمعلومات والرغبات للمحافظة على آلية عمل السوق لتبرير تنوع مصادرها أي منتج لا يعرض ما يطلبه السوق في الحال لدقة المعلومات سرعان ما يكون خارج العمل "السوق" وهذا لا يعني أن الوسائط الإعلامية لا تتعامل من المعلومات الغير دقيقة مطلقاً.

إحدى المضلات السيادية للصحفي لو أنه اراد أن ينشر القصص التي تتعلق بالاشاعات فإنها ترفض. هذا النوع من الإشاعات إذا تم نشرها فإنها تأخذ درجة من المصادقية والاعتمادية، ولكن في بعض الأحيان فإن الإشاعة تكون معروفة ومصدقة ومطلوبة بشكل واسع وتردد وتتطلق بصورة ثابتة.

في كثير من الأحيان أن المستهلكين في حاجة نريد أن نعرف عن المعلومات التي لا يمكن التحقق منها بسهولة وتكون ذات مصداقية. وكثير من التقارير السياسية من هذا النوع على سبيل المثال. أحد السياسيين صرح بأن الفقراء مسؤولون عن تعليم أبنائهم وقد يكون تعليماً سيئاً. بينما يقول الآخرون أنه لقلة الموارد بينما يقول الثالث أطفالنا هم الأحسن تعليماً في العالم. فإنه ليس من المستغرب إذا ذكر أحد الصحفيين هذه القصة فإن ذلك يثير جدلاً بين السياسيين أو بصورة وجيزة فقط فقد أشاروا لوجهة نظرهم. والشيء الوحيد الذي نستطيع أن نجزم أنه صحيح هو الصف. بقية أن تكمن في مجال الرأي، وعادة ما تستند إلى وقائع لم تختبر وجانب واحد للإحصاءات ولعله من حماقة وبالفعل الخطير للصحفيين على سبيل التظاهر بأنهم يمكن أن توفر معلومات دقيقة بما فيه الكفاية بالنسبة للمتلقين من أجل التوصل إلى خلاصة حاسمة. من المهم، ولكن الذي نعرفه أن النقاش حول التعليم قد بدأ. إذا كان وزير الدولة للتعليم من ثم قد أصبح مشاركاً في النقاش وافراد ٣٠ دقيقة خارج النقاش عن كيفية طرق التدريس القديمة هي المسئولة عن الفشل في نظام التعليم في المملكة المتحدة وإن تلك الأفكار الجديدة التي تم عرضها، نستطيع أن نقرر أنه رأي الوزير. لا يوجد صحفي مستعد أن يكرس الوقت والمصادر المطلوبة للتعقب بالتفاصيل لجميع النظريات ومعرفة ما إذا كان الأدب الأكاديمي يشهد على عرض رأي وزير التربية والتعليم، ولكن يمكن للصحفيين الاتصال بخبراء التعليم والمعارضين السياسيين بسبب آرائهم وكذلك تبحث تناقضات واضحة في الخطاب، واستخدام تلك الاشياء كاساس لقصة بعبارات أخرى، والقصة الجيدة ستكون عن طرق جديدة للتعليم فلماذا أصر وزير الدولة بعرضهم ولماذا تستخدم الأساليب القديمة

لسنين عدداً فربما لتجاهل نصيحة الخبراء. في حين انها ستكون دقيقة أن يقدم فقط خطاب وزير الخارجية وقد لا تكون المصادقية الكلية لتقدم فقط ذلك. إن للصحفي واجبه كالضبط للتقرير ووضعه في سياق لأجل المتلقي. الدقة هي الكلمة التي تسبب الكثير من الارتباك في الصحافة أكثر من أي شيء آخر. تتوقع الناس بأن وسائط الإعلام عليها أن تكون دقيقة وبالتالي فإنهم يستطيعون أن يطمئنوا أنفسهم أن نموذجهم للعالم قد تشكل في جانب بواسطة المعلومات التي تزودهم بها وسائط الإعلام هي دقيقة. فلا يزال فإن القياس الجديد المعتبر في ذلك فإن النموذج العالمي سوف يشكل من المعلومات التي ليست بدقيقة ولا حتى صادقة. فإن كل نموذج شخصي للعالمية سوف يكون بني على الفرضيات والمعلومات سواء أنها خطأ أو على الأقل غير مثبت بينما المتلقون يبحثون عن الدقة فإن هنالك معايير أخرى التي تعد أنها بذات الأهمية. وليس هنالك مؤشراً للمراسل في تكون حتماً بعد مضي ستة أشهر للحدث لأنه سوف يكون توضيحاً مبدئية في الوقت المناسب، ببذل الصحفي أو الصحفية لتقليل الأخطاء والتحريف وعدم المصادقية. ويجب على الصحفي أو الصحفية أن يكون مدركاً بأن الوقت من المكونات المهمة لهذا النوع من جمع المعلومات (أنظر عرض ٥ - ١).

المعرض (٥ - ١) الوقت والدقة:

قد تعلمت من التقرير الإذاعي بأن الطريق الذي عادة ما أسلكه للوصول إلى المنزل من مكان عملي سُد لأن الشرطة قد اخبرت عن شاحنة تتأثرت حمولتها. وعادة ما اتصالح مع الأخبار واستمع بعناية لأجمع جميع المعلومات بقدر ما استطيع. وعلمت وقتها أن تلك الحمولة من غير المناسب أن تكون محملة لعدد من الساعات وبالتالي سوف يظل الطريق مسدوداً. على ضوء هذه المعلومات ربما أقرر أن أسلك طريقاً مختلفاً إلى المنزل، أو إذا كان هذا غير ممكناً أو أنه أعتبر أنه غير مستحسن فربما أقرر أن أتوقف حيثما أنا. أو أعمل متأخراً في كلتا الحالتين إنها لن تقلقني لو أنني علمت لاحقاً ففي الواقع أن الطريق قد سُد بسبب سيارة تعطلت. وبالطبع ما لم يكن فإن المعلومات المحدثه تعني أن الطريق مسح أسرع بكثير مما كان من شأنه أن يكون عليه الحال. إذ القصة الأصلية قد صححت عملية لذلك ابطال قراري منذ أن كان غرضي هو الحصول على المعلومات لاستخدامها كأساس علق في قرار أن آخذ منعطفاً قبل أن اعلق في زحمة حركة السير، لا يهم كثيراً إن سبب الانسداد ليس دقيقاً تماماً. لأن الطريقة التي تعالج بها المعلومات، ليس فقط ما نقبل وأحياناً ما نقبل به ليس فقط معلومات غير دقيقة، وذلك ما نريده تماماً، فهل الأخطاء قد يكون الجزء المهم من تقرير الأخبار، بينما وسائط الإعلام ينبغي أن تهدف إلى تقديم المعلومات الحقيقية كقيمة بسيطة. وهي بذات الأهمية ليحصلوا على المعلومات بسرعة، فالمعلومات الدقيقة متأخرة جداً وهي ذات قيمة قليلة من حيث الأخبار، فمثلاً الصحفي غطى اصطدام قطار التي رواها رئيس الشرطة أن هنالك ٦٠ شخص قد ماتوا ولكن مدير الاسعاف قال ٥٨ بينما تقول المستشفى أن العدد هو ٥٩. فماذا ينبغي على الصحفي أن يقرر؟ ذلك العدد من الناس قد ماتوا أو ينبغي عليه أو عليها أن يختار واحد من الأعداد ويحاول أن يؤكد أي منها هو العدد الصحيح لاحقاً؟ بالطبع ربما قبل أسابيع أن حصيل الموت النهائي قد حددت. معظم القراء المتلقين ظنهم سيفضلون أن يعرفوا العدد

التقريبي بدلاً من يسألون عما تتراوح به حصيلة عدد الموتى لو نظرنا للمعلومات التي جمعت من وجهة نظرية Akantian (أنظر الباب الأول) تزداد المشكلة عن كيفية وضع. وهي واضحة من النقاش آنفاً أنها لن تكون مفيدة أو يمكن تحقيقها مفيداً ولنخترح أن كل المعلومات التي تم نقلها بواسطة الصحفيين ينبغي أن تكون دقيقة (الاتحاد القومي للصحفيين) القواعد السلوكية) بطلب من الصحفي أن يبذل ما في وسعه ليتأكد من دقة المادة، ولكن تلك قد تترك مشكلة مدى الصعوبة التي تتبني على استبسال الصحفي؟ ولو استبدلنا الدقة بالمصادقية فإننا نسأل تلكم المشاكل التي ينبغي دائماً على الصحفي أن يكتب تقريراً بصدق. فإذا سمح للصحفي أن يكتب تقريراً قابل لعدم الدقة أو عدم مصداقية المعلومات بشرط أنه أو أنها تضمن أن المتلقي قادراً على صنع الحكم عن كيف تلكم المعلومات موثوق بها. لو أخذ الصحفي كل الحذر للتأكد من المعلومات بقدر ما يمكن له من المصادقية وعموماً فإنها ذات مصدر لذلك فإن القارئ قادراً على أن يقرر كيف أنهم قادرون على الثقة في المعلومات بلا شك فإن الصحفي قد يتعامل مع المتلقين على نحو لائق. حتى ولو أن أمل المتلقين معلومات كاملة الدقة لم يتم الوفاء بها. علاوة على ذلك فإنه لا يجب على الصحفي أن يتوقف فقط على توفير المعلومات من مصادرها تكون في حد ذاتها دقيقة. ولكن أيضاً فعلى الصحفي أو الصحفية أن يبحث لوضع تلك المعلومات في سياق أوسع للحقيقة. يمكن لأحدهم أن يكون دقيقاً فقط بأجراء مجموعة من المكالمات الهاتفية، ولكن إيجاد وتقديم الحقيقة أحياناً يأخذ المزيد من الجهد.

يتوقع القراء أن المعلومات التي يتلقونها من مصدر موثوق إنفاً على الصحفيين أن يكون لهم التزام أخلاقي إذا لم يكونوا قادرين على ضمان دقة المعلومات (على الرغم أنهم ملزمون ببذل مجهود أكبر لتأمين دقتها) أو على الأقل التأكيد للقارئ أو المشاهد لجعله يدرك مصدر القصة وبالتالي الأدوار التي تلعبها القصة في صحتها إن عملية تصديق وعدم تصديق المصدر وبالتالي المعلومات إنما تخص المتلقي وإن عمل الصحفي هو إعطاء معلومات يحتاجونها لاتخاذ قرارات سليمة وليس عليه أن يتخذ القرار نيابة عن المتلقي. يمكن أن تعتبر الدقة سلعة سوقية، فأن أي وسائل إعلامية تدعى أنها تبيع معلومات عليها أن تتحرى الدقة فيها. بحيث تحت المتلقين في طلب المزيد ولكن الحقيقة التزام أخلاقي عميق وإنما يتعدى العقد التجاري الصارم بين المتلقي والمرسل. إن الصحفي المنفذ الجيد يسعى لتحري الدقة حتى تستمر الصحيفة في بيعها. إن الصحفي الجيد هو الذي يسعى لنقل الحقيقة من أجل عمل ما هو صحيح في نظر القارئ أعطى كوش مثلاً لقاضي من هاواي يدعى شينكاغو الذي أصدر حكماً لم يجد رضا السلطات وقد هرع بما فيها بعد إلى المستشفى مصاباً بجروح في ظروف غامضة وكان من المناسب نسبت السلطات تلك الجروح إلى محاولة الانتحار وبالرغم أن الأدلة على ذلك ضئيلة. نشرت الصحافة في ذلك الوقت ما بدأ يدعم الاستنتاج نقلاً عن ما نشرته السلطات فقط. اعتمد التحقيق الصحفي في قضية شينتاكو على افتراض صحفي مقبول عموماً وهو أن الحقيقة كافية. إن حكم رئيس التحرير في الصفحة الأولى بينما لا يحتاج الصحفيون ولا يجب عليهم أن يحكموا على افادات الذين أرسلوا لتغطية أحداث أما بالنسبة لصمويل جونسون فإنه بالضبط في هذا الموقف مولع باستعراض مهارته في البحث بعمق التي تعتمد على خبرة سابقة في وصف حدث واحد إن القضية في مثل هذه الحالات تثير الفعالية

فيما يتعلق بعدد من الممارسات الصحفية المؤسسة والتي يفترض أنها تضمن الحقائق ولكن تفقد في النهاية إلى تحقيق غير مكتمل ومضلل. في هذه الحالة فإن الصحفيين قادرين على النشر بدقة ولكن ليس بمصادقية. الإنكار الرسمي قد يكون صعباً وينبغي على الصحفيين المحاولة للاظهار للمتلقي بينما هم ينقلون بدقة ما ادعته المصادر الرسمية فهناك سبب كافٍ للشك في صدق هذه المصادر.

الحقيقة والموضوعية

الموضوعية قيمة أخرى يبدو أنها ذات قيمة عالية ومطلوبة من المتلقين والصحفيين. وأحياناً يشكو المتلقون من أن الصحفيين غير نزيهين أو غير موضوعيين بينما الكثير من الصحفيين على قناعة لا ينبغي عليهم أن يكونوا موضوعيين فقط ولكنهم هم الموضوعية.

إن الجدل حول الموضوعية ما زال دائراً بشكل حيوي بين الصحفيين والأكاديميين. وهناك من يقول ينبغي على الصحفيين أن يكونوا موضوعيين على سبيل المثال يدعم ماتيو بيرنس وجهة النظر هذه بقوة وهناك من هم على ثقة أن الموضوعية مستحيلة. بل إن البعض يعتقد أنها ليست مطلوبة. فبعض هذا الجدل يتعلق بعلم المعاني. حيث أنه يتعلق باستخدام المفردات. في القرن الماضي فإن الموضوعية قد اخذت تقريباً وضعاً اسطورياً لدى بعض الصحفيين الكثير من الصحفيين يبدون عدم الارتياح عندما تكون موضوعيتهم المهنية محل تساؤل على سبيل المثال فإن ميثاق هيئة الإذاعة البريطانية والقوانين المختلفة للنشر تتطلب قدرًا من النزاهة من قبل المذيعين ولكن لجنة الشكاوي الصحفية دائماً تكون سعيدة عندما تكون الصحف منحازة بشرط أن يكون هناك تمييز بين الحقيقة والتعليق عليها. إن الاتحاد القومي للصحفيين يعتقد ان على الصحفي أن يعلق بشرط أن يكون واضحاً عندما يقوم بذلك لأن اختيارنا للكلمات مهم جداً عندما نعمل في هذه المنطقة الحساسة ينبغي عليك الاطلاع على المعروض ص (٢ - ٥) لتحديد معاني بعض المصطلحات وللتعرف كيف سوف يتم استخدامها. إن هذه المصطلحات دائماً تستخدم بصورة متبادلة ولكنها واضحة في معانيها ما لم تستخدم بطريقة مناسبة. وسيستمر الجدل مستعراً.

المعروض (٥ - ٢) التحيز والموضوعية:

متحيز أم مائل إن قاموس اكسفورد المختصر (١٩٦٤م) يصف التحيز كمترادفة للتحيز وفي الأصل هي أخذت من لعبة الطاوية حيث بناء الكورة (المشذبة) تعطي الميل الانحرافي في الطريق الذي تسلكه. إن التحيز كما هو مستخدم في هذا الكتاب يعني الأصالة المتعمدة للقصة لصالح طرف واحد في الجدل بدلاً من تؤسس على الاختيار الشخصي للكاتب.

التوازن:

فكرة أن الصحفي يستطيع ويجب عليه أن يبرز الجانبين في المجادلة بشكل متساوي.

التعليق:

إن الملاحظة التفسيرية أو الانتقاد (التعليق في الاصطلاح الصحفي) يتفاوت من وجهة نظر رأي خبير مراسل لتدخل غير مبرر بوجهات نظر لا سند لها.

الموضوعية:

هي أكثر التعريفات اختلافاً ان الشيء الموضوعي لا يمكن ويجب الا يحتوي وجهة نظر شخصية وغالباً ما يعتبر هذا ان الصحفي ان لا يسمح لمشاعرة أو لمعتقداته أن تتدخل في المقالة.

محاييد أو نزيه:

أخذ كلا الطرفين. هذا يستثني الذاتية ولكن يستوجب أن يقف الصحفي بمعزل عن عملية اتخاذ القرار.

التحيز:

وجهة نظر مسبقة. وهذه تختلف عن الانحياز وذلك ان الانحياز ربما يعني إمالة القصة دون أن يكون هناك وجهة نظر مسبقة. التحيز يعني أكثر احتمالاً في تحديد المعلومة نفسها التي جمعت للقصة بينما الانحياز أكثر تحديداً كيف تكتب أو تنقل القصة.

الانصاف:

وهي فكرة أن الصحفي يعطي كل الأطراف فرصة عادلة في الاستماع. بعد أن حددنا بعض التعريفات الان نحتاج أن نذهب أبعد للتحديد في التعرف على أي هذه التعريفات مهمة للصحفيين وهناك العديد من الأفكار المتوفرة وعلينا أن نعتبر ما إذا كان أنه يوجد شيء يسمى الموضوعية في خلاصة الأمر وهذه الموضوعية بالضرورة ترتبط بالحقيقة، والحقيقة قادرة على أن تكون تنقل بصورة موضوعية نظرياً أو من ناحية نظرية:

- الحقيقة قادرة على أن تنتشر عملياً بشكل موضوعي

- إن المتلقين يرغبون في الموضوعية في كل الأحوال.

إن مشكلة استخدام كلمة مثل الموضوعية بأنها دائماً تتعلق بالحقيقة بطريقة أو أخرى بمفهوم الحقيقة وإن وجهة نظر الوضعيون في القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد تركت إرثاً لنا.

إذا اخذنا موقفاً بعيداً بشكل كافي من شيء ما وحاولنا التخلص من كل الأفكار المسبقة والتجامل سنجد أنه من السهولة أن نرى الحقيقة التي تمكننا برؤيتها بصورة موضوعية وقد خدمنا ذلك كثيراً في المناهج العلمية والتقنية وقد سمح لنا فهم أفضل للعالم المادي. ولكن نجد منا بشكل أفضل مما يتعلق بفهم العالم من جهة العلاقات والسلوك ويرجع سبب ذلك لفهمه للأشياء المادية التي يمكن أن توصف بطريقة تبعد الفهم. وتجعلها جزء من العالم الخارجي.

الكثير من الأشياء التي تثير اهتمامنا فيما يتعلق بالأخبار ومع ذلك لها أجزاء كبيرة في دواخلنا. سيكون من الصعوبة نشر آخر الحلقات من مسلسل (Big Brother) التلفزيوني. دون الوضع في الاعتبار وجهات نظر المتلقين حوله. إن نشر ما يجدي سيتم التعامل معه بصورة مختلفة بما تحويه الصحف والتي تكتب إلى جمهور المستمعين الذين يترفعون عن مشاهدة هذا المسلسل (أو على الأقل يعطوننا هذا الانطباع) مقارنة بقراء صحف

الفضائح. إن حقيقة مسلسل بك بروظر تختلف من قارئ إلى آخر متأثر بوجهة نظرهم الداخلية حول المسلسل والأثر الذي يتركه على المجتمع ككل على التقارير الصحفية ربما تعطي معلومة عن من هو آخر شخص يطرد من المنزل. ولكن التقارير الصحفية تختلف فيما بينها رغم أن كل هذه التقارير قد تكون حقيقية وهذا يؤكد أن كلها غير موضوعية طالما أنها كتبت من وجهة النظر الذاتية للصحفي وتشتمل على فهمه الشخصي أو الذاتي لما يطلبه الجمهور ولكن هذا يختلف للاختراع بأن هناك تحيز أو محاولة متعمدة للميل عن المنشور بطريقة معينة أن الصحفيين في مختلف الصحف على الأرجح يحاولون نشر الحقيقة لقراءهم ومحاولين لذلك من غير تحيز. ولكنهم لم يفعلوا ذلك بموضوعية وذلك بسبب أنهم يعملون على تأكيد أن القصة تناسب الحقيقة الذاتية لصحفيهم وقراءهم. وهم أيضاً لا يتمكنون من وضع مسافة كافية بينهم وموضوع القصة من أجل تحقيق مستوى من الموضوعية. لا يمتلك الصحفيون لا الزمن ولا المسافة الكافية التي تمكنهم من إبعاد أنفسهم وإعطاء مثال آخر الكثير من الناس يستطيعون تحديد الألوان ولكن من المعقول أننا لا ندرك الألوان بطريقة واحدة. عموماً كلنا نفهم أن اللون الأخضر ولكن يمكن أن نتعرف على أعشاب ذات مظهر صحي مروية جداً على أنها خضراء وكلما خف اللون الأخضر ليصبح أزرقاً فمن الواضح أن تظهر وجهات نظر مختلفة وبعض الناس يعرفون هذا اللون أنه أزرق والبعض يعرفه على أنه أخضر. والحقيقة فيما يتعلق في هوية اللون المعين أنها ذاتية على الرغم من أن حقيقته طول موجه ثابتة من الضوء والتي يمكن التعرف عليها وقياسها علمياً. ويمكن لأعيننا أن ننخدع بالضوء الذي ينعكس عليها من مكان لآخر ويسقط على اللون وعلى ادراكنا الداخلي بذلك اللون. بالطبع ما نحبه وما لا نحبه في لون معين. ويمكن أن يؤثر على الطريقة التي نتظر بها إليه كبشر. إن فهمنا للون أبعد ما يكون قياس علمي لطول الموجة. الموضة وتطورنا وتفاعلنا السابق مع اللون وقدرة ابصارنا للتمييز بين اللون الغامض والأقل تدرجاً يؤثر على وجهة نظرنا حول حقيقة الألوان والأن يمكن أن ننظر كيف أن عملية التشابه تؤثر على تفاعلنا في الصحافة في الإنجليزية توجد كلمات في هذه الصفحة إفادات غير محتملة في أن تسبب رد فعل أكثر كتحذير بهزة رأس ويبدو أن ليس هنالك سبب للاختلاف. وهناك صفحة بها كلمات اللذين يقرأون الإنجليزية سيتعرفون عليها واستخدامها يتناسب مع استخدام قواعد اللغة. والكلمات تشرح نفسها وقدرتك على فهم ما تعرضه الكلمات ويزعم أنه حقيقي بل حتى أنه موضوعي ولكن الهدف من وضع الكلمات في الصفحة ليس لعرض تصميم نصي بل أنه إيصال رسالة وهذا يعني انهيار وفشل. إن مشاركتي في الرسالة وعمليات فهمي لها يعني أن الرسالة تحتوى كلمات ذاتية كلياً وحقيقة الرسالة تفترض أنها واحدة وتتغير بفهمك لها وهذا بتجاهل الدليل المادي للصفحة وللطباعة والتي يمكن أن يراها آخرون وحتى ولو أنهم قاموا بتفسير نفس الرسالة بطريقة مختلفة. وبطريقة أخرى إن الموضوع ما إذا كان هناك موضوعية في معاني الكلمات أم في فهم هذه الكلمات أو أثر طباعة الكلمات نفسها على الصفحة فقط.

يمكن أن نقول بصورة براغماتية أو واقعية مع الدليل. مع الصفحة الموجودة. يمكن أن ندلل موضوعياً بالحقيقة التي يمكن تبينها لهم. ومع ذلك. فإنها هي الحقيقة الموضوعية التي يمكن أن تبين لا يمكنك أن تدلل على المعنى الذي اخذته من هذه الصفحة والكلمات التي لها نفس المعنى المقصود أو نفس المعنى لدى شخص

آخر. أتمنى أن تكون هذه المفاهيم متشابهة بصورة أخرى أنني قد فشلت في مهمتي كموصل للأفكار ولكنني سأكون غيباً إذا اعتقدت أنني قادراً على نقل المفاهيم بشكل متطابق ومضبوط لقضية معقدة من خلال أي شيء أكتبه. يمكنني أن أساعد فقط في تقديم الموضوع بشكل منظور ذلك يسمح لك لفهم متقارب لوجهة نظري لما قد يحدث.

الحقيقة والموضوعية

الكثير من الناس يدعون أن الصحفي الجيد يحمل مرآة للعالم ويسمح للمشاهدون لرؤية الأشياء كما هي. ولكن هذه النصيحة قد تكون جدلاً لها عيبين. أولاً ليس منا من يرى الأشياء على بعدها الحقيقي في المرأة. ننظر إلى أنفسنا وفقاً لانهيازاتنا. والبعض سوف يرى مخلوق رائع بعيد الابتسامة. بينما الآخرون الذي لديهم ثقة قليلة بالنفس. قد يرون انعكاس أقل جاذبية من الأهمية بمكان أن حجة المرأة تجعل الافتراض الذي قدر لم يصف تشويهاً أو تغيرات غير متوقعة للصورة في المرأة. هذا غير ملائم. الصحفيون قد لا يعتمدون إزالة البثور أو تقليل الشيب كما يقوم به بعض الفنانون التشكيليون ولكنهم حتماً يركزون على سمات الأشياء أكثر من غيرهم. أنهم يختارون متعمدين لتقليل المزايا التي ربما بصورة أخرى تظفي خلافاً غير ضرورياً. ينتقد ماثيو كيران وجهة النظر الموضوعية أنها غير ممكنة القول يمكن أن يصبح مؤلوماً على نحو متزايد ثقافياً. الوسائط الإعلامية وحتى الدوائر الصحفية لرفض المطالبات اهتمت بصورة موضوعية (كيران ١٩٩٨م: ٢٣). فقد دخل في جدل حول النزاهة وصل به مع الموضوعية.

تهدف الصحافة الجيدة لتعزيز واكتشاف فهم الجمهور للحدث بواسطة طرق تعزيز الحقيقة وهذا فعلاً سبب أن النزاهة مهمة بالنسبة للصحفي عليه أن يسعى بأن يكون نزيهاً في أحكامه المعتبرة كما أن التقييم المناسب للأحداث والوكلاء والنوايا المحددة ولماذا جاءت أهميتها الفعلية والمحتملة. فشل النزاهة في الصحافة هو فشل احترام واحدة من الطرق المطلوبة لتحقيق الهدف للصحافة الجيدة. والوصول إلى حقيقة الأمر (كيران ١٩٩٨م : ٣٤).

تحدث عن الموضوعية في كتابة التقارير الاخبارية تقريباً ككلمة جديدة للنزاهة. لكن هنالك فرق شاسع بينهما ويتأكد أن الصحفي الذي يسعى للحقيقة وكثير من المعلقين يوافقون أن هذا ما يجب أن يحدث ويجب أن يكون وعليه فإنه لا ينبغي للصحفي الجيد المحاولة أن يعرض جانب واحد بأنه أكثر أهمية من الآخرين ولكنني أتمنى لمتل هذا الصحفي أن لا يكون مخدوعاً كافتراضه لهذه والوسائل والأساليب فلا ينبغي أن توجد، ولا حتى أن تكون موضوعية.

استخدام هارتلي خارطة لويس كقياس لتوضيح افكاره تجاه تفسير الحقيقة والمعنى. خريطة تنظم وتختار ويتم تقديم متماسك واحساس انطباعي غير محدود والذي يمكن أن تجربه في أرض الواقع وهذا لا يعطي تصوراً للأرضية. من الواضح أن الخريط مجردة من الحقيقة (هارتلي ١٩٨٢م: ١٥) خلاصة أهداف الخريطة ستكون واسعة جداً تقارب أن تغطي الدولة وتعتبر خريطة مزعومة وبإدخالها لكل السمات التي توجد في الأشياء الحقيقية وتصبح متميزة من حقيقة الأشياء. ولكي تكون مستخدمة كخريطة يجب أن تقلل من التحصيل ومثل

هذا التفسير وهكذا يراد خارطة الطريق المملكة المتحدة يمكن أن تكون الحقيقة تماماً ومفيدة لمستخدمي الخريطة. ولكنها يمكن أن تكون أقل أهمية لمن يسلك طريقاً في منطقة بحيرة طرقها متناثرة. والحقيقة في أي خريطة غير موضوعية أو ذاتية لأنها تعتمد على قاعدة عملية اتخاذ القرارات بطريقة عقلانية التي توصل عن طريق صانع الخريطة ليمد بخريطة مفيدة لقسم محدد لمستخدمي الخريطة.

مثلاً يفعل صانع الطريق، الصحفي لا يستطيع أن يقدم الصورة كاملة أبداً. إذا غطى الصحفي حدث تحطم طائرة. كم من التفصيل هو أو هي يحتاج معرفته صناعة الطائرة، إجراءات الأمن، والسلامة، وقود الملاحه، المنتج للطيران، إجراءات، المطار، السكن الخاص، للركاب وعدد الطاقم، وطريقة تدريب الطيارين، وما إلى ذلك. الصحفي يرسم خطأ في مكان ما أو ليس هنالك نسخة محفوظة أبداً. اللحظة التي يقرر فيها الصحفي بأنها أو بأنه تملك المعلومات الكافية لملف الحدث أو القصة. الموضوعية تكون خارج الموضوع. وعملية التحرير بدأت والذاتية أو الشخصية فيها. ولكن لا يعني بأن النزاهة خرجت عن الموضوع أيضاً. وهذا قد يعني أن الصحفي يتجلى عن البحث عن الحقيقة. هنالك اختلاف عالمي في البحث عن الحقيقة والتوقع في ايجادها. البحث عن الحقيقة يتطلب النزاهة. التقرير يتطلب المعرفة التي فشلت في الحصول عليها.

لدى الصحف ومحطات الإرسال التي تبث من الفضاء فترة بسيطة بضغط الزمن في التقرير وأهمية الحصول على القصة أو الموضوع بأسرع ما يمكن، هنالك مدى طبيعي وتطبيقي للمشاكل والذي سوف يحمي التقارير الموضوعية.

الكتاب يجب عليهم أن يقرروا لمن يتحدثون والمحرون يجب عليهم أن يختاروا ما يحزر لكي يضعون مواعيداً نهائية لإصدار الصحف والبرامج الاخبارية إذا كان الجدول الموضوعي من المحتمل أنه ليس ممكناً يعني أنه ينبغي علينا أن لا نتابعه؟ بعد كل ذلك فان الحقيقة الكاملة ربما انها ليست ممكنة. أو أنها بطريقة محددة فقط ولكننا ما زلنا نتبع ذلك. هنالك العديد من الأسباب الجيدة جداً لماذا انها حتى مرغوبة. غالباً ما ترى الموضوعية كمرتبعة للرجوع الجيد من المشكلة تأخذ الإنسان من مقاربة المريح العمل بالرغم من أن الكاتب كان في عالم الانسانيات قد قرر على قبيلة غريبة وغير معروفة. ولكن ليس هذا ما عن التقرير. فهو تقرير مفصل للأحداث يوم بيوم عن طريق المشاركين بعمق، حتى الخبير في ذلك المجتمع والثقافة للناس الذين يعتبرون أعضاء لتلك الثقافة.

عرض تيدور ل. كلاسر. بعض التبصر في المشاكل التطبيقية لمتابعة الموضوعية بواسطة الصحفيين ويعتقد أن:

الموضوعية في الصحافة متحيزة للوضع الراهن ضد فكرة الاستقلالية فإنه يصف الفكرة بالتعامل معها كالمشاهد الذي لا يبالي وأخيراً التقرير الموضوعي قد تحيز ضد فكرة المسؤولية قد تنظر الأخبار اليومية كأنها شيء مرغم عليه الصحفي فإنه الشيء بالشيء المسؤولون عنه للإبداع تأثير الموضوعية في الصحافة يؤكد الأساس الجيد على بقية المسؤولين من النشر. كلاسر ١٩٩٢م - ١٧٦.

وضع مارتن بيل وجهة نظر لحالة مماثلة للصحفي ذو التجربة العالية المتمرن إنني لم أعد متأكداً عن فكرة الموضوعية التي تبدو إلي كأنها شيئاً من الوهم والخيال. عندما كتبت تقريراً عن مناطق الحرب أو أي مكان آخر وقد فعلت ذلك بكل نزاهة وإنصاف يمكنني أن أجمع الحقائق وأشكك في أهميتها. لكن استخدام بصري وسمعي وعقلي وخبراتي المتراكمة. فهي بالتأكيد جواهر الذاتية الشخصية (بيل - ١٩٩٨م - ١٦).

من وجهات النظر تلك. هذا يبدو مناسباً فإنها محاولة للتوازن. لوضع الطرفين للجدل قد يحدد قدرة الصحفي لمحاولة الوصول للحقيقة. لتضع وجهات نظر كثيرة ولربما بشكل شرعي مسلطاً الضوء على ما إذا كانت لمجموعة حملة انتخابية. والذين يتورطون في المعضلة هم أنفسهم لديهم خبرات لآحداث سابقة مماثلة. وما إلى ذلك وكيف للصحفي تقييم من المتحدث الأفضل في قضية ما. ومن الذي يقدم الأدلة ونحن أيضاً في حاجة فأننا نريد لنسأل أنفسنا هل أن الموضوعية ما يريده المتلقي؟ أنا واثقاً من أن المتلقي يريد من الوسائط الإعلامية التي لديها الاختيارات في كلا امرين فيها تستخدم القصص وكيف تستخدم. إذا أخذ ما سبق في الحسبان فإنه يبدو واضحاً أن أي شخص يبحث عن الموضوعية كتطبيق لديه أربعة مناطق ذات أهمية وهي:

١. تهدف الموضوعية إلى التحيز للوضع الراهن.

٢. يهدف التقرير الموضوعي للتحيز ضد الفكر الحر.

٣. يهدف التقرير الموضوعي للتحيز ضد التقرير الجدير بالثقة.

٤. التقرير الموضوعي بطبعه بالكاد غير ممكناً وعلى أي حال غير مرغوب.

دعنا ننظر لماذا أنها قضية. أولاً مسعى الموضوعية متحيزاً للوضع الراهن. مثل المحاكم والسلطات العامة. ذلك لأن أينما المراسلون يميلون حتماً لمطاردة القصص أنظر المنطق الرمزي في المعروض. على أي حال إذا فقط أعطينا وجهات نظر المحكمة والبرلمان على سبيل المثال على أن تكون حقيقية موضوعية نحن فقط نمثل المجتمع من وجهة نظر واحدة. وهذا فشل شائع في معظم التقارير التي تأسس فقط أو صفة المصادر المستخدمة.

ثانياً: غالباً أن التحديد الجيد لأستخدام المصادر قد يري بطريقة ما ذاتية إن المحاولة الجيدة الفعلية قد تكون محايدة وتقود بعض الصحفيين للحد من التفكير المشتعل خوفاً من أستخدام مصادر غير عادية أو اتصالات وهذا يعتبر التخلي عن الحياد. كيف يمكن للصحفي أن يستخدم فكر مبدع لتحسين القصة بخلق اتصالات غير اعتيادية أو التحدث إلي أناس مختلفين لتوسيع فكرة القراء عن الموضوع ولا تزال أو تظل الموضوعية وبالتأكيد هذا فقط إقرار أن هناك قصة أوسع وأنه لا يوجد شخص علي الإطلاق يستطيع أن يتحصل لحفظيتها كاملة ولكن المراسل الذي يسعى جاهداً ليكون نزيهاً ويسعي لدليل الحقيقة أينما كان وجدت بينما هذا لا يفتح الصندوق بكامله لحقيقة الموضوعية لتغفلت بأكبر حقيقة. مارتن بل ربما واحد من أكثر الصحفيين نجاحاً واحتراماً في جيله يقول:

علي حسب تجربتي أن المدافعين والصلبيين يميلون للبحث عن ما يريدون متجاهلين الدليل الغير مناسب للتناقض وعدم النظام المعقد لما هو موجود حقيقة وابتعد من ذلك أني وجدته مفيداً للفعل الأكثر والبحث

عن الرجل المتحدث الغير مرغوب فيه في القضايا الغير عامة حتي ولو كان الأفارقة من جنوب أفريقيا أو الموالين البرلمانيين في شمال إيرلندا أو الصرب في البوسنا هم غالباً من الذين يحملون مدخل النزاع ولديهم إمكانية الحل (بيل ١٩٩٨ ص ١٦).

ثالثاً: إذا كان الصحفي يستطيع أن يقول هذا ليس خطائي وكتبت هذا التقرير إذ أنه مما يلزمني الزاماً أن الزم الحياد في أعداد التقارير وأعطاء القارئ إنطباعاً وأنه أكثر شيوعاً للنص الذي يكتب بواسطة شخص أو مجموعة وأستخدمه كأساس للقصة علي الرقم من معرفة المراسل أو الشك بأن المعلومات مضللة أو حتي أنها غير حقيقية الكثير من الصحفيين لا يريدون المخاطرة لتحطيم القصة الجيدة عن طريق تكذيب النص ، ولكنه يستخدم هذه الطريقة في موقع الحدث أنها حقيقة تلك الكلمات التي قيلت عن طريق المتحدث حتي ولو أنها غير صحيحة.

أخيراً محاولتك أن تكون موضوعياً غير مرغوباً فيها لأن هذا يجعل المراسل يبطئ في كتابة ما يلاحظه علي الفور مستخدماً مصادر تقليدية مختبرة بشكل جيد وهي بنفسها نفترض أنها موضوعية عند كتابة تقرير مجلس فعلي سبيل المثال:

ربما يعتقد أحدها أخذاً الحراك بين الجدل والجدل المضاد واختصار حديث المسئول مضافاً اليه مخرجات التصويت وسوف يكون علي مقربة محايدة من التقرير ولكن بالطبع هذه لا تكون قضية ماذا لو أن أحد المتحدثين كان مخطئ كاذب أو متحدث بسيط حول خطأ ببنود جدول الأعمال ؟ ماذا لو أن حديث المسئول المختصر كان مضللاً لأنها أو لأنه غير مؤهل أو مفسد؟ وربما يكون النقاش موضوعياً حول النقاش ولكن يمكن أن يكون مضللاً وغير دقيق ويرثي له في القضية ولربما يفقد قصتين أو ثلاث التي لربما تصور ما إذا كان المراسل أكثر اهتماماً لتقديم صورة كاملة للقارئ مقارنة بالموضوعية .

هنالك أيضاً وجهات نظر تقول بأن الموضوعية ليست هي الرغبة تحدث مارتن بيل عن التعليق الصحفي فإنه ليس بذلك أنه يقول كما يقول الصحفيون المدافعون والصلبيون.

بهذا أعني الصحافة التي تهتم وتعرف جيداً وتدرك مسئوليتها إن ذلك لن يقف بحياد بين الخير والشر، والحق والباطل ، والضحية والظالم هذه ليست لدعم جانب واحد أو فصيل أو شخص ضد آخر وذلك لجعل النقطة التي نحن بها النشر وخاصة في التلفزيون والتي تقسيمها أكثر قوة لا تقف بعيداً عن العالم فنحن جزء منها فإننا نمارس بعض التأثير ونحن نعرف ذلك وربما التأثير يكون للأفضل أو للأسوأ ويجب علينا أن نعرف ذلك أيضاً (بل ١٩٩٨ ص ١٦) .

مع الأخذ في الاعتبار إن واجب القارئ هو تقديم معلومات صادقة وعليه فنبغي علي الصحفي أن يكون منصفاً .

وبالتالي فمحايدة بمعنى الأنحياز في تقريره أو تقريرها وعرض للقارئ التمثيل العادل لما حدث والذي قال ما قد أوضع في السياق وحيثما أمكن، وسياق ما هو صحيح ، وما هو موثوق به وليس ما هو علي سبيل المثال ،إذا دعت مجموعة من المدخنين لبقاء الصحة وأصدرت بياناً صحفياً قائلاً أن أحدث الأبحاث مدفوعة

من قبل المجموعة والتي أجريت في المختبرات الخاصة لعرض التدخين ليس فقط أن يكون آمناً ولكن أيضاً مفيدة بصورة إيجابية للصحة.

ومن ثم فإن التقارير الموضوعية قد تتطلب نشر هذا الوحي المذهل وقد عزم المراسل علي أن يكون عادلاً وتقديم المعلومات ذات المصادقية للقارئ ربما قد نحتاج لتعمق أكثر أنه أو أنها من شأنه أن يضيف بأن المدخنين في المجال الصحي الممول من قبل الشركة المصنعة للسجائر ونفذت ذلك البحث في بلد يعاني من الفقر في العالم التمويل يعتبر حقل تجارب مع المصادر مثل الغذاء والماء الغير متوفر لبقية السكان المحليين ثم تترك القارئ ليقرر المستوي المعيشي للمدخنين هو الأفضل.

التوازن والنزاهة

تعتبر أهمية النزاهة والموضوعية التي نحتاجها باعتبارها توازن . هل هذا مشابه للنزاهة (أنظر للأفترض ٥.٢) الصحفي والجمهور غالباً ما يفترضون هذا يعني التوازن بين الأحزاب السياسية اذا كان هذا بسيطاً كدعم ٣٠ ثانية تغطي لكل حزب ١٠٠ كلمة لكل جانب أو بشئ أكثر حنكة قليلاً مصطلح التوازن لفترة زمنية والحملة الانتخابية علي سبيل المثال فإن القوانين الأذاعة تتطلب أخبار الشؤون الحالية لتساند التوازن بين الأحزاب والمرشحين في فترة التصويت كل مرشح في الدائرة الانتخابية المعينة (محلية أو عالمية) ينبغي أن يستقبل قدرًا متساوياً من البث لأغلبية الحزب يصعب تحقيق التوازن هذه هي الفكرة التي كل منها أو (أكثر) ينبغي أن يتحصلوا علي زمن ومساحة متساوية لوضع نقاشهم أو جدلهم فإن هذا التوازن أو الأنصاف يكون جيداً عندما يكن كلا الطرفين من الأحزاب السياسية أنقسامهم السياسي يوضح سياساتهم والدفاع عن سياسات معارضتهم ولكن هل نحن حقيقة نقترح في موضوع أو تقرير عن ظلم الطفل هذا لأي عامل اجتماعي أو مسئول سياسي يتحدث عن المشكلة فنحن نعتبر الذي يسيء للأطفال كأننا نمدح فضايله ؟ إذا كان الصحفي يكتب تقريراً في قصة يركز علي الخير والشر هل كلا الطرفين سيجدون المشاركة المتساوية العادلة في طبيعة التقرير البحث عن الحقيقة بالتأكيد تشتمل علي الصحفي الجيد متحدثاً إلي البيدوفایل أو منظمات تدعم البيدوفایلز اذا كان ذلك موجوداً فقط في اكتشاف آراء هؤلاء بعمق معتبراً للمشكلة هل يمكن أن نبدأ لفهمها ولكن لا أعتقد أن أي شخصاً سوف يقترح بأن آراء البيدوفينوا ينبغي أن توضع لتوازن وجهات نظر هؤلاء الذين يدينون للبيدوفينوا فقط لتساعد لتوضيحهم.

الألتزان ليس هو عملية التلاعب بين العناصر الأساسية ، بينما كل التيارات الرئيسية للأحزاب السياسية التي تناقش القضية من وجهة نظر واحدة إما أن تكون ملموسة أو محايدة فقط لتغطي وجهات النظر تلك إذا كان جميع الأحزاب في نقاش عن تفصيلات عن الأرهاب بحيادة بيل حول إعطاء وجهات النظر المختلفة للأحزاب أو حول البحث عن من يعارض بيل ككل من الواضح إن الصحفي يحتاج إلي الفهم الواسع أكثر من النزاهة أو الحيادية ، لكي يكون منصفاً عند القراء ولكل من يشمله النقاش الأنصاف، الامانة ، والعدالة جميعها مطلوبة ، لأنها المفاهيم الوحيدة التي تسمح للصحفي أن يتطلع إلي إعلي درجات المثالية أكثر من الموضوعية

أو حتي الحيادية ، ربما تكون مطلوبة لتخطو خارج المجتمع الذي تعيش فيه إذا كان ذلك ممكناً للصحفي فهل أي شخص سيكون مستمتعاً حال سماعه أو قراءته تقاريره أو تقاريرها .

الأنارة

لتجنب الأنارة غالباً ما يعطي السبب للأقتناع بالحقيقة أو الموضوعية في كتابة التقرير كما علمنا مسبقاً أن الثروة الأخبائية هي قليلة جزئياً عن المواد التي تباع الأخبار، الإعلام لأشخاص يبحثون عن المعلومة ، متابعة لذلك نريد أن تدلك لماذا الصحفي لا بأس بالمعلومات الحقيقية عن الحدث للقارئ ويتعد عن الأحساس هنالك القليل من الأنارة في قصص عادية معينه من النوع الذي يكون دائماً تملأ عموماً على أساس أنها دقيقة (ومع هذه المحدودية يمكن أن توضح بربطها آخر فترة زمنية والتوضيح للمطابقة (معيار أساسي للحكم علي الأخبار) إذا كانت المعلومات من السهل الحصول عليها لو أن التفصيل والمصادر موثوق بها.

إذ أن هنالك فرصة ضئيلة لتصحيح القصة مثيرة والصحفيون بإمكانهم تزويد القراء بكل المعلومات المطلوبة دون أن يخطو خارج الثروة الدقيقة للمعلومات التي من السهل أن تتوفر لهم علي أي حال مع القصة الكبرى الأشياء مختلفة والتغيرات الكبرى التي تعطي الناس قدراً معقولاً من القلق عن أمنهم، ترفع الرغبة من أجل المعلومة قد يأخذ الناس أكبر قدر من المعلومات تماماً كما أن المخرجات الأخبائية التي تعطي لهم وسوف تجلب القصة الكبرى رغبة قوية للأخبار والمعلومات ويمكن لمتطلبات المستهلك أو القارئ العادي أن ترتفع بالإضافة فإن القراء يمكن أيضاً أن يقصوا في القصة والناس الذين ليس من عادتهم شراء الصحف فجأة يبدأوا في شرائها من أجل معرفة المزيد.

إذا كانت مصادر الأخبار الرسمية تجد قادرة للتزويد بالمعلومات الكافية لأرضاء المستهلك أو القارئ إذا ليست هنالك طريقة للصحف إن تشملها حرب تداول مغرقة فهي تسير علي ترك هذا فقد منهم من الاستفادة القصوي من قدرتها علي التقاط المستهلكين إن الناس جاهزون كي يدفعوا من أجل المعلومة إذا كانت تحويها الصحف أم لا. الصحف الأخبائية لربما تحمل قصصاً مشكوك فيها ، من مصادر غير رسمية مع العلم أن المعلومات مصدرها غير جيد من أجل التزويد بنسخ كافية لأجل القراء المتلقين.

إذا كانت المصادر الموثوقة ، السلطات فأن السلطات مثل الشرطة المعينة شكل الشرطة أو غيرها من خدمات الطوارئ غير قادرة أو غير راغبة في إعطاء المعلومات ، وهذا ليس عذراً لمكتب الأخبار والعزم على امتلاك طبعة خاصة ، ومن المرجح أن يقبل.

سوف يلزم المراسلون الصحفيون في استخدام مصادر أقل موثوقية (شهود يدعمون في إعطاء دليل ربما يكون أقل مصداقية . حيث أن هناك غياب معلومات موثوق بها. والشائعات سرعان ما تتطور مما يجعلها ضمن الورقة وتشمل الحالات الكلاسيكية فالتقرير عن موت الأسيرة ديانا الأولية قد زعمت أن سرعة سيارتها تعطلت في ١٢٠ ميلاً / الساعة (الدلي ميل ١٩٧/٩/٢ الصفحة ٩) وهذا غير صحيح تماماً وفقاً لتقارير الشرطة لاحقاً وأيضاً تتحدي المنطق ، كما أنه المستحيل الإسراع في منطقة مدينة حتى على الطريق السريع

فمن الممكن أن هذا الخطأ حمل للمراسل متناسين أن السرعة في فرنسا ستقاس بالكيلو متر في الساعة ١٢٠/ساعة أقرب أن تكون سرعة الشرطة التي ذكرت في نهاية المطاف.

يحدث هذا في كثير من الأحيان بصورة أقل في مجال البث كما أنه عموماً يطول ثابت في نشرات الأخبار وهذا يقلل من فرصة استخدام مواد إضافية ومع ذلك فإن قصة مثل تفجيرات ٧/يوليو وهجمات ١١/سبتمبر ووفاة الأميرة ديانا أميرة ويلز حتى تلك يمكن أن تتغير. وتم تمديد نشرات لتغطية الهجمات الإرهابية في لندن والهجمات على برج مركز التجارة في حين تلقي وفاة الأميرة وجنازتها تغطية واسعة النطاق من المذيعين والصحف الإعلامية حتى عندما لم يوجد الكثير لإضافته.

دراسة حالة ٥ - ١ جنازة الأميرة ديانا أميرة ويلز :

وفاة الأميرة ديانا أميرة ويلز في أغسطس لعام ١٩٩٧م قد صدم العالم وتلقت جنازتها تغطية واسعة النطاق من كل الصحف والإذاعات واستمرت التغطية حتى عندما بدأ أن لاشيء أكثر لإضافته. بقاء المأتم يوم السبت في السادس من سبتمبر وقد شعر المذيعين بأنها ملزمة لبثها جميعاً بعد ظهر اليوم حيث انتهت الجنازة بعد فترة طويلة .

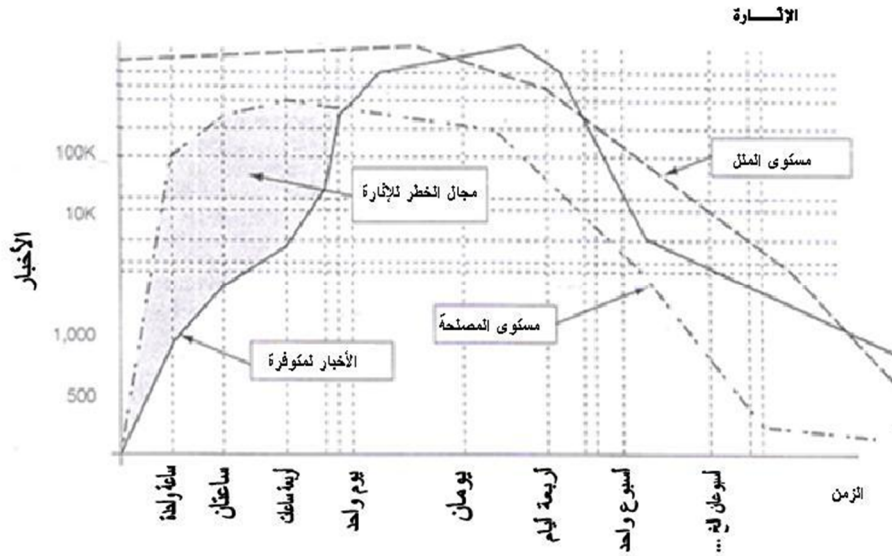
واجبارهم لعرض متكرر لمواد مختارة من الجنازة . ولقطات من الموكب الجنائزي على الطريق السريع ، ومقابلات مطولة مع مختلف النقاد لاشيء من هذا القبيل أضاف إي معلومات ، حتى الآن شعر المذيعين أنه من الضروري الاستمرار وشعر المشاهدون أنها ملزمة للبقاء مع التغطية ويوم الاثنين التالي كانت الصحف مليئة بالصور والتقارير عن الجنازة بدلاً عن مشاهدة الأرقام الحية الضخمة في يوم السبت وتغطية واسعة من صحف يوم الأحد وبدأ ان الناس كانوا على استعداد لآخذ أكبر قدر من المعلومات التي يمكن أن تحصل حول هذه القصة المهمة .

وبعض الصحف التي تقوم بتغطية قصص كبيرة وغير قادرة على توفير ما يكفي من المعلومات لتلبية حاجة القراء حيث يجد القراء أن المعلومات الإضافية يمكن أن تبني على الجزء العلوي لحادثة زائفة نسبياً ، وتصاغ القصة بأكملها عن طريق الإحساس وتكون مبنية على الشائعات ويوضح الشكل رقم (٥ - ١) كيف لم تتحقق من المعلومات المطلوبة للقراء وأنها مقنعة من خلال الإحساس ، والشائعات والخيال.

فمن المستحيل أن تعطي قياسات حقيقية لمثل هذا التوضيح لذلك هذا مجرد محاولة للشرح بوضوح لما يحدث في مثل هذه الحالات.

عندما يتجاوز مستوى مصلحة الجماعة المستهدفة من القراء الأخبار المتوفرة ، ثم يتم إنشاء منطقة الحظر للإثارة وملئت بالقصص التي صممت لها لمناسبة شهية هذه الفئة المستهدفة للحصول على المعلومات حول موضوع محدد.

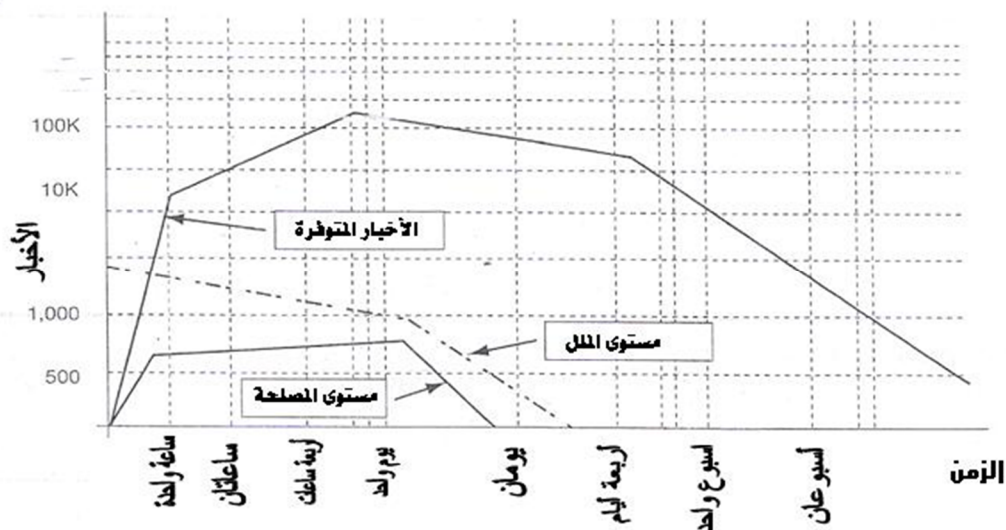
الإثارة



الشكل ٥ - ١ ملاحقة المعلومات في قصة كبيرة من الاهتمامات الرئيسية للمجموعة المستهدفة.

بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإخباري ذو القيمة مع القصة فإن المعلومات المتوفرة تفوق بكثير مستوى مصلحة المجموعة المستهدفة (الشكل ٥ - ٢) وفي هذه الحالة فإن القرار الوحيد للمحرر هو هل المعلومات التي يمكن تهمل بالنسبة للقصة لضمان أن المعلومات التي تقدم للقارئ تتناسب تماماً المعلومات المطلوبة . ليس هناك مجال خطر للإثارة مع هذا النوع من القصة .

لأنه حتى مجموعة القراء المستهدفين بأحكام ليس جميعهم يريد بالضبط نفس المعلومات في القصة فهناك حاجة إلى بعض المعلومات الزائدة لضمان أن المحور أو في جميع متطلبات القراء هذا السبب في طلب المعلومات.



(الشكل ٥-٢) متابعة المعلومات في قصة لها أهمية ثانوية للمجموعة المستهدفة ، وبداية الملل (هي النقطة التي جعلت جميع القراء يتحولون لقراءة شيء آخر) هناك بعض من المسافة بعيدة في الأرقام ١ ، ٥ و ٢ ، ٥.

الحاجة إلى المعلومات الزائدة ربما قد يعني توفير ما يصل إلى مائة بالمائة ١٠٠% لمزيد من المعلومات أكثر من أن تتطلب شخص واحد لتغطية الاختلافات الشخصية بين المستهلكين. من وجهة النظر الاخلاقية ، أن مجال المشكلة الأساسية حيث يتجاوز مستوى الفائدة وبداية الملل للأخبار المتاحة المستهلكون يسعون لمزيد من المعلومات ، وبدلاً من المخاطرة بهم نقلها صحيفة أخرى . ويمكن للصحفي أن يكون قد اختبر في محاولة لملء فراغ (المظلة في الشكل ٥ - ١) كما هو موضح ، فهذا هو المجال لأي مستوى إثارة وهي المكان الذي يوجد فيه اشتباك بين الصحافة كخدمة اجتماعية ووسائل الإعلام بوصفها مؤسسة تجارية كونها أكثر نشاطاً.

ينبغي علينا أن ندرك أن الصحفيين ليس هم الوحيدين الذين لديهم حاجة للحصول على إخراج قصة. فالإبلاغ المبكر عن قصص مهمة يعني أن المصادر المحلية ليس لديهم تفاصيل كاملة أو ربما أنها مضللة أو انهم يريدون أن يصوروا أنفسهم في ضوء جديد ، مع العلم أن الأخطاء مفتعلة حول الذي يريدون إخفاءه مصادر الشرطة في مليزيرة أدى بصحيفة الصن لمتابعة قصة عن جماهير ليفربول التي كانت خاطئة تماماً ولا تزال الأضرار تداول صحيفة الصن عن ليفربول لمدة ستة عشر عاماً وقد حاولت الصن باعتذار آخر كسابقة في عام ٢٠٠٥م وقتل متينيزيس في محطة لمترو الانفاق في عام ٢٠٠٥م وكانت حالة أخرى حيث أن القصة رويت في البداية عن طريق الشرطة فكانت تتعارض تماماً مع القصة كشفت أخيراً عن طريقة سلسلة للتحقيقات.

ضبط الحقيقة

على الرغم من المستهلكين يطالبون بالدقة كما أننا أوليناها اهتمامنا بالفعل ولا يمكن إلا أن نقدم عرضاً صادقاً من المعلومات التي جمعوها للتحقق منها قدر المستطاع جنباً إلى جنب مع مصادرها ، وتذكر دائماً أن الصحفي سيكون له مصلحة مهنية لاعطاء أكبر قدر من المعلومات الدقيقة بقدر الامكان ويعوض هذا الانقسام الصحفيون للمشكلة عندما يتعلق الأمر مع مدونات قواعد السلوك ينبغي علينا وضع قانون عالمي عن الدقة ، واحد إما أن يكون ملئاً بالمحاذير والعبارات المؤهلة التي بالكاد تصبح لا قيمة لها ، أم ينبغي علينا وضع قانون ونحن نعرف أنهم لا يستطيعون اتباعه ؟ كلا من نقابة الصحفيين والمجلس المركزي الفلسطيني لاختيار البنود السابقة وانتاج قانون للدقة ملئاً بالمحاذير كسعيها لضمان المعلومات فانه او انها تنشر من العدل والدقة لنقابة الصحفيين والمجلس المركزي الفلسطيني مع المداومة على الحرص بعدم نشر مادة غير دقيقة أو مضللة أو مشوهه من بين اثنين فأنتى أفضل التركيز الإيجابي على الرغم من هذا فإنه فيما يتعلق بالضرورة والتأهيل فإن كوم واضح جداً بالنسبة للصحفيين والالتزام بالدقة والنزاهة وال بي بي سي تماماً كما هو واضح التزام وتعهد ال

بي بي سي للدقة هي نواة قيمة الافتتاحية أو كلمة العدد وهي اساس لسمعتنا الحياد يكمن في جسم التزام هيئة الإذاعة البريطانية لجمهورها .

(<http://www.bbc.co.uk/guidelines/editorialguidelines/educationalguidelines/edguide/Impariparity/cacces56ed1417/06>).

هذا النهج يعني أن البث التلفزيوني في كثير من الأحيان حجب المعلومات لأنهم غير قادرين على ضمان دقتها، فعندما يتم بثها أخيراً، فإنه غالباً ما يتم الإبلاغ عن الصحف التي أفادت أن مثل ما حدث وهذا يسمح للبرامج التلفزيونية بالحفاظ على الدقة دون ضمان القصة الحقيقية وهذا يعتبر سلاح ذو حدين بالنسبة للتلفزيون وهذا يعني أن التقارير المعتمدة ولكنه أيضاً يعني أن تلك القصص التي فقدت أن تكون على درجة عالية من الدقة أكثر من الصحف.

من المثير للاهتمام أن الارشادات التحريرية الجديدة لهيئة الإذاعة البريطانية يبدو أنها حظيت بكثير من الاهتمام في الحيادية ، ويبدو أن التعامل مع الدقة والحقيقة معاً كوسيلة لضمان الحياد بدلاً عن الولاء المباشر للمشاهدين أو المستمعين.

تكمن النزاهة في محور الالتزام لهيئة الإذاعة البريطانية لجمهورها . وينطبق ذلك في جميع خدماتنا ومخرجاتنا أي كان شكلها . من نشرات الأخبار الإذاعية عبر مواقعنا على شبكة الانترنت للمجلات التجارية لدينا وتضمن الالتزام الذي يعكس التنوع في الرأي (<http://www.bbc.co.uk/guidelines/editorialguidelines/edguide/Impariparity/accessed14/7106>)

يذكر المنتجين عن المسائل كالتمييز بين المصادر الأولية والثانوية ، محزين من مخاطر استخدام مصادر لصفحات صحف أو مجموعة كتب قد تكون قديمة والفرق بين الدقة الميكانيكية واعتبارا لحقيقة أوسع . يشير أيضاً المنتجين أنه من الممارسات الجيدة ليس بعدم ترشيح قصة من وكالة الأنباء ما لم يكن اثباتها من قبل مراسل ال بي بي سي أو وكالة أخرى. وايضاً ان هيئة الإذاعة البريطانية تدرك جيداً أهمية تسمية المصادر حتى يتمكن المشاهدون من تشكيل حكمهم عن الأدلة .

فأعادة التشكيل يمكن أن يكون وسيلة جيدة للتلفزيون لتوضيح ما حدث ولكن المبادئ التوجيهية تعطي التحذير المناسب حول كيفية التعامل مع هذه الأحداث.

فأعادة التشكيل ينبغي أن تكون محددة بوضوح حتى لا يتم تضليل أحد وينبغي أن تستخدم نفس المعايير من قبل كل من الأوراق والمذيعين. عند استخدام النماذج لتنظيم الأحداث ، أو عندما يستخدم فيلم مكتبي أو صور أو رسومات الحاسوب . حيث يتم تعليق مع صياغة مثل "الزوجان في أوقات سعيدة" الزوجان في عطلة وقت سابق من هذا العام ، يلعب الممثلون دور أفراد العصابة ، محاكاة الكمبيوتر للهجوم بعيداً عن سلب جزء انتقاصه من الحدث وإضافة حس المصادقية والمسؤولية دون أن تفقد الشعور بالدراما.

قد تكون المبادئ التوجيهية لهيئة الإذاعة البريطانية شاملة . لكنها قد تكون من قانون عالمي أو الوسطية وغالباً ما ينظر لهيئة الإذاعة البريطانية كمؤثر بها ولكنها مملّة قليلاً .

الجزء الجيد من هذا عدم مقدرتها على بث المعلومات التي من المرجح أن تكون دقيقة ولكن هذا الذي لا يمكن اثباته.

هذا لا يعني أن لدى أي أجابات من لدني ينبغي على الصحفي أخذ كل الحيطة والحذر لمحاولة ضمان المعلومات التي يوفرها أقرب / يوفرها للقراء إما صادقة بقدر الإمكان فهي أقرب بما يمكنني الحصول عليها .
تسمع الصياغة للأخطاء ولكن يؤكد المصادقية. في نواحي كثيرة هذا أفضل بكثير من مجرد التمسك من دقة يطالب بها بواسطة رموز أخرى.

أن تقبل تلك الحقيقة هو الهدف الأكثر أهمية . لو أن الصحفيين يتصرفون بنزاهة وشرف في محاولة الإعلان عن الحقيقة ، ومن ثم لا ينبغي الاعتراض على القبول في بعض الأحيان خطأ بريئاً في هذا الظرف طباعة التصحيح هو الشيء الصحيح بالنسبة للصحفي الجيد للقيام به .

تصحيات وحق الرد

يستخدم التصحيح لتعديل حقيقة غير صحيحة أو انطباعاً سيئاً ربما قد شوهه بطريقة أخرى كالحقيقة الكاملة التي كان يهدف الصحفي لتزويد القراء بها .

وأنها ليس ما يماثل كحق للرد فالمراسل ينبغي عليه أن يكون دائماً على استعداد لطباعة التصحيح.
وربما اعتذار عندما يكون يقترب خطأ أو إخفاق صغير في معايير في الصدق وتوقعات القراء إذا كان هناك شخص ضعيف بما يكفي في ان يرتكب خطأ فعليه ان يكون كبيراً بما يكفي للاعتذار كما بدر منهم .
فكلا من نقابة الصحفيين والمجلس المركزي الفلسطيني قد قبل بهذا وكلاهما لديهم شروط التي تدعو المحررين والصحفيين لنشر تصحيح أخطاء المهمة على الفور مع الاهتمام بالواجبات الناجمة عنها. وتعتبر هيئة الإذاعة البريطانية أنه من المهم الاعتراف بالأخطاء. وينبغي علينا أن نفر عادة بالأخطاء الواقعية الجادة وتصحيح إساءة الفهم بسرعة وبشكل واضح عدم الدقة ربما يؤدي للشكوى من الظلم، الوسيلة الفعالة لتصحيح الخطأ مثل قول ما هو خطأ كما وضعه صحيحاً تماماً .

(<http://www.bbc.co.uk/guidelines/leditorialguidelines/ledguidelines/impairality/accuracy/correcting.mista.shtml> accessed)

أبدت لجنة شكاوي الصحافة ضد الصحيفة التي رفضت طباعة التصحيح في واقع الأمر . حمل بريد بيرتون قصة عن اصدام عربة تجرها الحصين مع سيارة حيث اشتكى صاحب العربة بأن عرخته في ذلك الوقت كانت ثابتة وكانت تلك القصة بالتالي مضللة قبلت الصحيفة بذلك ولكنها لم تطبع تصحيحاً أو اعتذاراً .

صرح المجلس المركزي الفلسطيني أنه فوجئ أن المحرر لم يحل مثل هذه المسائل البسيطة علي الرغم من ان الصحيفة أعطيت معلومات خاطئة من قبل طرق ثالث البند (١) من القانون بنص بوضوح أن عدم الدقة المهمة التي تم الاعتراف بها مرة واحدة حيث يجب أن ننصح فوراً مع الاهتمام الواجب.

امتثل المحرر للفشل لهذا الطلب ونتيجة لحذف القانون:

(<http://www.pcc.org.uk/alyudtediccaated.html?artical=Mzk4MAaA==accessed141706>)

ينتج حق الرد للناس الذين يعتقدون أن الانطباع غير الدقيق الذي أعطى عنها في مقال صحيح يسعى للاستجابة لوضع الأشياء في نصابها الصحيح. العديد من مدونات قواعد السلوك تحتوي على حق الرد وكذلك الالتزام بطباعة التصحيحات . حقيقة أن حق الرد موجود في العديد من البلدان في إطار النظام الأساسي ويعمل نسبياً غير مثير للجدل حيث يقترح أنه لا ينبغي أن تكون مشكلة للصحفي في طباعة رداً من الناس الذين يشعرون أنهم أو أفكارهم لم تعرض بمصادقية قدرًا ما كان ممكناً مرة أخرى فإن نقابة الصحفيين والمجلس المركزي الفلسطيني توافق على هذه المسألة واقتراح حق الرد ينبغي أن يعرض وهي تختلف قليلاً عما ينبغي أن يقدم والسبب في ذلك أن المجلس المركزي الفلسطيني فقط تقديم الردود على عدم الدقة.

البند (٢) من قانونها يقول يجب إعطاء فرصة عادلة للرد على عدم الدقة عندما دعا بصورة معقولة ل
(http://www.pcc.org.uk/alyudtediccaated.html.accessed14/7106) تدعو نقابة الصحفيين إلى حق الرد على انتقادات الناس سواء كان أو لم يكن هناك أي أخطاء ، شريطة أن المسألة ذات أهمية كافية.

غالبية الشكاوي للمجلس المركزي الفلسطيني تكون عن الدقة (٥٩.٤%) خلال الفترة ١٩٩١م - ٢٠٠٥م و ٦٧.٤% في عام ٢٠٠٥م ولكن هنالك نسبة صغيرة في الحق على الرد (٣٠٢ من ١٩٩١م - ٢٠٠٥م) .

يتم حل معظم هذه الشكاوي مع رئيس التحرير والقليل منها الفصل فيه بالطبع هذا هو ما ينبغي أن يكون عدد محدد الصحف يقومون بتصحيح الأخطاء بسرعة أن المسألة قد تم لفت نظرهم إليها ، وخاصة إذا تم لفت نظرهم من قبل المجلس الفلسطيني بورقة مدروسة غير ان المفاجأة الوحيدة فالغالبية لا يتم تصحيحها من أول شكوى.

معالجة الصور

هذا هو امتداد لم يتم تقريره بصدق إذا تم التقاط صورة ومن ثم التلاعب جسدياً أو الكترونياً لظهور شيء مختلف ، في هذه الحالة لا تسبق المستهلك انطباعاً صادقاً للأحداث وزوجان على سبيل المثال توضح مدى الضرر الذي لحق بمصادقية وسائل الإعلام عن طريق التلاعب بالصور وحملت صفحات صحيفة "الصن" الأولى قصة عن الراهب الذي وقع في الحب مع امرأة وطلب منه التخلي عن دعوته والصورة التي تم الحصول عليها تظهر الراهب بملابسه العادية يمشى بجانب امرأة ولكن هناك مسافة تفصل بينهما اعترفت الورقة في عام ١٩٩٣م أن الصورة تم التلاعب بها لكن يتم تغيير ملابسه من تلك العادة للراهب والانطباع الذي أعطته الصورة من الصفحات الأولى التي تم التلاعب بها بذكاء ثم اكتشفها حيث كانت مختلفة تماماً عن الواقع . اعترفت صحيفة ("الصن") في بيان رسمي بات ما فرضه عادة الراهب واصحة للقراء أن أحداث القصة تدور حول الراهب .

وفي مثال آخر سئ السمعة وكان نائب رئيس حزب العمال جون بريسكون الذي كانت له بلدة البيرة استبدلت محلها الشمبانيا في صورة استخدمت من قبل صحيفة (بيلي إكسبريس).

أيضاً فإن التلفزيون قادر على إعطاء انطباعاً خاطئاً للتلاعب الإلكتروني أيضاً حيث يتم بواسطة الحاسوب أو بواسطة التحرير يمكن أن يغير أو يبدل فهم وإدراك المشاهدين تماماً للحدث.

إبان أحداث إضراب عمال المناجم في بريطانيا عام ١٩٨٤م وفي معركة سياسية حاسمة بين حكومة مارغريت تاتشر وعمال المناجم ، كان الرأي العام حيث يرى عمال المناجم أنهم يقومون بوظيفة هامة وكان ينظر لهم تبعاظف من قبل الناس العاديين ، كما كانت تحظى بدعم من قبل النقابيين الآخرين ولكن إذا كان يمكن أن يتبين أن المهاجمين غير معقولين أو عنيفين .

فان التعاطف الشعبي سرعان ما ينحسر بعيداً . عدة معارك كبرى بين عمال المناجم والشرطة أضرت بحالة عمال المناجم بصورة سيئة . عرضت التغطية التلفزيونية باستمرار الهجمات على عمال المناجم كما تحدثت أولاً بأول حيث أعقبت الشرطة رداً دفاعياً .

ومع ذلك حيث فان عدد من عمال المناجم يدعون أن هذا فان عدد من عمال المناجم يدعون أن هذا كان تشويهاً حيث يقولون أن الشرطة دائمة الهجوم فأولاً محاولة لإثارة رد فعل عنيف. فهل شركات التلفزيون أياً كان السبب تشويه الواقع عن طريق تحرير الشريط لعرض الحقيقة كما تحدثت كما أدعت الحكومة بدلاً من اظهار الحقيقة كما يراها عمال المناجم ، فمن المحتمل الآن العثور شاهد غير متحيز وهذا يعتبر مستحيلاً حقاً ليقدم لنا إجابة شافية ولكن يظهر هذا مثلاً بسيطاً كم هو سهل لتشويه الصورة لتقديم حقيقة جديدة.

معالجة الصور الرقمية أيضاً تسمح للتلفزيون بخلق الصور التي يستحيل تمييزها عن الصور الحقيقية ، العدد من الأفلام الروائية والعروض التجارية تستخدم هذه التقنيات لتوفر لنا القصص الخيالية والحقائق المنظمة التي من المستحيل التمييز بينها و الحقيقة فقد حذرت المبادئ التوجيهية للتحرير لهيئة الإذاعة البريطانية يجب ألا يضلل المشاهدين في الاعتقاد بأنهم يرون شيئاً وهو الحقيقية بينما هو واقع الأمر أنها من صنع فنان الرسوم البيانية.

القانون السويدي لقواعد السلوك لديه بند صارم في معالجة الصور . فعمل المونتاج هو إعادة التتقيح باستخدام الطريقة الالكترونية ، أو شرح صياغة الصورة حيث لا ينبغي أن تؤدي مثل هذه الطريقة كتضليل أو خداع القارئ.

على الدوام فإن الدولة على مقربة من الصورة ، كان تغييرها من قبل المونتاج أو التتقيح وهذا أيضاً يتم تطبيقه هذه المواد عند تقديمها. (قانون الصحافة السويدي لعام ١٩٩٥م) وقد وافقت عليه نقابة الصحفيين في مؤتمر عام ١٩٩٦م النضال من أجل اتفاقية في جميع أنحاء العالم لوضع علامات على الصور التي تم التلاعب بها رقمياً في مؤتمرها في عام ١٩٩٨م قرر الاتحاد لتغيير شرطاً في قواعد السلوك للتحريم و بالتحديد ممارسة التلاعب الرقمي.

لا يجوز لأي صحفي بأن يتسبب وهو على علم أو يسمح بنشر أو بث صور تم التلاعب بها ما لم يتم بوضوح أن هذه الصورة مصنفة كما هي.

لا يشمل التلاعب التهرب العادي ، الحديق ، موازنة اللون ، الإستطلاع ، تعديل التباين ، القص ، الإخفاء الواضح لأسباب قانونية أو أمنية قانون السلوك لنقابة الصحفيين لعام ١٩٩٨م.

الحياذ والتحييز

الحياذ والتحييز هما الفجوة الكبيرة بقدر ما يتم الإهتمام بهما من قبل الصحافة والتلفزيون ، حيث لا تراها الصحف المعينة أنها جزء منها. بإختصار أن تكون محايدة في حين أنها منطقة أخلاقية هامة للبث. لقد أستعملت المؤشر من المبادي التوجيهية لهيئة الإذاعة البريطانية ولكن الحياذ هو في محور هيئة الإذاعة البريطانية. كل من التاريخ والقانون هو المضى قدماً إلى التأكد من أن الحياذ هو الزاوية الرئيسية للواقع البريطاني لكوم وهيئة الإذاعة البريطانية.

وهذا يعني أن البث من واجبة أن يكون عادلاً لجميع الأطراف في الجدل. وقد يشمل هذا على أكثر من طرفين. في الجدل. فمن الممكن تماماً أن القضية المثيرة للجدل لها أربع أو خمس مسارات رئيسية مع مسارات مختلفة من دعم المعارضين والمؤيدين كل في ذات الوقت.

يجب على منتجي التلفزيون ضمان ليس فقط أن يحصل المعارضين على زمن بث متساوي ولكن أيضاً تلك المسارات الرئيسية للنقاش أن تحصل على سماع عادل . فالمسائل السياسية حساسة بشكل خاص ولكن مرة أخرى . فهي مجرد إعطاء كل طرفين أساسين زمن متساو. قد لا يكون كافياً فعلى سبيل المثال فالمناقشات على البيئة قد تشمل المناقشات على البيئة وقد تشمل الحزب الأخضر فضلاً عن الأحزاب الرئيسية الثلاثة .

ربما قد تشمل المناقشات الأوروبية حزب الاستفتاء فينبغي علي المصالح المتخصصة أن تحصل على حجج ووجهات نظر جديدة في النقاش ، وعلى سبيل المثال كانت كل الأحزاب الرئيسية الثلاثة لصالح البقاء في أوربا في عام ٢٠٠٥م ، للحصول على وجهات نظر من الحزب الذي يرغب في أن ينسحب (أو على الأقل أنه يكون مستعداً للانسحاب ضمناً) لابد للمرء أن يتحدث لحزب الاستقلال البريطاني ال منذ أن هذا الحزب ليس لديه وجهات نظر سياسية في مناطق أخرى وليس لديه نواب وانه لا يسأل عن الإقتصاد.

فمن ناحية أخرى فإن الصحف تقريباً منحازة وليس لها إلترام قانون لتقديم الأخبار بنزاهة. وأنهم يفعلون ، وعلى ذلك لديهم إلترام لقول الحقيقة وهذا ينبغي أن يحد من الكمية المنحرفة الممكنة. بالرغم من أن ليس هنالك إلترام على الصحافة لتقديم جميع أطراف الحجة ، بينما البعض أفضل من غيرها في تقديم مجموعة من وجهات النظر. وعدد قليل جداً يقدم كل الحقائق طوال الوقت فمن الضروري قراءة عدد من الصحف والإستماع إلى الأخبار إذا كان المرء يريد الحصول على وجهة نظر متوازنة للانباء .

التعليق

هذا القسم الفرعي للحياذ أنه يختلف قليلا في ذلك التعليق في وسائل الاعلام وهو العملة الموحدة سواء انها تراجع فيلما أو كتاباً . واصفاً أداء فريق رياضي أو لاعب أو تحليل الافكار السياسية والصحافة في جميع وسائل الاعلام فانها تعلق حول الاشياء وتعرض وجهات نظرها للقراء. ليس هناك شي خطأ مع

مقدمي التعليقات في وسائل الاعلام شريطة ان كل شخص يكون مدركاً تماماً ان تلك الاراء هي وجه نظر الكاتب او المذيع ولا ينبغي أخذ علي انها حقيقة .

العديد من الصحف والمحطات الاذاعية والقنوات التلفزيونية تعتمد علي الكتاب المتعنتين أو مقدمي البرامج في اغضاب أو رفع معنويات قراءهم أو مستمعيهم. في الواقع فان نشر خبر قوي ومثير للجدل من دون الحاجة الي تقديم دعم فردي للحقيقة هو مهد تاريخي للصحافة الحديثة والتي انطلقت في منتصف العمر ساحرة من المهد من التحزب السياسي في النهاية الا اذا تم خلط التعليق مع التقارير الواقعية في محاولة التضليل والتتويه فينبغي علي الصحفي ان يتوخي الحذر. ومرة اخري فان الصدق قد يتضرر اذا عرض للمستهلك من خلال سلسلة من الاراء تحت ستار الحقيقة.هيئة الاذاعة البريطانية والمذيعين الاخرين لديهم الزام قانوني ليكونوا نزيهين وهذا يؤدي الي تفاقم المشاكل مع معلقى البرامج يقول مراسل ال بي . سي محرر المبادئ التوجيهية ان مثل تلك البرامج تشملها التزامات خاصة. ويجب ان تكون هناك اشارة لممثل تلك البرامج المقدمة للجمهور كما يجب كم يجب علي المحررين ضمان تعليق لا تحريف فيه لوجهات النظر المعارضة. تخرج المبادئ التوجيهية فقد يكون من المناسب للمقدمين والمراسلين المداومين لتقديم وجه نظر شخصية في مثل هذه البرامج.أن تطبيق قانون المجلس المركزي الفلسطيني له شرط في التعليق بينما الصحف حرة في ان تكون مناصرة ينبغي عليها ان تتميز وبوضوح بين التعليق التخمين والحقيقة يدعو فان نقابة الصحفيين اعضاء الدفاع من مبدأ حرية الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى فيما يتعلق بالتعليق والنقد وتجنب التعبير عن التعليق والتخمين علي أساس انه حقيقة يدعو قانون افكوم للاخبار بان تكون محايدة،فقط واللتي لديها مكان ما في هذا القسم بالرغم من ان التحيز ليس هو نفسه كما التعليق.

الفصل السادس

الخصوصية والتطفل

يناقش هذا الفصل :

- حق الخصوصية في حياتنا الشخصية.
- المشاكل الاخلاقية لاقتحام الخصوصية الشخصية.
- تطوير الخصوصية كمسألة ذات اهتمام عام.
- الخصوصية هي واحدة من المجالات الاكثر أثارة للجدل من الاخلاقيات المهنية وكان العديد من المناقشات الاخلاقية الكبيرة في السنوات الخمسين الماضية التي كانت عن التدخل في الخصوصية عن طريق الصحفيين التي عليهم معالجتها. كان هناك نمو ثابت في الرغبة من اجل الخصوصية منذ الحرب العالمية الثانية التي تقابلها زيادة في الرغبة لمعرفة المزيد عن المشاهير الذين اصبحوا جزءاً اساسياً للعديد من حياتنا.

ما هي الخصوصية

إن المجتمع الذي يتيح للأفراد اختبار الطريقة في كيفية إدارة حياتهم هي واحدة من اللاتي تعترف بخيار الخصوصية (قسم اللورد جالسيلو ١٩٩٣م: ٩)

غزو الخصوصية هي القضية الاخلاقية الصحفية التي ربما شغلت معظم اهتمامات الجمهور، فمن المؤكد ان القضية والتي شغلت معظم المناقشات الرئيسية في الصحافة في السنوات العشرين الماضية تم الاعتراف بالخصوصية من قبل علماء النفس كحاجة من احتياجات الانسان الاساسية. وانها جملة قوية مثل الجنس والجوع والعطش، جميعاً نحتاج للخصوصية ونحن بحاجة للسيطرة علي المعلومات المتدفقة عن خصوصيتنا نفسها. وكثيراً ما يقال ان تلك المعلومات هي القوي ولكن كما انها هي مجرد حقيقة فان التحكم في المعلومات هي القوة. هناك بعض المفاهيم الاخرى التي تحتاج الي اخدها بعين الاعتبار عند النظر الي الخصوصية. فهي ذات صلة واحياناً قد تشوش. فان معظم الحالات الخاصة هي سرية. وجمعينا لدية مجالات نريد الحفاظ عليها بصورة خاصة، ولكن ليس جمعينا يري تلك علي انها سرية. السرية تعني حفظ المعلومات أي فرد او علي الاقل من الجميع ولكن المجموعة الصغيرة التي تم اختيارها، بعض الجهود التي بذلت لضمان ان تظل المعلومات بصورة سرية. فالشئ الخصوصي هو خطورة. تلك المعلومات التي من الضروري أننا لا نريد الاخرين معرفتها ولكنها ليست سرّاً. ففي كثيراً من الاحيان فأن هذا المستوي من المعلومات لن يلحق الضرراً أو الاذي بشخص حيث ينبغي ان تصل للمجال العام، ولكننا قد نفضل أنه لا ينبغي. ولانه سوف يعطي الاخرين مزيداً من المعلومات عننا، وبالتالي فان المزيد من السلطة فوق رؤسنا من الذي (نود تفضيلة). فعلي سبيل المثال اختباري للموسيقى او الطعام ليس سرّاً فاذا وصلت الي المجال العام لا ينبغي علي ان اكون منزعاً جداً

فربما تتفاجأ. ولكن ليس منزعاً ومع ذلك ربما سوف أفضل أن ذلك لم يحدث كما أنه سوف يعطي الغرباء قدراً كبيراً من الشعور بالحميمية مما كنت أفضل.

وهذا يقودنا للمفاهيم ذات الصلة بالحميمية. فالحميمية هي مشاركة المعلومات الخاصة مع شخص ما تثق به أو محاولة شخص ما مع الذين كان يحاول تطوير علاقة معهم. هذه الحميمية، هي مشاركة المعلومات الخاصة التي تستخدم لبناء العلاقات. في مستوي التصادق فإننا لانود أن نشارك المعلومات الخاصة في الطريق. فإن الاصدقاء سوف يعرفون قدراً كبيراً أكثر. ويوجد عدد من النظريات حول الخصوصية والمفاهيم ذات الصلة. حيث يجب علينا دراستها.

أرجد (١٩٩٨ - ٨٣) ان الخصوصية لديها ما تفعله لحفظ المعلومات الشخصية غير العامة أو التي لم يكشف عنها، وبمضي في الشرح أن بعض أنواع المعلومات ربما تعتبر خاصة من قبل البعض ولكن ليس غيرها. وهذه سرعان ما يتم إثباتها. أسأل أي صديق ليعطيك بعض المعلومات الخاصة سوف تجد أن فئة أو نوعية من المعلومات التي أعطيت متنوعة جداً. ربما يكون أحد أصدقائي سعيداً لتبادل وزنها وربما الآخر لا. عوضاً عن ذلك سوف تختار أن تدعك أن تعرف ؟ وصديق آخر ربما يكون سعيداً بأن يدعك أن تعرف لونه المفضل، بينما الآخر سوف يقول فقط أنه يحب الجعة. وربما من المعقول أن نفترض التفاصيل الشخصية الخاصة الغربية هي للقاعدة الثقافية. فالسعداء سيكونوا علي استعداد لتبادل المعلومات. المعلومات أكثر اختلافاً هي المعلومات التي تحمل أكثر خصوصية. التوسع في أصل في وجه نظر أرجد حول المعلومات الشخصية قليل ولكن الاسياسيات لاتزال نفسها والخصوصية هي حالة عن عدم وجود معرفة شخصية غير موثقة عن احد مملوك مقابل الآخرين (أصل : ١٩٩٢-٩٢) فانها تؤهل هذا بقولها ان ذلك ينبغي ان يعني الحقائق فأن معظم الافراد في مجتمع ما لا يريدون أن يعرف عن انفسهم علي نطاق اوسع فأن ذلك مؤهل ذو إهتمام كما يشير أن هناك معلومات غير خاصة. ولكن هذه التشويهاات في طبيعة الخصوصية. بالتأكيد إذا قررت بأن المعلومات لا ينبغي أن تكون مشاركة، بغض النظر عن لما تقولة ثقافتني. بالطبع، أنا أكثر عرضة لحفظ المعلومات بصورة خاصة. لو أن ثقافتني ترى انها كفئة من المعلومات التي ينبغي عموماً أن تكون محفوظة بصورة خاصة. تحدث وأكثر عن الخصوصية حيث وجود استخدام أو اساءة للمعلومات الشخصية عن الفرد: وهذه المعلومات الشخصية تكون حقائق، اتصالات أو آراء التي ربما يعتبرها الفرد كحميمية أو حساسة. هذا تطور في النظريات السابقة كما هي الان لا تهتم بالمعلومات نفسها ولكن بأستخدامها من قبل الآخرين (اوكس ٢٣: ١٩٩٥).

يقدم سيلا بورك نظرية أكثر تعقيداً علي الخصوصية هذه لا تركز فقط علي المعلومات التي تحتفظ وسواء كان ذلك في المجال العام أم لا وبالتالي سواء ما إذا كانت خاصة أم لا، لالكنها تعتبر من يسيطر علي الوصول للمعلومات التي تكون محمية من الوصول غير المرغوب فيه من قبل الآخرين...

المطالبات بالخصوصية هي المطالبات بالتحكم لما يأخذ أحد - ولكن بشكل فخم - لتكون واحده من النطاق الشخصي. (بوك ١٩٨٢: ١٠-١١) يعتقد جوديث ناتس أن الخصوصية هي ليس الاعتماد علي المعلومات نفسها، ولكن علي الدافع لحفظ الاشياء بصورة خاصة أو كشفها هذا يأخذ الخصوصية الي ساحة

اوسع، تذكر، بالضرورة نحن لا نتحدث عن أسرار هنا. ولكن معلومات خاصة. فالاسرار هي الاشياء التي لا نريد الاخرين يعرفونها ونحن نمضي بأستفاضة للحفاظ عليهم بصورة سرية ونحن أما أن نشارك المعلومات مع أحد أم لا او علي الاكثر في عدد قليل من الناس الموثوق بهم. موثوق بهم اما لاننا نؤمن بهم، علي ان يكونوا جديرين بالثقة ، او لان لديهم دافع قوي للغاية خاص بهم للحفاظ علي سرية الموضوع.

يعتقد ايس بانه يجب علينا ان نرفض ما سمته او دعتة بالفضل الناتج علي التعريفات للخصوصية او التعريف الذي يحدد الخصوصية لا يجري النظر فيها او يستمع اليها.وهي اعتطت مثالا لشخص ما اغلق في غرفة سيكون لها خصوصية، ولكنها ستكون خصوصية غير مرغوب فيها فانها ستعطي الي النهاية.اذا كانت الخصوصية هي عن التحكم في الوصول اذا فان نفس الشخص لا يوجد لديه خصوصية،لأنها لا تتحكم في الوصول فان شخص اخر لديه المفتاح . كلا التعريفات تلك تسقط تباعا.لان لا احد يخرج بجدية ان هذا هو المقياس الحقيقي للخصوصية او اذا حته.فان البرنامج التلفزيوني (الاخ الاكبر) علي سبيل المثال فانه ليس علي الخصوصية ولكنه عن الوحي.وهي ليست بالشئ نفسة علي الاطلاق.

ترتبط الخصوصية ربما ارتباطاً بالعلاقة الحميمية.والمعلومات التي شارعنا بها فقط مع اولئك الذين نثق بهم ومع من هم نريد ان نبني السندات وقد تحدث فريد عن التعديل من العلاقة الحميمية.

والعلاقات الوثيقة تشمل التنازل الطوعي والعفوي من شئ بين صديق وصديق و محب وعاشق.العنوان للمعلومات عن الذات التي تمنحها الخصوصية تقدم شئ. ضروري. اللفة هي المشاركة بالمعلومات عن تصرفات ومعتقدات وعواطف احدهم. واي منها لا تشارك مع الجميع، ولكل منها الحق في عدم المشاركة مع اي شخص تشارلز فرايد كما ورد من قبل اينيس ١٩٩٢-٨٢-٣).

وهذا لا يذهب بعيداً بما فيه الكفاية لا ينس، وتعتقد أنه يجب ان يكون لللفة معني خاص لهذا التعديل للعمل به.وبالنسبة لها فان الخصوصية تتوقف علي الرفع من نقل المعلومات وليس الفعل نفسة.وهذه الروابط في العلاقة الحميمية.او اني تبادلت المعلومات حول نفسي فان ذلك اعتبرة بان يكون خاصاً.من حيث تطوير علاقة حميمية،عندئذا اعتبرها معلومات خاصة. لو انني اطلقتها من اجل كسب المال او لجعل نفسي مشهوراً اذا دافعي ليس كان لتطوير العلاقة الحميمية،ولكن لتطويرالعلاقة العامة.في نظرية اينيس فان الخصوصية تحمي عالم الحميمية:المسائل الحميمية ترسم حميميتهم من دوافعهم المستقلة.ولادعاء ان ذلك الفعل او النشاط هو حميمي فانه يدعي أنه يستمر معناه وقيمته من وكيل الحب او الرعاية.(اينيس ١٩٩٢: ٩٠).

هكذا بالنسبة لاينيس، الخصوصية تعني كل شي عن دوافعنا في العلاقات الحميمية.وهو الامر الذي يتم في العلاقة الحميمية قد يكون جيداً خاصاً، حين ان نفس الشئ لن يقوم به لاجل المال او الشهرة نظريتها تساعد علي توضيح لماذا الافعال التي على ما يبدو يمكن جلبها الى المجال العام . لان الدافع هو تطوير الشخصية العامة او لكسب المال.القبلة وسرد القصص.علي سبيل المثال ربما قد تكون من الاحسن قد ثبت تماما من اجل المال او الشهرة وليس مجرد اعمال خاصة.المشكلة هل هذا لاجل اناس عاديون وهذه الافعال تعتبر خاصة.لان دوافعهم في العلاقات اذا العادية هي لتطوير العلاقة الحميمية وبما أن معظم الناس يقومون

بتلك الاشياء لاسباب فيتبغي ان يسمح لهم بالحفاظ بمثل هذه الاعمال خاصة. هنالك مستوي من الارتباك عن ما اذا ينبغي عليهم ان يكون خاص فقط لانهم من تلك الانواع من السلوكيات.

ما هي الخصوصية

بالطبع ان هذا قد يعمل في الاتجاه المعاكس. لان الصحفيين يقضوا الكثير من الوقت وفي هذه الايام في طباعة القصص التي تنهك الخصوصية لان مثل هذه الاعمال كانت بدافع البحث عن الشهرة والمال فانها قد تكون علي يقين تماما أن بعض الاعمال ينبغي أن تظل خاصة لان دوافعهم هي البحث عن العلاقة الحميمة.

ذكرت سابقاً اننا اقل اهتماما ازاء الكشف عن تقليل الحميمة اذا كانت تتاسب بصورة حازمة فيما نعتقد نحن ام نكون معايير المجتمع. حتي يتسني لنا هذا ان نفهم حدود تلك المعايير، ونحن انهمكنا في القيل والقال وتبادل المعلومات حول نظرتنا للمجتمع وحدوده للسلوك. تلك المكانة العالية الشهرة يمكن ان يكون قدرة ونحن ننظر اليهم بوصفهم صائفي الحدود الرئيسية. نحن لا نريد فقط ان نعرف لماذا يفعلون في المناطق الحميمة من حياتهم ولكن ايضاً قد نحتاج لكي يساعدنا علي فهم ما هو او هو غير مقبول في المجتمع عموماً. وهذا ربما يكون السبب في كثير من ؟ الصفوف حول الخصوصية قد يتضمن العائلة المالكة وقد وضعت زيجاتهم وحياة الحب عادية بصورة مباحة لتراقبنا تحت ستار المصلحة العامة، وكثيراً من الناس سألوأ حقاً ما اذا كانت الصحافة زهبت بعيداً جداً، في غالب الاحيان وخاصة منذ وفاة ديانا/أميرة ويلز في اغسطس لعام ١٩٩٧.

بينما سبعة من اصل عشرة من جميع الشكاوي المقدمة ل (بي بي سي) هيئة الاذاعة البريطانية وقد ابدت قلقها لعدم الدقة في التقارير الصحفية (هيئة الاذاعة البريطانية ١٩٩٥:٧). والشكاوي التي تسبب مفهوم الجدل هي التعدي عي الخصوصية. معظم قواعد السلوك وبالتأكيد في الاتحاد القومي للصحفيين (NUJ'S) ال PCC، ارشادات التحرير من مراسل بي بي سي ومن كوم، فاننا نشعر بالقلق حيال الخصوصية لو اننا اردنا ان نسمح بأن العامة لهم الحق في المعرفة حالات محددة هناك متغيرات كثيرة جدا حول ظروف كل انتهاك للخصوصية بغرض قواعد صارمة و سريعة يجب ان يكون هذا صحيحاً بشكل خاص اذا ما حاولنا قياس الدافع لشخص ما، شيء ما ينبغي تقريباً دائماً مبهماً وغامضاً. عندما يتعلق الامر بتقييم ما اذا كان استخدام القصة التي تبدو انتهاك لخصوصية شخص ما كليفورد المسيحيين واخرون (١٩٩٨:١١١). ابد ثلاثة اختبارات للصحفي .

١. الاخلاق والعدالة غير قابلة للتفاوض .

٢. التعويض للقيمة الاجتماعية ينبغي ان تستخدم كمعيار لحسم من يتعدي علي الخصوصية .

٣. لا ينبغي ان لا تكون كرامة اشخص عرضة للتشهير والقذف باسم شرف الصحافة.

هناك العديد من الانتهاكات الخطيرة للخصوصية من قبل الصحافة البريطانية على مر السنين وهذه الانتهاكات وخاصة تلك التي تنطوي علي الاميرة ديانا قد ادت إلى الاحتجاج لادخال بعض شكل للتشريع.

الحق في الخصوصية

العديد من البلدان حول العالم لديها بالفعل تشريع لمنع التعدي على الخصوصية. ولقد حددت، آخرون مثل بلجيكا او ايطاليا. لديهم شروط في دساتيرهم التي تخص الحقوق الخاصة لمواطنيها اعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان ايضاً لدية مثل هذا الشرط، وكذلك الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان.

قلق الناس من التعدي علي الخصوصية هي ظاهرة حديثة نسبياً. القليل جداً كان يكتب عن الخصوصية حتي نهاية القرن الماضي واحدة من اقدم تعريفات الخصوصية هو ترك الحق ان يكون وحدة "توماس كولي" كما ورد في دراسة وان وبرانديز في الخصوصية. بدا القلق علي الخصوصية.

مع بداية النمو في بريطانيا وامكن اخرى اوربا، بعد الحرب العالمية الثانية، كما للاذاعة والتلفزيون اخدت تدريجياً علي عنصر تنبيه للاخبار المتشردة الثابتة من الصحف ونشرت الصحف علي نحو متزايد القيل والقال ومعه ارتفع عدد من القصص التي تنطوي علي التعدي علي الخصوصية. اللجنة الملكية البريطانية الاولى علي الصحافة في ٤٩-١٩٤٧ بالكاد تقول اي شئ نحن انتهاك الخصوصية وهي تشعر بالقلق مع؟ الاحتكار والدقة. وبحلول ٣٦ اواخر ١٩٦٠ وفي اوائل ١٩٧٠ ومع ذلك، فانه كان مؤكد في جدول الاعمال وجاء مؤتمر الشمال في حق الخصوصية عام ١٩٦٧م الى استنتاج مفادة انا الحق في الخصوصية هو الحق في أن يعيش المرء حياته الخاصة مع الحد الادنى من التدخل. في شكل موسع وهذا يعني :

حق الفرد لقيادة (كذا) حياته الخاصة محمية ضد:

أ. التدخل في حياته الخاصة والعائلة المنزلية .

ب. التدخل في سلامة البدنية والعقلية او حديثة الاخلاقية والفكرية .

ج. الاعتداء علي شرفه وسمعته .

د. يتم وضعها في وضع تافه كاذب .

هـ. الكشف عن حقائق محرجه تتعلق بحياته الخاصة.

و. استخدام اسمه وهويته او مظهره الخارجي.

ز. التجسس، التطفل والمراقبة والشكل المطوق.

ح. التدخل في مراسلاته.

ط. اساءة استخدام اتصالاته الخاصه ، مكتوبة او شفوية.

ي. الكشف عن المعلومات المعطاه أو المتعلقة منه في حالة من الثقة المهنية (لجنة الخصوصية ٣٢٧:

لعام ١٩٧٢).

في عام ١٩٧٢ تم تشكيل لجنة في بريطانيا تحت رئاسة المحترم كينث الاصغر سناً.

هذا التحقيق للحاجة الي تشريعات. وقد وجدت كما كان آخرون قبلهم بعض الصعوبة في التعريف بالتحديد

ماهو المقصود بالخصوصية، غالبيتنا تعتبر "العدل استنتاجات اللجنة :

كأحد أكثر دلالة ، وواحد أكثر أهمية للغاية .وان مفهوم الخصوصية لايمكن تعريفه بشكل مرض (لجنة الخصوصية ١٧:١٩٧٢). العدل تقول استنتاجات اللجنة.

وبالتالي نكون قد انتهينا من ان لا يوجد غرض يمكن ان يتحقق لدينا بجعل محاوله اخري لوضع تحليل دقيق فكرياً. ونفضل بدلاً من ترك مفهوم أكثر مما نجدها نحن. التي هي بمثابة فكرة عن الذي لديه حدود دقيقة والذي سوف يكون دائماً ذو آراء متنوعة ولكن عن الذي يتمركز في المكان وسوف يكون دائماً ذو قدر كبير من الاتفاق (المرجع نفسه ١٨)

وجاءت هذه اللجنة بالاستنتاج مفادة ان هناك مخاطر في وضع الاعتماد المفرط علي القانون من اجل حماية الخصوصية، واوصت اللجنة حيث ينبغي على مجلس الصحافة تقنين القرارات القضائية في التعدي على الخصوصية ومن ثم برامج لجنة الشكاوي الرائد من قبل هيئه الاذاعة البريطانية فإنه ينبغي ان يكون قد امتدت قوّة للتعامل بطريقة خاصة مع الشكاوى بشأن الخصوصية.

وايضاً توصلت اللجنة الملكية للصحافة لعام ١٩٤٧-٤٩ الي استنتاج مفادة لا مكان للخصوصية في القانون ، وبغض النظر عن الحقيقة ان نعتبر مجلس الصحافة منتدي افضل لوضع قواعد السلوك للصحافة فيما يتعلق بانتهاك الخصوصية. ونعتقد أنه من شأنه ان يقلل من مكانتها وأهميتها ولو كانت ولايتها القضائية في هذا المجال للنشاط المراد ازالته (اللجنة الملكية للصحافة ١٨٧:١٩٧٧) تقرير كلكتا بشأن الخصوصية والمواضيع ذات الصلة، الي شكلتها الحكومة في سنة ١٩٨٩ وتقديم التقارير في عام ١٩٩٠، وتوصلت الي استنتاجات مماثلة ولكنها قررت ان مجلس الصحافة ينبغي الاستعاضه عنه بالمجلس المركزي الفلسطيني وقد اوصت ضد قانون المسؤولية التقصيرية للانتهاك الخصوصية ولكن لا نريد ان نري ادخال جريمة جنائية للتعدي البدني ان اي شخص قادراً علي اثبات التطفل يكون قادراً علي منع نشر مقال ثم جمعه بتلك الطريقة.التقاط الصور ووضع اجهزة المراقبة بدون موافقة يجب ان تكون ايضاً جريمة الدفاع عن المصلحة العامة متوفر .

واطلع ايضاً مجلس العموم ولجنة التراث على هذه القضية وتوصلت الى الاستنتاج مفادة ، ينبغي ادخال قانون حماية الخصوصية في عام ١٩٩٥. قرر اخيراً وزير التراث ان الحكومة لم تتمكن من التوصل الي صياغة وبالتالي لم تكن تعترزم طرح مثل هذا المشروع او القانون.

وقد اعترفت الحكومة منذ فترة طويلة ان هنالك "من حيث المبدأ" قضية لادخال مثل هذه الجرائم. ومع ذلك كانت الحكومة غير قادرة علي وضع التشريعات التي تمارس ولا يمكن العمل بها بما فيه الكفاية .و تكون علي مسؤوليتها جلب كتاب النظام الاساسي.وليس هنالك رغبة لعرض تشريع سئ ولذلك ليس لها خطط فورية لاصدار تشريعات في هذا المجال (قسم التراث الوطني ٩:١٩٩٥م)(وزارة التراث القومي).

حكومة العمل جعلت الامر واضحاً بصورة جزئية بعد الانتخابات في العام ١٩٩٧ دانة ايضاً بفضل التنظيم الذاتي ولم يكن ينوي ادخال تشريعات الخصوصية ومع ذلك فقد فعل.ادخال قانون حقوق الانسان لعالم ١٩٩٨م من اجل تحقيق الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان و قانون الامم المتحدة كما هو مطلوب من قبل المفوضية الاوروبية . وهذا أعطى ولأول مرة مواطنوالمملكة المتحدة الحق في الخصوصية .

لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومنزله ومراسلاته فينبغي ان لا يكون هنالك اى تدخل من قبل السلطة العامة فى ممارسة هذا الحق الا فى مثل هذا وفقاً للقانون والضرورة لمجتمع ديمقراطي فى حاجة لامن قومي والسلامة العامة او الرفاه الاقتصادي فى البلد لمنع الفوضى او الجريمة او حماية الصحة والاخلاق والاداب العامة لحماية الحقوق والحرية للآخرين.(قانون حقوق الانسان لعام ١٩٩٨م الفصل ٤٢ جدول

(١)

ومن أجل الاستفادة علي الاقل من قانون حقوق الانسان يجب علي المرء ان يبين ان حقوق الفرد قد تقلصت وتسعي للاغاثة من خلال المحاكم. يمنع القانون علي وجه التحديد كبت الاعلام الا اذا اقتضت المحكمة ان مقدم الطلب هو المرجع لاثبات ان المنشور ينبغي ان لا يسمع بنشرة (قانون حقوق الانسان لعام ١٩٩٨م الفصل ٤٢ البند ١٢).

والمحكمة ايضا ملزمة علي وجه التحديد بموجب القانون لايلاء عناية خاصة لاتفاقية حق حرية التعبير. اذا كانت المادة تندو للمحكمة صحفية وأدبية او مادة فنية.

والي اي مدى نشر المواد في المصلحة العامة وفيما يتعلق لاي قانون الخصوصية ذات الصلة.ومن المسلم به عموماً وهذا استناداً مباشر لممارسة قانون المجلس المركزي الفلسطيني (PCC) حيث احدث قانون حقوق الانسان تغييراً كبيراً في المنهج المتبع في سلوك وسائط الاعلام من قبل القانون والجمهور.

سلسلة من القضايا العامة اجرت من خلال وسيتم فخص هذا لاحقاً في هذا الفصل. في عام ٢٠٠٣م اجتمعت اللجنة المختارة للثقافة والاعلام والرياضة، لمناقشة الخصوصية ونسلل وسائط الاعلام. وتقصصت المشاكل مع المجلس المركزي الفلسطيني (PCC) ونظرت عن كذب علي عمل الهيئات الرقابية المختلفة بسبب كوم، ومكتب الاتصالات قد بدأوا فقط لتوهم دورهم في تنظيم البث وليس الكثير قد قبل من قبل اللجنة حول هذه الهيئه . ولكن هنالك الكثير الذي يمكن قوله عن المجلس المركزي الفلسطيني (PCC) (انظر الفصل ١٦). واختتمت اللجنة ان يكون هناك قانون للخصوصية.

علي العموم، نحن نوصي وبشدة ان نعيد الحكومة النظر في موقعنا بان نجلب مقترحات تشريعية لتوضيح الحماية بأن الافراد يمكن ان يتوقعوا من لامبرر لهم الاقتحام من قبل اي شخص وليس الصحافة وحدها الي حياتهم الخاصة (لجنة مجلس العموم للثقافة والاعلام والرياضة - لعام ٢٠٠٣ م الفقرة ١١).

وما عكسه النقاش المذكور سابقا قبل عشرة سنوات، جعلته الحكومة و بسرعة واضحاً ان ليس لديها النية لاصدار قانون الخصوصية.

وفيما يلي موجز تاريخ الخصوصية في المملكة المتحدة في معرض ١٠٦.

معرض ١٠٦ تاريخ الخصوصية في المملكة المتحدة لدية تاريخ قصير نسبيا. في المملكة المتحدة ، وكان هنالك القليل من الاهتمام حيال ذلك حتي جعلت من محو الامية الانتشار في نطاق واسع والقراءة عن مواطنيكم ممكنة والتصوير الفوتوغرافي جعل عمليات الاقتحام واقعا.

الوقائع القضائية(تنظيم التقارير) وقد حد القانون ما يمكن ان يكون مكتوبا عن الطلاق.كانت هذه واحة من القطع الاولى من قانون تحديد ما يكتب عن حياة الناس الشخصية.

١٩٣٣قانون الشباب والاطفال لعام ١٩٣٣ منع الابلاغ عن هوية الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين(١٠_١٤) والشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين(١٤_١٧)كالجناة المزعمين او شهود عيان في محاكم الصلح.

١٩٣٧ كل من منظمات الملاك والصحفيين حيث تدين القرارات الرسمية التي مرت وطرق جمع الاخبار التي تسببت واثارة قلق أي من الاشخاص الخاصيين.

١٩٤٧- العام ١٩٤٧ الهيئة الملكية بشأن الصحافة ابدت القليل من الاهتمام في الخصوصية.اقتрحت علي اللجنة ان اقتحام خصوصية الافراد وخاصة اولئك الذين عانوا الحرمان ،،وكانت لاساءه المعاملة التي يجب تصحيحها عن طريق التشريع.شعرت اللجنة انه سيكون من الصعب جدا وضع تشريع الذي من شأنه التعامل مع المفسدين علي النحو فعال،ويكون قادراً علي التنفيذ (الهيئة الملكية ١٩٤٩م:١٧٠)وانه حتي هذه الصناعة لجعل إدانة تأثير الممارسات السيئه.ان المجلس العام للصحافة (كما اقترح من قبل لجنة)لديها دور تلعبه هنا.

١٩٦١الهيئة الملكية عام١٩٦١م لم تقل شيئاً للصحافة بشأن الخصوصية. مع ذلك تم وضع مشروع قانون امام البرلمان من قبل اللورد مايكروسفت في ذات العام لحماية الشخص من اي مطبوعة غير مبررة متعلقة بخصوصية وشئونه واعطاء الحقوق في القانون في حالة نشره. وانها حصلت علي القراءة الثانية لكنه سحب في نهاية النقاش للذهاب الي اللجنة.

قدم عام ١٩٦٧م السيد الكسندر ليون مشروع قانون لحماية الاشخاص من تدخل غير معقول وتدخل جاد مع عزلة انفسهم واسرهم أو ممتلكاتهم من الجمهور.وقدم المشروع كمشروع العشر دقائق وكان هناك قراءه ثانية.

وكان مؤتمر الشمال في حق الخصوصية له تأثير كبير في تطوير بعض الشواغل الرئيسية حول الخصوصية.

١٩٦٩م قدم السيد براين والدين النائب مشروع قانون لانشاء الحق في الخصوصية.لجعل التعديلات المترتبة علي ذلك في قانون الدلائل والاعراض مرتبطة ثم سحب مشروعة بعد النقاش للقراءه الثانية.

١٩٧٠ الطعن الاول لقانون الخصوصية . قد حاول من قبل لجنة العدل التي حققت الخصوصية والقانون وقدم تقريراً للبرلمان.

١٩٧٢ وقد خلصت اللجنة الاصغر سنأ في الخصوصية ما يلي:

الخصوصية غير ملائمة لتكون موضوعاً لعملية طويلة للتعريف خلال تعاظم السوابق علي مر السنين منذ الاحكام الصادرة في الماضي. ستكون دليلاً لا يمكن الاعتماد عليه لاي تقييم في الوقت الراهن للخصوصية.(لجنة الخصوصية٢٠٦:١٩٧٢).من ناحية اخري اشارة الي انه لم يسبق له مثيل أن القانون

سيظل مفهوم سئ التعريف غير مستقر ومتغلب (المرجع نفسه) كما وضعت لأول مرة. في النهاية اتفقوا علي ثلاثة امور :

- إن اعادة صياغة قانون خرق الثقة.
 - إدخال أو تقديم القوانين التي تمنع التجسس الالكتروني.
 - تقديم جديد لقانون المسئولية التقصيرية لنشر المعلومات المكتسبة بصورة غير شرعية.
- تقرير الاقلية التي كتبها النائب السيد الكسندر ليون فضل اضافة قانون المسئولية التقصيرية المدني لانتهاك الخصوصية. وكان قد قدم بالفعل مشروع لمحاولة هذا القانون في الماضي كما اصدر السيد د . روس تقرير الاقلية لصالح الحق العام للخصوصية علي غرار مشروع قانون السيد براين والدن (انظر ١٩٦٩م اعلاه).
- ١٩٧٤ قانون تأهيل المجرمين لعام ١٩٧٦ جعل منها جريمة تروي بالتفصيل للماضي الاجرامي للمجرم بعد فترة مناسبة لاعادة التأهيل قد انقضت.
- ١٩٧٦ - قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٧٦ حل لتسمية الضحايا والمتهمين في قضايا الاغتصاب جريمة.

١٩٧٧م ناقشت اللجنة الملكية ١٠٧٧م الخصوصية ولكنها قررت ان هذا لم يكن ضمن اختصاصا.

في فبراير، حاول السيد النائب توم ليتريك لادخال حرية الحصول علي المعلومات وقانون الخصوصية. لم يكن الحصول علي الماضي هو ضمن قرائنها الاولى.

١٩٨٤م تم الاتفاق علي قانون حمايه البيانات ١٩٨٤، منح الحماية الخصوصية البيانات الشخصية التي عقدت علي الحواسيب. العام ١٩٩٢ - ٩٦ حيث تعترم الادارة الحكومية المحافظه للسماح للمؤسسات الحكومية لتبادل المعلومات التي تحتفظ بها في الحاسوب بالطريقة التي منعت بموجب هذا القانون وقد عارض هذا من قبل اولئك الذين يتعرفون بالقلق من انتهاكات الحكومة للخصوصية. من ناحية أخرى ورؤساء تحرير الصحف اصبحت تشعر بالقلق ازاء استخدام قانون حماية البيانات لعام ١٩٨٤م كوسيلة لمنع الافراج عن المعلومات وانهم يشعرون بالقلق من المتغيرات في هذا القانون يمكن ان تشرذم من حصولهم علي المعلومات عن الناس.

في العام ١٩٨٨م تم تقديم قانون حق الخصوصية للبيت من قبل السيد النائب وليام كاش لاقامة الحق في الخصوصية لاجراء تعديلات علي قانون الاثبات ولربط الاغراض، وهذا من شأنه ان يسمح للعمل المدني ولدية الحق في الدفاع عن المنفعة العامة، واثبات ان ذلك الشئ للمنفعة العامة.

لست هي نفسها كاثباتها ان تكون للمصلحة العامة. لم يحصل القانون علي القراءة الثانية.

تعديلات قانون الجرائم الجنسية في عام ١٩٨٨ ازال الحق للمتهم في قضايا الاغتصاب لابقاء اسمة سرياً. والحق للضحية في ابقاء اسمها سرياً وجلبت ايضا نحو لحظة الاتهام قد جعلت بدلاً منها عندما احيلت القضية الي المحكمة كما كانت علي القضية في السابق.

ففي العام ١٩٨٩ ولىضع قانون حماية الخصوصية الحق في الخصوصية ضد الاستخدام الغير مشروع او الكشف عن المعلومات الخاصة وللأغراض المرتبطة قد قدم الي البرلمان من قبل النائب السير جون براون. هذا القانون جعل من خرق الخصوصية جريمة مدنية مع الدفاع للمصلحة العامة. وتم سحبها بعد مرحلة اللجنة ولكن قبل مرحلة التقرير. ان قانون خرق الثقة لديه دور يلعبه في الخصوصية. كان للقانون التعريف الافضل في عام ١٩٩٠ م من قبل سيد رولز السيد جون دونالدسون في حكم النائب العام ضد صحيفة الغارديان.

قانون الاطفال لعام ١٩٨٩م رفع السن التي يمكن التعرف علي القصرالي ١٨ :١٩٩٠- لجنة كالكتا للخصوصية والمسائل ذات الصلة اوصت بأن القانون يجب ان يقدم بجعل التعدي البدني يعتبر جريمة، ولكن لا يدع قانون الخصوصية.

١٩٩٢ قانون الجرائم الجنسية تعديل عام ١٩٩٢ اتسع نطاق الضحايا الذين يحق لهم قانونيا الحفاظ علي اسمائهم سراً. كل من الرجال والنساء الذين كانوا ضحايا الاعتداء الجنسي واللواط وسفاح القربي تحت السن القانونية للجنس اواي سلوك غير لائقة وصل للطفل آلان فلهم الحق في الاحتفاظ باسمائهم سرية.

نظرت كلكتا للخصوصية والتنظيم الذاتي للصحافة وقررت في يناير كانون الثاني، واوصت الحكومة بالنظر الي ادخال الضرر للتعدي ناقشت لجنة التراث الخصوصية وركزت في مارس انهم قرروا ان قانون حماية الخصوصية ينبغي ان يقدم مع مراعاة الدفاع عن المصلحة العامة.

الا ان هذا ينطبق علي جميع المواطنين وتغطي الانتهاكات التي تتم علي الخصوصية في نطاق اوسع اكثر من كونها منشور فقط.

١٩٩٤ اعلنت الحكومة بانه اجلت الي اجل غير مسمي الحفاظ بشأن قوانين الخصوصية، علي الرغم من اصدار ورقة استشارية للخصوصية.

١٩٩٥- في يوليو، قدمت السيدة فرجينيا بوتوملي وزيرة التراث رد الحكومة علي الورقة الاستشارية الي البرلمان. ينبغي الا يكون هناك اي تشريع للخصوصية. وقد اقترحت بعض التعديلات علي مجلس المركزي الفلسطيني- والا تظل للامور كما كانت عليه.

١٩٩٦- ديانا اميرة ويلز فاز امر قضائي لمنع المصور الحر الاقتراب لمسافة ٣٠٠ متر. فالكثير من الصحف وخاصة صحيفة (الديلي ميل) حاولت ان تاخذ مكانتها الاخلاقية العالية بادانتها للمصور ولا ساليبة وتدعي عدم استخدامها لصورة.

١٩٩٧- جلب موت اميرة ويلز صيحات الاحتجاج العام عن الاقتحام المزعوم للصحافة. حاول اللورد اسبير استئناف حملته لادخال قانون الخصوصية، ولكنة رفض من قبل الحكومة بحجة ليس الوقت المناسب لتدفع في الامور.

اعلنت الحكومة انها تعترم ادخال الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان في قانون المملكة المتحدة الذي اعتبره البعض كقانون للخصوصية من الباب الخلفي.

١٩٩٨م في فبراير، شباط اقترح اللورد ايرفين من لاريج سبري المستشار وزير العدل قانون جديد للخصوصية الثامن شأنها ان تسمح بالتحفظ المسبق من قبل المجلس الفلسطيني ودفع التعويضات لأولئك الذين انتهكت خصوصياتهم. وقد وبخ رئيس الوزراء على الفور ان تكون خارجاً تماشياً مع خط مجلس الوزراء المتفق عليه وأمرت للتأكيد مجدداً علي خط الادارة الحكومية في مجلس اللوردات بعد اسبوع او نحو ذلك في وقت لاحق تحدث توني الي مجلس العموم أنه. اتخذ التهمة الشخصية لقانون حقوق الانسان في محاولة لمنع قانون الخصوصية (الباب الخلفي) .

قدمت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان بالقانون بواسطه قانون حقوق الانسان لعام ١٩٩٨ . وبعد عرضه عدد من حالات الاختبار سمع دويها بيد انها بدأت انتاج وجهات نظر مختلفه قليلاً بالنسبة للخصوصية .

قانون حمايه البيانات لعام ١٩٩٨ ايضاً سبب بعض القلق الان وذلك ان معظم الصحف الاخبارية وعمليات البث اسخدمت أجهزه الكمبيوتر لكتابة القصص وتخزين المعلومات . ٢٠٠٣ دعا مجلس العموم للثقافة والاعلام واللجنة الرياضية لقانون جديد بشأن الخصوصية وما يلي جلسات استماع حول الخصوصية وتدخل وناشط الاعلام . استجابة الحكومة علي وجهه السرعة قائلة لن اعارض قانون الخصوصية .

في العام ٢٠٠٦م عدل المجلس المركزي الفلسطيني قواعد الممارسة لادراج بند الانتحار لتجنب اقحامها في الحزن الخاص في مثل هذه الظروف .

القانون الحالي يؤثر علي الخصوصية

لانه فقط لا يوجد قانون محدد لمكافحه التعدي علي الخصوصية (ما عدا قانون حقوق الانسان) هذا لا يعني القول ان الصحفيين بإمكانهم قل ما يريدون جنباً الى جنب مع قوانين التشهير والاكاذيب الخبيثة وهناك مجموعه من القوانين التي توفر حماية كشكل نواحى من حياة الناس الخاصة ومن بينها قانون حمايه البيانات لعام ١٩٩٨م وقوانين الثقة وحقوق التأليف والنشر هذا هو قانون الثقة الذي ربما يستخدم في الغالب من قبل المحاكم كوسيلة لحماية الخصوصية . وهذا ربما ليس بالمدعش جداً باعتباره صله واضحه بين رغبتنا لحماية الخصوصية والحميمية علي النحو المحدد اعلاه .

لو اردنا حماية حميميتنا ، علي ان تبدو لتكون السبب الرئيسي وراء الخصوصية امر مهم ومن ثم تعاملاتنا سريه مع الاخرين غالباً ما تكون في قلب ذلك .

تم اعاده تعريف قانون الثقة من قبل السيد جون دونا لديسون في عام ١٩٩٠ م ومنذ ذلك الحين جلبت عدداً من القضايا الهامه قليله لقوانين الثقة. هذه كلها تعمل علي تأكيد ان هناك الحق في سرية المعلومات المحتفظ بها في هذا البلد . كانت وجهه نظر السير جون دونا لدسون انه منذ ايجاد الحق في التحفظ علي سرية المعلومات هو حق عادل . وسوف (في النظرية القانونية والتطبيق العملي اذا تم طلب المساعدة من المحكمة) ربط الضمير من اطراف ثلثه الا اذا كانوا المشتريين الحقيقيين للقيمة دون سابق انزار ومع ذلك ، انه يؤهل ذلك

بقوله ان هذا الحق سوف يتم فقدانه او في جميع الاحوال فان المحاكم تؤيد وتعزز ذلك لو ان هناك سبب وجيه او عذر لتوصيل المعلومات .

وسوف تكون ايضا فقدان الحق اذا كانت المعلومات التي تخضع لحق السرية تنشر للعالم مع او بموافقه المخبر لكنه ليس بالضروري اذا فقدت في مثل هذا النشر بموافقة او مع موافقه المخبر (قسم اللورد جانسيلور ١٩٩٣: ٧٥) . في حالة X اكس ضد Y واي فان السيدة القاضي روز فدفيدت النشر عن قصه تم الحصول عليها من العاملين في مجال الخدمات الصحية الذي يدعي ان الطبيب مصابين الايدز وقال ان المصلحه العامه الحفاظ علي سرية سجلات المستشفى تفوق حرية الصحافة لنشر مثل هذه المعلومات ففي حاله الاخيرة ايدت المحاكم امر تقييد ميل في صحيفة (صن داى) من نشر مذكرات مربيه التي ترعي اطفال بيلر علي اساس ان واجب الثقة مستحقة في هذه الظروف . الحالات الاخرى التي درست بتفصيل اكثر لاحقا انها ايضا غيرت وجهه نظر الخصوصية . حالة مايكل دوغلاس / وكاترين زيتاجونز وحالة نعومي كامبل وأنا فورد جميعها اضافت المزيد من القوة ومزيدا من مجموعه كبيره من القوانين والتي بدورها اضافت زخماً الي الحق في الخصوصية .

يمكن تقرير المحكمة احيانا حمايه خصوصية الشخص , حيث امر القاضي بان تلك الاسماء لا ينبغي ان تستخدم . وهذه عادة ما تنطبق علي الاحداث بحيث تم الحفاظ علي خصوصيتهم , ولكن يمكن ان تنطبق علي حالات اخري , يتم منح ضحايا الاغتصاب وضحايا بعض الجرائم الجنسية الاخرى . عدم الكشف عن هويتهم في اطار الجرائم الجنسية (تعديل) قوانين ١٩٦٧م و ١٩٩٢م ونشرت الحكومه قانون في عام ٢٠٠٦م اقترح ان الاطباء الشرعيين اكتسبو السلطة للحفاظ علي اسماء الضحايا وأو بعض طرف معني مجهول . من غير القانوني اعتراض الاتصالات دون الحصول علي موافقه من احد الطرفين حتي قراءه الرسائل او تسجيل المكالمات الهاتفية اثناء الارسل كلاهما غير شرعي . قوانين حمايه البيانات ١٩٨٤م و ١٩٩٨م وضعت حدودو علي استخدام البيانات الموجوده علي اجهزة الكمبيوتر ومنح الحقوق لاصحابها الذين تخصصهم تلك البيانات . قانون ١٩٩٨م يعطي الناس الحق في معرفه ما يقام علي اجهزة الكمبيوتر عنهم , وخاصة البيانات الشخصية الحساسة .

١. الاصل العرقي او الاثني لموضوع البيانات .

٢. ارائه السياسية .

٣. معتقداته الدينيه او غيرها من المعتقدات ذات الطبيعه المماثلة .

٤. ما اذا كان عضواً في النقابة (بالمعني المقصود في اتحاد التجارة وعلاقات العمل لتوطيد قانون ١٩٩٢م) .

٥. حياته الجنسية د. صحتة البدنية أو العقلية أو حالته.

٦. اللجنه او اللجنه المزعومه بزعم له ارتكاب اي جريمه . او

٧. اية اجراءات لاي جريمه ارتكبت او بزعم انه قد ارتكبها . (قانون حماية البيانات لعام ١٩٩٨ م ، القسم ٢) .

يمكن لهذا ان يسبب مشاكل للصحفيين الذين يكتبون قصص التحقيق . لذا فان الصحافة ؟ بالتحديد كواحدة من الاغراض الخاصة .

أ. اغراض الصحافة .

ب. اغراض فنيه .

ج. اغراض ادبية (قانون حمايه البيانات لعام ١٩٩٨ ، القسم ٣) . القسم ٣٢ من هذا القانون استثنى

تحديداً معالجة لمثل هذا البيانات اذا تم الاطلاع عليها بغية النشر

قانون المؤامره وحماية الملكية لعام ١٨٧٥ ، علي الرغم من ان المقصود لا ينطبق علي المنازعات الصناعية ، يمكن ان تمارس لمنع الاخرين من المضي قدما او المشاهده تحقيق بمنزل الشخص او مكان عمله ، او شئونه بهدف اجبارهم علي القيام او عدم القيام بشئ مما كان له او لها الحق في عدم فعله او القيام به .

قانون اعاد تاهيل المجرمين لعام ١٩٧٤ م يقدم حمايه واضحه جداً لخصوصيه المجرمين عندما تتغير

جريمته (قضت) بعد فترة مناسبة لاعاده التاهيل ، وربما نحن لا ترتكب طويلا عن اقناعهم او بالجريمه .

قوانين البث لعامي ١٩٩٦م و ١٩٩٠ م وقانون الاتصالات لعام ٢٠٠٣م لحمايه الجمهور من انتهاكات

الخصوصيه . تم وضع قيود علي تقارير الطلاق بواسطه الاجراءات القضائية .

قانون تنظيم التقارير ، لعام ١٩٢٦م والقوانين اللاحقة قانون محكمه الصلح لعام ١٩٨٠م ، وقانون

الاطفال لعام ٢٠٠٤م ايضا حد من تغطية الامور العائلية الخاصة التي تعالجها المحاكم .

علي الرغم من ان قانون السلوك المعادي للمجتمع لعام ٢٠٠٣م التي استدعت للرعاية من تلك التي

صدرت مع الاوامر اسكتلندا مختلفه تماما عن انجلترا عندما يتعلق الامر بالخصوصيه. وجادلت لجنة القانون

الاسكتلندي في عام ١٩٧٧م أن هناك مجالاً في القانون الاسكتلندي لتطوير علاج الانتهاك غير المبرر للخصوصيه.

اضاف قانون الادله الجنائية والعداله للشباب لعام ١٩٩٩م المزيد من القيود علي نشر هويات

القاصرين في القضايا المعروضة علي المحاكم سواء الضحايا الشهود او المتهمين بالجريمه .

لغه الخصوصية

إحدى المناقشات الرئيسييه حول الخصوصية هو ما اذا كانت المشاهير او الشهرة للشخص تسمح لهم بحق

اقل من الخصوصية عن غيرهم وبما اننا تحدثنا عن الحق العام للانسان هنا . يجب ان تكون وجهه النظر

جميعهم لديهم حق الخصوصية في حياتهم . ومع ذلك فان اولئك الذين اكتسبوا شهره او سمعه سيئه سيكونون

اكثر قلقا علي حياته في المجال العام اكثر من غيرهم لذا انهم يواجهون الكثير في خصوصيات حياتهم حيث

تتفحص في الاماكن العامه اكثر من غيرهم . هذا لا يعني انها حجه ، وغالبا انها قدمت من قبل الصحف

الشعبيه ، انه بمجرد ان شخصا ما قد وضع في الحياة العامه ، فان ذلك يعني أن حياتهم بكاملها مفتوحة تماماً

لانتهاكات فهذا هو الصحيح ولكنه لا يعنى انه بعد ان اكتسب شهرة ومكانه وسمعه او المال يكون علي حساب الحياة العامه . وسائل الاعلام لها الحق قد في التخصص لتلك الحياة حيث قد ينطبق الصراع . وهذه قد تضع نطاق واسع من الناس وليس فقط المشاهير . والعائلة المالكة السياسيين علي سبيل المثال ، يكاد يكون من المؤكد الدفاع عن المصلحة العامه لانتهاك الخصوصية معلم الرئيس المحلي اذا كان يمكن ان يؤدي الي الوحي الصادق انه حمل صور اباحية للاطفال علي جهاز حاسوبية الخاص به . هذا هو الشخص الذي لديه مكانه مرموقة ولديه مسؤوليات محددة للاطفال واولياء الامور والمجتمع في العيش علي مستوي معايير معينه ، وهؤلاء الناس لديهم الحق في معرفة اذا كان هذا لا يحدث في هذه الحاله . فان هذا الحدث ايضا يعتبر جريمه جنائية . ولكن اذا لو اخترنا مثالا آخر التي تشتمل علي الاجرام تخيل ان الكاهن الذي يتم العثور عليه وأن يكون علي علاقة غرامية . وليست غير قانونية ولكن مره اخري انها ليست.

الخصوصية والتقمع عليها:

ماهو متوقع الإعلام يحتمل ان يكون مبرر العمل حقاً لدى الجمهور الراغب في نشر هذا الأمر . فبالرغم من تقمعه علي حياة القسيس الخاصة، فإن هذا التقمع مبرر لأن حياة القسيس العامة تمتد متصلة بحياته الخاصة بطريقة لا تتوافق مع حياة عضو عادي في المجتمع، فإنه من المهم أن نعرف ما إذا كان القساوسة يقيمون علاقات جنسية إن الأمر لا يكون ذا معني لأى أحد سوى الوالدين إذا ما كان شخص عادى يقيم علاقة جنسية الا اذا كنا نعد الزنا أمراً مفسداً ومدمراً للمجتمع الى حد أننا يجب أن يكون لنا رأينا في مثل هذه الأمور .

أحدي المشاكل التي يجب أن تواجه هي أن الخصوصية تتفاوت من شخص لأخر، فهناك بعض الناس هم أولى بالأختصاص ببعض عناصر الخصوصية من آخرين ومن بعض الناس الذين حقهم أقل من الآخرين بسبب مركزهم الاجتماعي الذي يشغلونه.

يسعى العديد من الناس إلى نيل مكانه إجتماعية بإكتساب الرئاسة في مواضع أو مكاتب في محيطهم الاجتماعي مما يتضمن مستويات متزايدة من المسؤولية وبالتالي حقوقاً متناقصة في الخصوصية فما نتوقعة من السياسيين والمعلمين والإطباء والمحامين ورجال الدين، ذاكرين قلةً فقط، أكثر كثيراً مما نتوقعه من المواطنين العاديين. فهذه المجموعات تتبوأ مكانه في المجتمع لكنها في المقابل بل تدفع الثمن نقصاناً في الحقوق. فلا يعد مدير المكتب الذي يقيم علاقة جنسية مع سكرتيرته سوى مغفل غبي ، ولكن المعلم الذي يعاشر تلميذة بالصف السادس، أو الطبيب الذي يمارس الجنس مع مريضة لديه سيحس كلاهما بأن المجتمع يحتقرها احتقاراً شديداً عندما نحترف خصوصية كل منهما وينشر قصته وبعد مثل هذا النوع من النشر مما يتلف له الجمهور يعين الجمهور هوية المجموعات المختلفة من الناس بوضوح علي اساس أن لهم مستويات مختلفة من الخصوصية.

هذه المستويات من الممكن ان تعين بعمومية شديدة كما يلي:

- أولئك الذين يتطوعون للعمل العام: هؤلاء يمكن أن يكون منهم من يسعون للاحتفالية.

- مراكز المسؤولية العامة: وهذه يمكن أن تتضمن الاطباء والمعلمين ورجال الخدمة المدنية فمن اختاروا مهناً تشير إلى أنهم يتحملون شيئاً مامن المسؤولية تجاه الجماهير .
 - أولئك الذين دخلوا الحياة العامة بمحض المصادفة: هذا من الممكن ان ينطبق على من جروا الى الحياة دون إرادتهم مثل ضحايا الكوارث والمرتبطين بالاحتفالية والمجرمين.
 - رداءة السمعة: وتتمثل في المجرمين وغيرهم ممن يصير ردئ السمعة.
- وقد خرجت دراسة قام بها ماثيو كيران (Mathew kieran) وزملاؤه بأن العامة لا تواجه صعوبة تذكر في تحديد أنه بينما يجب ان يكون للأطفال تحكم معتبر (بل تلم) على خصوصيتهم ،يجب أن لا يكون للمجرمين الا القليل من التحكم في خصوصيتهم.

الخصوصية الزائفة

توجد الخصوصية الزائفة عندما تقدم شكوي عن انتهاك الخصوصية فيما يتعلق بمعلومات يدعى أنها زائفة او غير صحيحة مدي بعيد. يفعل هذا في بعض الاحيان حيث يرجي من الشكوى ان تحدث مواساة وتحقيقاً بغير تقديم حجة او برهان على ان ما قيل مشين للسمعة او زائف يحتمل مثلاً، ان تتعلق المعلومات بالكيفية التي يكون عليها قانون الخصوصية.

جدول ١٠٦

النوع	أ	ب	ج	د	هـ	و
طفل	٥٤	١٩	١٠	٦	٣	٣
مريض بداء الزهايمر	٥٤	٢٠	١٢	٤	٣	٢
والد ضحية قتل	٥٤	٢٤	١٣	٤	٣	٢
شخص ذو إعاقة شديدة	٤٩	٢٣	١٤	٦	٣	٢
شاهد على جريمة	٤٨	٢٨	١١	٦	٣	٢
ضحية جريمة	٤٧	٢٦	١٢	٥	٤	٤
فائز بلوتري	٤٦	٣١	١٠	٥	٤	٣
أحد أعضاء الاسرة المالكة	١٦	١٩	٢٢	٢٢	١٢	٦
معلم مدرسة	١٣	٢٤	١٧	٢٠	١٧	٣
فرد بوليس ذو رتبة عالية	١١	١٨	١٥	٢٣	٢١	٩
رجل خدمة عامة ذو مكانة	١٠	١٥	١٦	٢٧	٢١	٧
رجل أعمال	٩	١٧	٢١	٢٨	١٧	٤
نجم سينمائي	٨	١٣	٢١	٢١	١٠	٣
قائد ديني	٨	١٢	١٨	٢٣	٢١	١١
سياسي	٦	١٠	١٤	٢٨	٢٩	١١
حمال	٤	٨	٤	٢٤	٢٦	٢٥
بائع أدوية	٣	٣	٥	٩	٢٠	٥٧
مغتصب	٣	٣	٣	٨	١٩	٦٠

مفتاح:

- أ. الحق في منع الذكر
 - ب. الحق في منع نقل التفاصيل الشخصية
 - ج. الحق في التحكم فيما يقال
 - د. الحق في الاخبار المسبق دون التغيير
 - هـ. عدم الحق في المنع، بل الحق في التعليق.
 - و. عدم الحق في التعبير او التعليق.
- المصدر: كيران وموزريسون وسقينيقيج(٢٠٠٠م) والخصوصية والجمهور والصحافة . ١٤٥ - ٦٩، سيق (sage) ، لندن.

ولا تمثل الشكوى أمر ذا بال في الجدل الاجتماعي ولذا يكون الامتناع عن التعليق على مدى صحتها . وقد رأت محكمة الجنايات العامة أن عدم الدقة لا يعد تقحماً .

لان تطبيق القانون يحتوى على قواعد لكلاهما الدقة والخصوصية ويمكن ان تكون الشكاوى في موضع الجدل لهذه القصة إما غير صحيحة أو متطفلة. في خرق للبند ١ (الدقة) أو البند ٣ (الخصوصية) من القانون . فهذه لهاميزتين من أولاً: تعتمد العملية على السرية وجلسات اللجان غير معلنة التى تعقد في الخصوصية. بالرغم من أن النتائج التى توصلت اليها بالطبع قد نشرت. ثانياً البديل للشكوى بشأن الخصوصية هو أن القصة غير دقيقة . فعنبة أقل صعوبة لصاحب الشكوى لشطب الشكوى حول التشهير التى سوف تكون بديل قانوني. منذ فترة طويلة في عام ١٩٩٨م أيدت اللجنة الدعوى على هذا الاساس من غير الحاجة الى حل سواء ان المزاعم في القصة كانت صحيحة ام لا (بيلنقتون في جمهور الاحد تقرير رقم ٤٣)

(١١١ / . pcc.http://www.pcc.org.uk/assets Annual-Review2005.pdf .)

كيف يبدو قانون الخصوصية:

شاركت القضايا في محاولة منها للوصول لألية تشريعية لحماية حقوق المواطنين ضد وسائل الاعلام التى يتم اعدادها لكسب المال من خلال تعويض اخفاقات القطاع الخاص للجمهور تعتبر معقدة جداً .

وما عكر الموقف في بريطانيا من خلال وجود الهيئة التنظيمية للبث (أوفكوم) التى لديها واجب قانوني للتحقيق في الشكاوي حول التعدي على الخصوصية وهيئة الصحافة التنظيمية (بي بي سي) التى ليس لديها واجب قانوني لفعل أى شي . المبادئ التوجيهية لهيئة الاذاعة البريطانية لديها نوعاً من الانصاف لجديتها حول الخصوصية وهذا من الممكن الاستغراب فيه برغم أن هيئة الاذاعة البريطانية تعتبر هيئة بث محاطة بالزامات قانونية حول التدخل والتطفل في الخصوصية.

سوف نحترم الخصوصية ولن تنتهك حرمتها وذلك دون سبب وجبه ونحن نعمل في اي مكان في العالم. السلوك الخاص المراسلات والمحادثات سوف لا يكون مجلوباً في المجال العام مالم تكن هنالك مصلحة عامة واضحة.

(http://www.bbc.co.uk/guidelines/editoriallines/editorialguidelines/edguide/editorial_valus/privacy_shtm (accessed 19/7/00))

يجب أن يكن هناك دفاع في مجتمع ديمقراطي عن وسائل الاعلام التي تريد أن تكشف عن ماهية تلك الدوافع الإجرامية والمعادية للمجتمع وهم عازمون على الحفاظ عليها سراً . فهذا صحيح ، فعلى سبيل المثال، ينبغي على الجمهور أن يخبر عن السياسي الذي يأخذ رشوة وأولئك الذين يقدمون لهم الرشوة لأن هذا الكشف سيكون في المصلحة العامة . ولكن معظم الناس يعتقدون أن ينبغي أن يكون هناك حدود للتعدي على الخصوصية ، وبالتالي المطالبة لأجل التشريع.

إذا كانت الحكومة تقوم لتقديم تشريعات الخصوصية سوف يكون عليها أولاً أن تقرر ما اذا إنتهاك الخصوصية ينبغي ان يكون جريمة جنائية أو خطأ مدني أو (مسئولية تقصيرية) ، اذا أصبحت هذه المسألة قيد القانون الجنائي . وبالتالي فإنه يمكن أن يواجه الصحفيون التحدي المستمر من قبل الشرطة باستمرار اعتقالهم واستدعائهم بسبب الانتهاكات المزعومة للقانون.

ولهذا السبب ، سيكون من المرجح ان يجعل البرلمان الخصوصية جريمة مدنية لو تعرضت خصوصيتك للانتهاك يمكن لك المقاضاة . والمشكلة لمثل هذا فانها من المرجح أن تصبح لعبة للشخص الغني . أولئك الذين عليهم وضع انفسهم في مثل هذه المواقف للمجتمع العالي قد يضطروا لقبول ذلك وهذا يجب أن يجعل منهم أكثر مسألة من قبل المجتمع الذي منحهم تلكم الاوضاع.

هذا ما ينبغي لمثل أولئك الناس ومن ثم فهل ينبغي لهؤلاء الناس الحصول على أقل مساءلة عن طريق ابقاء الصحفيين بعيداً عن تيارات احداثهم لاجل انتهاك الخصوصية؟

استخدم روبرت ماكسي ويل هذا الاسلوب للتأثير الفعال لحماية اسمه حتى بعد موته بواسطة اصدار قضايا تشهير ضد اي كتاب كتب عنه واجبارهم للدفاع عن الاحداث ومن ثم فانه سيواصل في العمل كما كان يحق له القيام به لمدة تصل الى خمس سنين . المدعى عليهم سيكون عليهم أنفاق الالف الجنيهات وابقاء المحامين ينجحون دون تعويض ، إما لان القضايا لا تذهب الى المحكمة أو لانه حتى عند احتساب التكاليف المطالب بها لا تغطي التكاليف الكاملة المستحقة.

وهذا ما يتلخص في أن يجعلها مخالفة مدنية وهذا يعني أن الصحفيين سيقوموا ثروة الشخص قبل ان يقرروا إنتهاك خصوصيته .

وهذا ما يجعل من المرجح للرجل العادي في الشارع ستكون خصوصيته اقتحمت بينما الاغنياء ، والمشاهير وذو النفوذ سيكونوا قادرين على تجنب التعرض لاعمالهم الاقل جدارة بالتهديد من قبل دعوى قضائية فهي بالتالي ومن المرجح ان مثل هذا القانون من شأنه أن يؤدي الى زيادة التعدي على خصوصية الناس التي ينبغي أن تكون خصوصياتهم أقل انتهاكاً ، للناس العاديين دون سلطة أو مال أو نفوذ ، بينما أولئك بتلك الصفات سوف يكونوا قادرين على تحمل ممارسة ضغوط كافية للحفاظ على حياتهم الخاصة لانفسهم حتى ولو أن المصلحة العامة ربما تقتضي بان حياتهم الخاصة ينبغي ان تكون معرضة للخطر. ويمكن أن يحدث أيضاً بأن التعدي على الخصوصية سواء من المواطنين العامة او الخاصة سيستمر والذي ستكون الصحف من شأنها

دفع التعويضات ، ولكن من شأنها أن تؤكد من أنها حصلت على قيمة اموالهم من خلال كشف حقيقة حياة الشخص الخاصة.

ونحن أيضاً بحاجة للاخذ بعين الاعتبار كيفية القانون . هل سيكون إنتهاك الخصوصية في نشر أو من قبل ؟ ويمكن أن يطلب من القاضي للنظر في كل حالة قبل ذهابها الى الصحافة أو مجرد اتخاذ قرار سواء ما بنشر هو انتهاك للخصوصية أو عما اذا كان أو لم يكن هو في المصلحة العامة . اذا كان هو السابق فهذا يمثل مجموعة من المشاكل الجديدة . في اي مرحلة سيكون المدعى قادراً على رفع دعوى؟ يمكن للسياسي لحظة ضبطه أو ضبطها بحضور الصحفي برفع دعوى لمنع الابحاث الصحفية ؟ كيف يمكن للصحفي اثبات ذلك بأن التحقيق كان للمصلحة العامة دون القيام بالدراسات اللازمة و المطلوبة ؟ قد تفكر أن اعلام المحكمة عن شخص ربما قد يكون فعل شيء غير اجتماعي لا تحدث أن تكون جيدة بما فيه الكفاية . ولكن كيف يمكنك اظهار حالتك من غير تحقيق؟

بما أن هذا الكتاب على وشك الطبع ، وضعت الحكومة الايرلندية مشروع قانون الخصوصية في البرلمان الايرلندي كان هناك جدلاً كبيراً حول الخصوصية في ايرلندا على مدى السنوات القليلة الماضية على خلفية القضايا البارزة . الصحافة الايرلندية كم تم التفاوض مع الحكومة حول استحداث التنظيم الذاتي لمجلس الصحافة . وهذا كان في محاولة لتنظيم وسائل الاعلام في جولة لتحرير قانون القذف والتشهير فهناك ينظر اليها على انها شديدة القسوة من قبل الصحافة ، وايضاً قدم لقانون التشهير الجديد مشروع كان ايضاً قدم للمناقشة في نفس الوقت عن مشروع قانون الخصوصية بهذا فان مشروع الخصوصية الجديد سوف يعرض على قانون المسؤولية التقصيرية لانتهاك الخصوصية في ايرلندا ، وهذا سوف يعني ان اي شخص عمداً أو دون سلطة قانونية ينتهك خصوصية آخر قد ارتكب خطأ مدني والتي يمكن ان تعفى مقابل دفع تعويضات .

تعريف بيل للخصوصية لا يقتصر على المنزل او الحياة الاسرية على نحو محدد في قانون حقوق الانسان ، وبالتالي يمكن ان تغطي جميع جوانب حياة الشخص . وستكون هناك استثناءات تتعلق بالصالح العام . وحقوق الآخرين والنظام العام والاداب العامة نقترح الدفاعات الرئيسية بان تسمح بانتهاك هذه الخصوصية ان تكون مجموعة من الدفاعات التي تهدف الى حماية المصلحة العامة والنظام العام الدفاع عن المصلحة العامة حيث تم ذلك بحسن نية من اجل الصالح العام او انه كان عملاً من اعمال جمع الاخبار الذي يتم ايضاً بحسن نية ، ولمناقشة ذلك كمسألة ذات أهمية عامة ، لاجل النفعة العامة وكان ذلك منصفاً ومعقولاً في جميع الاحوال .

التطفل والمضايقة

التطفل والتحرش

أن هذا قد يصبح قضية خلال مرحلة اعداد التقارير بدلاً من نشر ازالة المواد من مزيلة شخص ما يصرخ عليهم من زوايا الشوارع او مهاقتهم في وقت متأخر من الليل فانها كلها شكل من اشكال التحرش او المضايقة . وهي تدخل لا مبرر له . فان نقابة الصحفيين لديها شروط في هذا الشأن وكذلك المجلس المركزي

الفلسطيني وهيئة الاذاعة البريطانية ، ولكن واحدة من الصعوبات التي تواجه من قبل المجلس المركزي الفلسطيني هي كيف تفرض قانونها، حيث بلغ عدد المستقلين المستخدمة من قبل لتتمو الصناعة في حين ان المجلس المركزي الفلسطيني يمكن ان يصر على ان الورقة التي ترسل من مراسل الموظفين لمضايقة شخص ما. ما يطبع دعم سلمي لافعالها ، او يمكن لافكوم ان تتطالب بنشر حكم مماثل لمحطة التلفزيون التي تبث برنامج يحتوي مثل هذه المضايقات . لو أن الصحفيين المستقلين تطفل عليهم فانهم ايضاً قد يعلمون في اي ورقة خاصة او قناة بث وكذلك لا احد يمكن اتخاذه لمهمة حول هذا الموضوع . مع تزايد العمل لحسابهم الخاص حيث ان الصحف ومحطات البث قلصت موظفيها وهذا من المرجح أن يكون مشكلة متزايدة . وخصوصاً كالمستقلين لديهم الكثير للحصول عليه من خلال ان تكون أكثر تدخلاً ولديها الزام تجاري عالي للحصول على القصة . لم يتم حتى توجيه ولائهم باحكام نحو القراء ولديهم القليل من الولاء للمحررين ولا شيء للملاك. حيث يجب ان تكون ولائهم موجهة نحو أنفسهم ولاسرههم وبدرجة اقل للقراء.

ما الذي نعينه بالتطفل والتحرش

كما هو الحال مع العديد من الاحكام الاخلاقية ، فكرة شخص واحد ما يشكل التدخل هو استجواب شخص آخر بطريقة مهذبة . فأن قوانين نقابة الصحفيين والمجلس المركزي الفلسطيني وهيئة الاذاعة البريطانية جميعها تتصح بعدم التدخل في حزن وصدمة الناس. فقد تطور قانون افكوم من قانون معايير لجنة الاذاعة الذي هو حول النزاهة والتدخل وهي ليست مذكرتها بالتحديد يقول قانون نقابة الصحفيين ينبغي على الصحفيين ان لا يفعلوا شيئاً مما يستلزم التدخل في الحزن او الصدمة الخاصة ما لم يكن ذلك للمصلحة العامة . وتقول مرونة المجلس المركزي الفلسطيني فقط ان مثل هذه الاستجابات ينبغي ان تنفذ مع التعاطف والتقدير على الرغم من انه مريبك وذكر التدخل تحت بند الخصوصية . ويمكن ان يكون من الصعب للعمل مع كدفاع للمصلحة العامة لبند الخصوصية . كيف يمكن للمراسل ان يعرف ما اذا كانت المسألة هي في المصلحة العامة . حتى يكون التدخلات والاستفسارات عن حياة الفرد الخاصة قد اكتملت .

نحن بحاجة لفصل الخصوصية والتدخل كمفاهيم . انتهاك الخصوصية هي نشر المسائل الخاصة . والتدخل هو الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك الاستفسارات التدخل يمكن العثور عليه في ظروف اوسع بكثير مما كان عليه في الحزن الخاص لشخص ما.

العثور على المصورين في الحديقة الخلفية هو تدخل . المراسلون يمرون على سلة قمامتك أو الوقوف في مطبخك يعتبر تدخل التدخل وفقاً لصحيفة اكسفورد موجز قاموس اللغة الانجليزية هو التوجه غير المدعو نفسه هذا لا يغير ما اذا كان المراسل لديه سبب وجيه للانتهاك أو التطفل . هذا هو واحد من الاسباب التي ادت الى لماذا الرموز ركزت على الحذف والصدمة فقط . في اي وقت آخر يبدو ان الرموز تود ان تقول ينبغي التعامل مع ضحايا التطفل انفسهم وباعتبارها طريقة لقياس ما اذا كان المراسل متطفلاً حيث تعتمد الرموز كلياً على ما ينشر والسبب في ذلك نحن بحاجة للنظر فيما اذا كانت الغاية تبرر الوسيلة . لو ان وزير الملك على علاقة غرامية، ولكن الصحافة تكتشفها فقط عن طريق تتبعه ٢٤ ساعة في اليوم ، واكتشاف المكان الذي يلتقي

حبيبته ، واقتحام ذلك المنزل ووضع الخنافس والكاميرات الخفية ، فهم من ثم الحق الاخلاقي في المطالبة بأن هذا التعرض هو في المصلحة العامة؟

ام أن هذا التطفل قد تمادى لما يبرره ؟ اذا كان الجواب هو أن التطفل (ليست بالضرورة لما ينشر) يمكن أن يكون مبرراً وهل يعطى الصحافة الحق الشامل للقيام بهذا لك شخص ومن ثم تقرر بعد ذلك سواء كان ذلك في المصلحة العامة في ان ينشر ؟ وما يحدث في كل تلك المناسبات عندما يظهر شخص ان يكون ملاماً تماماً؟ الطريقة التي يتم جمع القصة بها لديها عنصر اخلاقي قوي يكون منفصلاً عن العنصر الاخلاقي للنشر .

هيئة الاذاعة البريطانية واضحة تماماً حيث أنها تقف على التطفل . لا يجب علينا استخدام اجهزة التسجيل غير المراقبة على الممتلكات الخاصة دون الحصول على اذن المالك والمستاجر او الوكيل ما لم يكن ذلك بغرض الحصول على دليل لجريمة خطيرة (http://www.bbc.co.uk/1/guidelines/editorial/guidelines/edguidel/privacy/seretrec_news.shtml) (accessed 1917/06) حتى ذلك الحين فان وحدة تحكم السياسة التحريرية يجب عليها دائماً ان توافق مقدماً وسيطلب ذلك دليل واضح بأن تلك الجريمة قد ارتكبت بواسطة اولئك الذين سوف يتم مضايقتهم .

تدين هيئة الاذاعة البريطانية لما يسمى برحلات الصيد هذا هو ، فيجب ان يكون هناك بعض الادلة على فعل خاطئ من قبل التعرف على الافراد ، من قبل التسجيل السري الذي يمكن ان يحدث . فان الاستثناءات الوحيدة التي سمحت بها هيئة الاذاعة البريطانية عندما يكون التصوير ضروري لغرض اظهار المواقف الاجتماعية . وجوهر البرنامج هو يجب ان تتصرف الناب بشكل طبيعي في هذه الحالة فان الاذن باستخدام اللقطات عليه يجب ان تكون تم الحصول عليها من الناس المشاركين . اذا لم يتم اعطاء الاذن للناس الذين تم التعرف عليهم فينبغي ان تكون وجوههم مخفية فهي تعتبر مهمة سهلة نسبياً مع التحرير الرقمي الحديث .

٣.٦% من الشكاوي تم التحقيق بها من قبل المجلس المركزي الفلسطيني في عام ٢٠٠٥م المهمة بالتطفل ، لذلك ليس هو بالجزء الكبير من عملها ، ومع ذلك ، فان تلك التدخلات هي الوحيدة التي اصبحت في سلسلة الحزن والصدمة في سلسلة الخصوصية (١٢.٧%) كان هناك ارتفاع حاد في مستوى الشكاوي وبعض منها بالتحديد كان عن التطفل قليل من الشكاوي للمجلس المركزي الفلسطيني تعلقت مباشرة بالتطفل . فتقريباً جميع الشكاوي المتضمنة عن المضايقة الصحفية (٣٠١% للشكاوي) .

المضايقات الصحفية

والان دعنا ننقل الى قضية المضايقات الصحفية . أن حساسية هذا الموضوع تحتاج الى دلالات واضحة من الشخص موضوع التحري والذي لا يرغب في الحديث هذا الموضوع وملاحقته الصحافة له تجعله يدعي ويقوم دعوى انه تعرض لمضايقات هيئة الاذاعة البريطانية جمعت عدد كبير من تقارير المضايقات الصحفية واقتحام المنازل للتحري الصحفي . أو غيره من دون اذن مسبق بدعوى اجراء مواجهة فاعلة في

التحري غالباً ما يكون هناك تجهيزات خاصة لهذا النوع من التحري وهذا الاقتحام لا يكون الا في الجرائم المعقدة.

هجوم الصحافة ايضاً له دور في هذا الموضوع متمثلة في البي بي سي B.B.C. والبي بي سي PCC (وهذا يكون عندما يكون عدد معقول من الصحفيين يتناولون ويتحدثون في نفس الموضوع حيث وافقت قناة البي بي سي بان يشارك عدد كبير من صحفييها اذا كانت هذه المشاركة تسهم في توضيح القضية وسوف تسحبهم اذا لم يثمر التحري الصحفي . على عكس ذلك ال بي بي سي لا ترى ان هذا تدخل في الخصوصية (أو نوعاً من المضايقات) وفي هذه الحالة فان اللجنة لم تجد ادلة لتبرير صحيفة من النقد وللصحيفة أو الصحفي دور هام في عدم تبريرها لجمع هذه المضايقات أو الامتناع عن ذلك اذا طلب منها ذلك. بينما يعتبره الآخرون انتهاك للخصوصية تعتبره البي بي سي جزء من عملها.

على سبيل المثال الصورة التي التقطتها كاميرات المراقبة في المستشفى للقائل موورس وتم تكبيرها, فالبرغم من النقاط الصورة وتكبيرها بعدسات مقربة للصور لاستخدامها فكل هذا لا تعتبره البي بي سي PCC انتهاك للخصوصية وايضاً بالنسبة الى صحيفة "الدلي ميل " سيتم اجراء مقابلة صحفية عبر الهاتف مع جوري والدة فنقان حيث اخبرها بأنهم لا يريدون اجراء مقابلة صحفية معها وتفاجأت بعد ذلك بصورة من التقرير الصحفي الذي اجري معها وتعتبر هذه الصحيفة ان هذا الاجراء ليس انتهاكاً بحجة ان والدة فنقان لا تريد الحديث معهم وفي عام ١٩٨٤م وجهة ضدها دعوى بعدم المساعدة في قضية انتهاك الخصوصية ضد احد صحفييها بأخذ صورة واجراء مقابلة صحفية مع محاضرة متهمة بالاشراك مع جواهرجي هارب . وادعت الكلية بان الصحفي رفض مغادرة مباني الكلية عندما طلب منه واصر على ملاحقة المرأة في اروقة الكلية حتى دخل معها قاعة المحاضرات واجبرها على الخروج متخفية لان الصحفي والمصور الذي معه اوقفوا عربتهم بالقرب من عربتها طول اليوم.

وفي عام ١٩٩٧م اصدر قانون بتحريم المطاردات والانتهاكات الاخرى وقانون حماية الخصوصية حيث يقول :

أ. حرية التحرك وعدم التعقب وتعد الملاحقة انتهاك للخصوصية.

ب. المعلومات التي يجب أن يجمعها أو كان يجب أن يجمعها تعد أيضاً انتهاك للخصوصية.

دراسات الحالة

استغاثة مجموعة من المشاهير وغيرهم بقانون حقوق الإنسان لحمايتهم من التدخلات وانتهاك الخصوصية.

أدعت مجموعة من محامين الاعلاميين والمشاهير التي مقرها في لندن في موقعها على الشبكة ان هناك سلسلة طويلة من الشكاوي وانتهاك الخصوصية رفعت نيابة عنهم لعملائها وغالبية هؤلاء العملاء والذين لا يمكن ذكرهم هنا ، من نجوم البوب وافراد من العائلة المالكة وايضاً افراد من عامة الناس .

يجب الموازنة بين حرية التعبير وحماية الخصوصية وان لا يتعدى كل على الاخر والمحاكم لها الحق في تحديد اذا كان هذا حرية تعبير ا انتهاك للخصوصية ولها ان تكتم اقوالهم .
وهناك عدة حالات نقد لقانون حقوق الانسان للخصوصية والذي ساعد في تطوير القانون في هذا المجال وغالباً ما يكون هناك خلط في تطبيق هذا القانون .

واهم حالة في هذا الموضوع والتي جاءت من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تتعلق بالاميرة كارولين مونكا ، والتي اخذ لها صورة فوتغرافية وهي في السوق يوم العطلة وقد حاولت مسبقاً منع الصورة من النشر ولكن رفضة المحكمة الدستورية الالمانية بحجة أنها شخصية عامة وأنها يجب أن تتوقع صورتها في اي مكان عام بل وفي حياتها الخاصة.

بعدها انتقلت القضية الى المحكمة الاوربية والتي بدورها قضت على بعكس ما قضت به المحكمة الالمانية ، حيث ان هناك فرق بين ان تذهب الشخصية العامة الى الاماكن العامة لفرض خاص للبيت أو لغرض سياسي يقدم المصلحة العامة.

تعتبر المحكمة ان ليس للعامة الحق في معرفة اين الاميرة وكيف تتصرف في حياتها الخاصة حتى لو ظهرت في مكان عام لا يمكن ان نعزلها عن العامة أو الجميع وهي معروفة لهم.

على حسب وجهه نظر المحكمة حتى ولو تواجدتها في السوق لاغراضها الخاصة يجب ان نوفر لها الحماية اللازمة لخصوصيتها. وهذه القضية من أهم القضايا بخصوص حرية التعبير والخصوصية الفردية.

ناومبي كامبل

الحالة التالية وهي عارضة الازياء العالمية ناومبي كامبل والتي تطورت قضيتها الى ان دخلت مجلس اللوردات وكانت هي أول قضية بعد أن سن قانون حقوق الانسان للخصوصية ، لذلك كان حكم المحكمة هام جداً (صحيفة الديلي ميل) والتي قامت بتغطية هذه القضية .

حيث وجدت ناومي كامبل وهي تحضر اجتماعات زمالة المدمنين المجهولين سراً ، بالرغم من رفض العامة بأنها تعاطت المخدرات حيث أن هنالك خمس عناصر وضحت في المحكمة لهذه الحالة:

١. حقيقة إدمان السيدة كامبل للمخدرات .
 ٢. حقيقة أنها تلقت علاج من ذلك الادمان.
 ٣. حقيقة انها تلقت علاج في زمالة المدمنين المجهولين .
 ٤. تفاصيل ذلك العلاج ومدى استجابتها له .
 ٥. وبسرية تامة تحصل على صور لها الناشئة من جلسة العلاج.
- اقرت السيدة كامبل بأنها مسبقاً اعلنت استنكارها لاستخدام المخدرات الكشف عن النقاط ١-٢ للمصلحة العامة له مبررة اما فالكشف عن النقاط ٣-٥ ليس له مبرر والكشف عن نقاط ٣-٥ ليس له مبرر. وقدمت شكوي بذلك.

وفي مارس عام ٢٠٠٢م وجد قاضي المحكمة أنه خرق للسرية ونالت على ذلك تعويض جراء الضرر البالغ الذي حدث لها.

وفي أكتوبر ٢٠٠٢م سمحت محكمة الاستئناف لجريدها بنشر النقاط ٣-٥ مبررة ذلك أن هذه النقاط موجودة على هامش المحاكمة وفي السادس من مايو ٢٠٠٤م بالغالبية داخل مجلس اللوردات سمح للسيدة كامبل بالاستئناف وحفظ القضية.

يوجد هناك قضيتين في هذا الموضوع وهو صراع الخصوصية وحرية التعبير قرر مجلس اللوردات وبغالبية داخل المجلس ان اسباب خرق الخصوصية يجب أن تعالج وتحمى من الانتهاك كما حدد ذلك قانون حقوق الانسان لحماية الخصوصية . والتي اقرت ذلك في المقال (المادة ٨) الخصوصية . ولقد حددت المحكمة ان اي شكوى او ادعاء يبنى على الحق العام لابد ان تكون هناك مبررات كافية للاستثناءها من القانون وفي هذا تهميش اختبار الاساءة.

على اية حال يطبق هذا الاختبار للتخلص في حالة الادعاء وهذا يعني أن التخلص في حالة الخصوصية حتى اذا كان في الطريق العام . اتفق القضاء على ان سياسة تحديد الخصوصية غير واضحة. بالرغم من أن المجلس لم يلغى قراره السابق لكن لا توجد مسئولية محددة تجاه انتهاك الخصوصية بصورة عامة، وتمليك الحقائق للعامة وقيام الدعوى سوف يكون متروك للحكم الذاتي وبجسب القيم لكل جماعة وهي الان محمية مباشرة بالقانون.

ناقش المجلس موضوع حرية التعبير والخصوصية وتوصل إلى لا واحدة منهم لها اسبقية أو أفضلية على الثانية أو كلاهما ذات أهمية ولكن يوجد تباين في الخصوصية . وعندما تطبق هذا الحكم عملياً قال كل من اللوردات نيكولس وهوفمان أن تدخل العامة في الخصوصية شيء ثانوي والمحكمة يجب أن تراعي عمل الصحافة وبعض من مجلس اللوردات قال أن صحيفة (الديلي ميرور) تدخلت أكثر من اللازم في موضوع الخصوصية لنشرها لتقارير طبية وتفاصيل العلاج تضرر منها المشتكي ضرر بليغ بالرغم من أن الحالة هي نفس التي ندرسها الآن إلا أن العامة لم تبرر. مجموعة من المحامين الذين درسوا هذه الحالة قدموا النصائح التالية للصحفيين وقد قمنا بالاقترح التالي الذي يعتبر أصح مدخل:

- وفي الاشياء العامة يجب أن نضع في الاعتبار هل المعلومات لها صلة بأي فرد يمكن أن تنتهك خصوصيته .

- إذا كان كذلك إذن من الضروري يجب أن نراعي المصلحة العامة في كل معلومة ذات خصوصية إذا كان الدفاع لا يستطيع استخدام كل المعلومات في هذه الحالة يحدد ما مدى أهمية المعلومات وما هو نوع الاهمية التي تمثلها. إذا كانت المعلومات ذات حميمية أو تهم العامة إذن يكون التقييم سياسي ديمقراطي للمبررات العامة.

الصور الفوتوغرافية يجب أن تعامل بشكل منفصل إذا كان تصور أحداث مهينة ومحرجة ، أو تم الحصول عليها بصورة سرية فمن المحتمل أن يكون من الصعب تبرير نشرها.

لورينا مكنيث

حالة أخرى طورت قانون الخصوصية وهي فنانة التراث الكندية لورينا مكنيث تناول قصتها الكاتب نعيمة آش في كتابه "رحلات مع لورينا" والذي انتهك فيه خصوصيتها وأخطأ وأساء الفهم في اجزاء أخرى من الكتاب على حد قول المغنية على هذا أقيمت محكمة في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥م.

فإن السيد القاضي آدي قرر الحكم الاتي في قضية كارولين :

أ. أن جميع الأشخاص ذوي الألقاب يحظون بحماية مركزة لمسألة الخصوصية وليس فقط التصوير الفوتوغرافي أيضاً المعلومات الأخرى.

ب. حماية خصوصية المعلومات حتى لو حدث عام وحتى لو الشخص لديه حرية الكلام.

ج. الحقيقة وغير الحقيقة ليست ذات صلة بموضوع الخصوصية.

د. في حالة المصلحة العامة الدفاع يجب أن يفحص الموضوع بحذر ويتطلب درجة عالية من الوعي وليس هفوات المشاهير.

هـ. في مسائل الخصوصية يجب على المحكمة أن لا تستعجل في إعطاء العامة حق الدفاع ويجوز السماح للرقابة بأن تسيطر عليها إذا كانت المعلومات خاصة.

هذا الحكم حدد (وشرح وجهة نظر القانون) عدد من القضايا. حيث تم إصدار قانون جديد لا يسمح للصحافة الكشف عن أي خصوصية ولا تحت أي مسمى . وهذا بسبب الخصوصية ربما تشارك مع الأصدقاء وهذا لا يعني أن تشارك مع عامة وقال القاضي ينبغي على القانون أن يستمر ليزود الحماية حتى لا يترك أي ثغرة لانتهاك الخصوصية.

العنصر الثاني إذا كشف معلومات الخصوصية لتبين الحقيقة من الزيف فهذا الامر مرحب به فالمشتكي يبحث عن ما هي الحقيقة وما هو الزيف وأي تعريف لموضوع الخصوصية أو نصيحة قد يتطلب قدر عالي من التصرف والحكمة قبل أن تصدر أو تنشر أي للمصلحة العامة وهنا اختلاف في كلام القاضي قاري فليتكروفت علي أي حال هذه ليست المرة الأولى التي يختلف فيها للمصلحة العامة فعلى سبيل المثال فأن ملاحظة جي قوماو في ال إس كي وال إف في لقسم خدمات المجتمع (١٩٩٠م).

في اختبار القرارات الانجليزية الحالية تعرض ما يسمى المصلحة العامة فإن الدفاع ليس ذلك بكثير على سيادة القانون على أنها دعوى إلى الخصوصيات القضائية من قبل البث في كل مسأله على أساس مخصص سواء كان ذلك على الحقائق عموماً وبشكل عام .

فمن الأفضل احترام أو تجاوز التزام الثقة.